مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies
www.alqudscenter.org

تـــركيـــا والشـــرق الأوســـط

كتب : عماد الضميري

باحث في مركزالقدس للدراسات السياسية

2002

المحتويات

☒ المدخل التمهيدي

الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط 3

☒ الفصل الأول

دور المسألة الكردية في السياسة التركية تجاه العراق وسوريا 14

☒ الفصل الثاني

السياسة المائية التركية والمشروعات المائية الإقليمية التركية 41
في منطقة الشرق الأوسط

☒ الفصل الثالث

تركيا و علاقات الاعتماد المتبادل مع منطقة الشرق الأوسط 66

☒ الفصل الرابع

الأمن القومي التركي و الشرق الأوسط..... 86

☒ الفصل الخامس

العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الصراع العربي الإسرائيلي..... 99

☒المدخل التمهيدي

الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة

أظهرت أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي و زوال هواجسه الأمنية ، و تداعيات أزمة الخليج الثانية ، و بروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد ، تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية و الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها و تشكل تركيا جزءا مهما آخر. و تعبر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط ، بالاساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لاقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني او كمجال للحركة و النفوذ الإقليمي و الدولي .(1) . و ضمن هذا المنظور ، تصبح تركيا معنية بصورة مباشرة باعتباراتها الإقليمية اكثر من ذي قبل ، و هو ما يتطلب مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات.

و قد عبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، و قد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط و المنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص. لا سيما و أن تركيا تعد ، تقليديا ، جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي و التاريخي و الثقافي (2) و يدرك المسؤولون الأتراك حجم و طبيعة التطورات الإقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية ، حيث قيم مستشار وزير الخارجية التركي ذلك بـ" انه من الضروري أن نتعامل مع الواقع بموضوعية ، فبعد حرب الخليج دمرت قوة العراق ، و أفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها ، و تمزقت القومية العربية ، و صارت جامعة الدول العربية حبرا على ورق ، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب " . (3)

و لذلك سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية و الاقتصادية ونفوذها السياسي بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط . و قد فسر هذا الاتجاه بصورة جلية عندما اعتبر تورغوت اوزال أن تركيا " أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن ، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض

[1] عبد الفتاح الرشدان ، العلاقات العربية التركية في عالم متغير ، العلوم الاجتماعية ، المجلد 26 ، العدد 3 ، خريف 1988 ،ص35.

[2] باهر محمد السعيد ، موقف تركيا من المصالحة العربية ، في المصالحة العربية الرؤى-الآليات-الاحتمالات ، تحرير محمد صفي الدين أبو العز، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994 ، ص 422.

[3] هيثم الكيلاني ، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية و الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية ، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1997، 134.

بدورها الخاص و ليس كشرطي للغرب في المنطقة بل أنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة و المانيا و الصين "(4)

أن تشديد تركيا على لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط ليس أمرا مستجدا ،فهي دولة شرق أوسطية و من الصعب أن تهمل المنطقة (5)، و لكن الجديد هو المدى الذي ستندفع فيه تركيا و الذي لن يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية و الأمنية بل يتعداه إلى الجوانب السياسية أيضا ،خصوصا و أن تركيا تحتل وضع استراتيجي حساس .

و تتميز تركيا بمقدرتها على التعامل مع الدول العربية و الإسلامية من خلال مسالك و أساليب متنوعة – دون المساس بارتباطاتها و مصالحها مع الدول الغربية – لتعزيز مصالحها الوطنية العليا على أساس أن جوهر السياسة التركية هو " توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية التركية و الإسهام في تحقيق السلام في المنطقة و العالم على أساس المبادئ الجوهرية التي أسس دعائمها اتاتورك " على حد قول تورغوت اوزال. (6)

و تتوفر الفاعلية لتلك المصالح عبر التزام الرؤية التركية بانتهاج أسلوب براجماتي يتسم بقدر واسع من المرونة و تعدد الخيارات يتوافق مع الاتجاه الراهن نحو العولمة – في سبيل استيعاب ما قد يثار من معارضة إقليمية من بعض الدول – عبر إقامة علاقات إيجابية / تعاونية بالقدر الذي تستطيع أن تجد لها مكانا مميزا في السياسات العربية عموما، بغض النظر عن فلسفات الحكم السائدة فيها ما دامت تعمل ضمن الإطار المقبول إقليميا و دوليا . و في هذا الإطار، يمثل اتجاه تركيا نحو المنطقة بتكيف جديد لما كان من علاقات سابقة و بما يضمن استمرارية تعزيز المصالح الوطنية العليا لا سيما و أن المنطقة (و بصورة أساسية الدول العربية) تمثل خيارا اقتصاديا و تجاريا يتسم بمزايا إيجابية منها القرب الجغرافي ، و موارد الطاقة ، و الأسواق الاستهلاكية . و هو ما يعني ، الابتعاد عن النظرة التقليدية التي تعتبر تركيا لا تبدي كثيرا من الاهتمام بالمنطقة لاعتبارات تتعلق بالدين و التاريخ بل و أن تركيا لا تعد نفسها عضوا كاملا في المنطقة من الناحية الثقافية و السياسية . (7)

لقد أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية و بين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط . و يقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا استنادا إلى الدور الذي يجب أن تقوم به . و تتراوح هذه الخيارات بين "دور المراقبة" (موقفها من حرب الخليج الأولى) ، و " دور التورط الكامل (أعمالها العسكرية في شمال العراق) ، و تتراوح الخيارات المتوسطة بين "الدور

[4] هيثم الكيلاني، تركيا و العرب : دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (13) ، ابو ظبي ، 1998، ص 92-93.

[5] فيليب روبنس ، تركيا و الشرق الأوسط ، ترجمو ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث ، دمشق ، 1993، ص58.

[6] سيار الجميل ، الخيارات الفكرية و السياسية لدى العرب و الأتراك ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1995،1، ص 259.

[7] احمد نهامي ، تركيا و توسيع الناتو ، السياسة الدولية، السنة 33، العدد 129 ، 1997،ص 111.

المحدد" (في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية) ، و عدم الاستثناء من السياسات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها . (8)

و يدرك صناع القرار الأتراك ما تملكه تركيا من إمكانات و خصائص ذاتية و موضوعية فريدة ، يمكن حصرها بالآتي؛ موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية ، و روابطها الخاصة مع الغرب و لاسيما الولايات المتحدة بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي و الدولي ، و علاقاتها المتطورة مع الحليف الإقليمي (إسرائيل) ، و القوة العسكرية المتنامية، و الثروة المائية ، و علاقاتها الاقتصادية و التاريخية – الثقافية مع الدول العربية ، لاسيما استثمار امتدادها السياسي و الاقتصادي مع الجمهوريات التركية الإسلامية لتجعل من نفسها عامل استقرار و توازن . وتصبح احتمالات التوظيف الإقليمي لهذه الإمكانات، على اعتبار أن مجالات توظيفها إقليمي الطابع اكثر من كونه دوليا ،قابلة للتطبيق مع و جود معطيات استثنائية تدفع بهذا الاتجاه و ترتبط بـ :

- غياب العراق كقوة اقتصادية و عسكرية ذات شأن ضمن الإطارين العربي و الإقليمي ، و بدا أن توازن القوى الإقليمي يتجه لصالح تركيا و يوفر لها ظروفا افضل.
- انطلاق عملية التسوية السلمية من مدريد عام 1991 عبر محورين ؛ المحور المفاوضات الثنائي و التي تنشغل فيه سوريا مع إسرائيل ، و محور المفاوضات متعدد الأطراف المنبثقة عنها خمسة لجان (اللاجئين ، و البيئة ، و المياه ،و الحد من التسلح ، و التعاون الاقتصادي) حيث أصبحت تركيا عضوا في تلك اللجان.
- الجهود الأمريكية لاحتواء إيران ضمن بيئتها الإقليمية و الحد من طموحاتها في الجمهوريات الإسلامية التركية .
- طرح مشروع النظام الشرق الأوسطي بمفاهيمه الاقتصادية و الأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي الراهن.

و على العموم، تسعى تركيا إلى تحقيق هدفين استراتيجيين في سبيل تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة و ذلك بالحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، و السعي لبناء مصالح إقليمية واسعة يجعل من تركيا سلة الغذاء ومركز الاقتصاد لشعوب المنطقة باستخدام المياه و الزراعة المتقدمة و المنتجات الصناعية و التجارة الدولية .

و في الإطار ذاته ، يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة تركيا بنظامها العلماني و تجربتها الاقتصادية اللبرالية على أن تشكل نموذجا ملائما يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في تطويرها السياسي والاقتصادي نحو مستقبل أفضل للمنطقة ، باعتبار أن العقبة الأساسية ، من وجهة نظر تركيا، و التي تحول دون تطور ما يلزم من تسامح و تفاهم و اعتدال لتحقيق الأمن و الاستقرار و التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط تنبع من أزمة الديمقراطية و انتشار التعصب و التطرف في العديد من دول المنطقة ، و بالتالي يمكن لتركيا أن تكون نموذجا للمساعدة في اجتياز هذه العقبة . (9)

[8] شادي ارغوفنتش، الأمن التركي و الشرق الأوسط ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 26، ربيع ، 1996، ص99-100.

[9]) جلال معوض ، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج: الجوانب السياسية و الاقتصادية ، شؤون عربية ، العدد69،آذار/مارس 1992 ، ص 34.

ونجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي من جانبه السياسي– الدولي لتمارس دور " حلقة الوصل " أو " حلقة السلام " بين منطقة الشرق الأوسط والغرب، و ممثلة للغرب في الشرق الأوسط . (10) فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهودا خاصة أثناء حرب الخليج الثانية بقصد إقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لتركيا و ما يمكن أن تؤديه من دور إقليمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب ،وضرورة تثمين حلفائها الغربيين للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة ،ومن جهة ثانية تقدم تركيا نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي ، و ترتبط معها بعلاقات تاريخية و ثقافية و اجتماعية موغلة في القدم الذي يؤثر بالتأكيد على العلاقات ذات الطابع الشمولي مع المنطقة .

و كان قد غلب على الفكر السياسي التركي رسوخ قناعة بأن تركيا لم تبلغ ما تستحقه من منزلة مأمولة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، و ازدادت هذه القناعة بعد أن اصبح" دور الجسر " الذي لعبته في فترة الحرب الباردة و الذي بدى لها مغريا وجذابا اصبح بالدور الإقليمي غير الكافي ، ذلك أن التعاون الأوروبي و الأمريكي مع المنطقة لا يمر أبدا عبر تركيا و إنما تكون في اتصالات و علاقات مباشرة اتخذت أشكالا منتظمة (11).و قد طور الأتراك نظرتهم هذه لتصبح تركيا جسرا بين الدول الغربية من جهة و العالم الإسلامي في آسيا الوسطى و القوقاز من جهة أخرى ، بدلا من كونها جسرا يربط بين أوروبا و شرق الأوسط (بلاد الشام ، و العراق ، و شبه الجزيرة العربية) فقط.

و بذلك تنطلق الرؤية التركية في البحث عن خياراتها الإقليمية عبر تطويرها لخيارات مؤجلة ، فالتآكل الذي حدث في فاعليتها كحاجز منع في مواجهة الاتحاد السوفيتي (سابقا) ، لم يكن ليمثل سوى تبدلا في طبيعة الأداء الإقليمي و الذي لا يترتب عليه ، بالضرورة ، انتقاص في الموقع و الدور الإستراتيجي لتركيا ، فالتحول الجزئي قد لا يؤدي بالضرورة إلى التحول الكلي في الأداء . و هو ما زاد من خيارات تركيا في مجال السياسة الخارجية ، بحيث بدأت في عملية من التغيرات الادراكية و البنائية في سياستها الخارجية ، و هو مسار جديد تطور مع التطورات الجديدة في الجغرافيا السياسية المحيطة. (12) و أصبحت تركيا مدعوة للمساهمة في أشكال جديدة من التعاون متعدد الأبعاد الذي يضم غرب أوروبا و الديمقراطيات الجديدة في آسيا الوسطى ، و شرق أوروبا ، و الدول المستقلة المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي و يوغسلافيا و أخيرا بعض دول الشرق الأوسط و حوض البحر المتوسط ، و هو الدور الذي

[10]) نازلي معوض احمد ، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، الجزء الأول ، إشراف محمد صفي الدين أبو العز ، معهد البحوث و الدراسات العربية و المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، القاهرة ، 1991، ص 329.

[11]) هيثم الكيلاني ، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص133.

[12])Ziya Onis , Turkey in The Post-Cold War Ear, In Search of Identity , Middle East Journal , Vol.49,No.1,1995,p48.

يتطلع الغرب إلى تركيا للقيام به ، والدور الذي تتطلع تركيا نفسها للقيام به أيضا و هو ليس دور رئيسي و لكن دور الوكيل المسهل لتحقيق مصالح تركية و أهداف أمريكية –أوروبية . (13)

وتستدعي الجغرافيا السياسية الجديدة لتركيا ، أن تأخذ باستراتيجية أولويات في تحركها عبر دوائرها الإقليمية المختلفة (آسيا الوسطى و القوقاز ، و الشرق الأوسط ، و أوروبا). و في منطقة الشرق الأوسط تعد تركيا ، بلا شك ، قوة إقليمية يعتد بها و هي بالضرورة أمامها مجالات عديدة لتشارك بها بصورة فاعلة و التي تتحدد بالأساس بالقدرات التركية و الفرص و القيود التي تواجهها . (14) و لذلك لا تغفل تركيا " مبدأ الاقتصاد في الجهد " و هو يدعو الدولة إلى أن تبحث عن المعطيات الموضوعية التي تمكنها من أن تجعل من حركتها الإقليمية متناغمة على احسن وجه . (15) و تزداد أهمية الأخذ بهذا المبدأ أمام دلالات الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بالتحديد ، حيث انهارت الأطر التي حددت المنطقة في فترة الحرب الباردة ، و لم تأخذ الحدود الجديدة للمنطقة صيغتها النهائية بعد و هي ما تزال في عملية الرسم و التحرك ، و أصبحت معادلة توازن القوى في المنطقة اكثر ارتباطا بالقدرات الذاتية و بالبيئة الإقليمية منه بالتوازن الدولي ، بمعنى أن هامش الحركة للأطراف الأساسية في الإقليم يأخذ بالاتساع و أن عوامل التوازن لم تعد مقتصرة على الثقل السكاني وحده. و تعطي التصورات الاستراتيجية ، باعتماد أطر إقليمية ، حرية اكبر للطرف الخارجي للتراجع عن دعم وكيله ، و بالمقابل ضيق هامش الوكيل في الحركة و المناورة.(16) يساعد على ذلك وجود مهيمن لسياسات الشرق الأوسط في التسعينات (17) :

- أن العوامل الداخلية و الإقليمية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار و النزاع قد اكتسبت الأولوية على العوامل الخارجية.
- أن مسؤولية إنتاج الحلول لفض النزاعات في المنطقة سوف تقع مستقبلا على عاتق الدول الإقليمية و ليس على القوى الخارجية و المنظمات الدولية ، و الذي يعطي بالضرورة ، دفعا كبيرا لتوجه تركيا نحو الشرق الأوسط .

و تأسيسا على ذلك ، لا يمكن إغفال علاقة التفاعل و التأثير التي تربط بين المعطيات الإقليمية و الدولية سواء كانت ضابطة معوقة أو مسهلة ، و الإطار الذي تسير ضمنه الرؤية التركية للمنطقة ، خصوصا ما يتعلق منها بمفاهيم الدور التركي و طموحاته و مدى فاعليته الإقليمية و ارتباطاته الدولية . و تصبح الرؤية التركية محكومة في إطار توجهاتها الشرق أوسطية بعامل التجاور الجغرافي ضمن معطياته القائمة حاليا و هي الأكراد و المياه و المشكلات الحدودية

---

[13] هايتز كرامر ، تركيا كقوة إقليمية جديدة :دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي ، شؤون الأوسط ، العدد 55، ايلول / سبتمبر 1996، ص 104.

[14] Peri Pamir ,Turkey in Its Regional Environment in The Post Bipolar Era: Opportunities and Constraints ,in Boulding Elise (ed), Building Peace in the Middle East , Lynne Rienner Publishers , London,194 , P133.

[15] كاظم هاشم نعمة ، التعاون التركي الإسرائيلي : قراءة في الدوافع الخارجية ، المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 220، حزيران/يونيو 1997، ص5.

[16] انظر المرجع السابق ، ص 12-16.

[17] إحسان غوركان ، تركيا في الجيوسياسية الجديدة و آثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1995،1، ص600.

فضلا عن العلاقات الاقتصادية و التجارية وتحقيق المزيد من التعاون العسكري – الأمني . بحيث توصف علاقات تركيا الحالية مع منطقة الشرق الأوسط بأنها تعكس نمطين من التفاعل في آن معاً، وهي تتراوح بين الصراع والتعاون. فالصراع أو التوتر في هذه العلاقات يتبلور في قضايا عديدة، بعضها قائم ومستمر منذ فترة الحرب الباردة كمشكلات مياه الفرات و الإسكندرون وأمن الحدود، وبعضها مستجد كالتعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا واتساع نطاق دور الأخيرة في المناطق الشمالية من العراق. أما النمط التعاوني فيرتبط باستمرار وتطور العلاقات الاقتصادية على الصعيدين الثنائي و الإقليمي فضلا عن تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودول المنطقة .

و خلال العقود الماضية ، حققت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات مهمة على الأصعدة السياسية و الاقتصادية رغم ما كان يتخللها من مشاكل ، و قد تعامل معها الطرفين بحرص و رغبة في عدم تصعيدها مما وفر لهم بيئة ملائمة لتطوير هذه العلاقات في التسعينات بدرجة اكبر من ذي قبل ، ولا سيما في المجال الأمني – العسكري .والذي عبر عنه توقيع الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي عام 1996و الذي يعد أحد التغيرات الطارئة على الوضع في الشرق الأوسط . و يبدو أن الاتفاق جاء للمشاركة في جهود ترتيب أوضاع المنطقة ضمن بيئة أمنية إقليمية تضمن لتركيا دورا بارزا و تتيح لإسرائيل هامش من الضغط على الدول العربية المشاركة في عملية السلام كما يوفر للولايات المتحدة آلية فاعلة لخدمة مصالحها و أهدافها عبر علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه.

و ينظر صناع القرار الأتراك إلى العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها النافذة لدخول تركيا الطبيعي إلى المنطقة ضمن ترتيبات مشروع الشرق أوسطي ، و هو ما يفرض واقعا جديدا لا تستطيع الدول العربية أو تركيا أن تكون في منأى عنه لا سيما أن قواعد الصراع العربي الإسرائيلي قد تغيرت في ظل النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي و الاقتصادي ، و ما يترتب عليه من دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بوصفها حليفا استراتيجي في المنطقة فضلا عن الانعكاسات السياسية للترتيبات الإقليمية المحتملة في المنطقة.

و على الرغم من التطور النسبي للعلاقات التركية العربية في مجالات عدة، فإن مشكلة المياه تقف حائلا أمام تفعيل هذا التطور إلى مستويات عليا ، و لا سيما مع سوريا و العراق . ويعتبر نهري دجلة و الفرات من أهم الموارد المائية المشتركة بين هذه الدول حيث تكمن المشكلة في عدم وجود اتفاقية ثلاثية لتوزيع الحصص المائية بينها ، ويصبح الأمر محفوفا بالمخاطر مع شروع تركيا منذ بداية الستينات بالشروع بإقامة مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) ، بحيث أصبحت مشكلة المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية في المنطقة .

و تعتبر القضية الكردية واحدة من اكثر المشكلات الداخلية تهديدا للأمن و التوازن في المجتمع و الدولة التركية ، و هي قضية تمتد تداعياتها إلى دول الجوار الجغرافي (إيران ، سوريا ، العراق) بحيث اخذ البعد الكردي في السياسة التركية يشكل حجر الزاوية في علاقاتها تجاه هذه الدول مما يؤثر في العديد من مواقف أنقرة إزاء القضايا الثنائية معها

. خاصة و"أن تركيا لا تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً وقيادي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تمهد لحل المشكلة الكردية" حسب الرئيس ديميريل(18).

تعاني تركيا من صعوبات في التعامل مع القضية القبرصية ، فبعد التدخل العسكري التركي عام **1974** و إعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية توالت المواقف السلبية الصادرة من حلفائها الغربيين باتجاهها . الذي حـــدى بهـــا لاستمالة الدول العربية انطلاقا من الاعتبارات الدينية ، و لا تزال هذه المشكلة تمثل عامل إرباك لتركيا و أن كانت حدتها قد هدأت و تم التعامل معها من منظور الأمر الواقع . و من المنتظر أن تزداد الضغوط الدولية على تركيا لإيجاد حل للقضية القبرصية لاسيما و أن الوصول إلى حل القضية يعد من شروط انضمام تركيـــا إلى عضـــوية الاتحـــاد الأوروبي. و تشعر معظم الأوساط التركية بأن تركيا التي تؤيد منذ عام **1967** المطالب العربية المشروعة بالقضـــية الفلسطينية لا تجد المساندة الكافية التي تتوقعها من العرب بخصوص المشكلة القبرصية . (19) إلا أن لجـــوء بعـــض الدول العربية ذات المشكلات مع تركيا إلى تدعيم علاقاتها مع اليونان أو التلويح بهذا كوسيلة للضغط على تركيـــا إزاء هذه المشكلات أمر محتمل .

و كان لتفكك الاتحاد السوفيتي و ظهور الجمهوريات الإسلامية في القوقاز و آسيا الوسطى أن بلور توجها تركيا نحو هذه الجمهوريات عبر منهجية ذات أبعاد سياسية و اقتصادية وثقافية . و تحتل هذه الجمهوريات مكانة متقدمة نسبيا في قائمة أولويات السياسة التركية و لا تنبع هذه المكانة من اعتبارات اقتصادية و تجارية فحســـب، بـــل تشـــمل اعتبارات ثقافية وتاريخية ترتبط بالسعي إلى إعادة تجمع وحدة الشعوب التركية (العثمانية الجديدة) كصيغة لطموح مستقبلي فيما تشكله هذه الوحدة من قوة إقليمية كبيرة الحجم و الإمكانات . و تحاول تركيا مواجهة الطموحات و التوجهات الإيرانية و الروسية بطرح نفسها كنموذج لنظام ديمقراطي علماني بالنسبة لإيران ، و التوصل إلى تفاهمات بالنسبة لروسيا. و قد يواكب الاهتمام التركي بالجمهوريات و بمنطقة الشرق الأوسط مستقبلا تحـــرك بعـــض دول المنطقة (لاسيما إسرائيل) للتعامل مع هذه الجمهوريات عبر تركيا و خصوصا في المجالات الاقتصادية . وقد يحظـــى هذا التعاون بنوع من الدعم الغربي على خلفية المنافسة التركية الإيرانية .

وفي المقابل ، تعكس المعطيات الدولية تأثيرات متنوعة في الإطار الإقليمي بصورة مباشرة و غير مباشرة ، خصوصا من منظور ارتباط الموقع الجغرافي لتركيا بالاستراتيجية الأمريكية و سياستها ضمن إطار حلف شمال الأطلسي ، حيـــث اتسمت السياسة التركية بمنهجية فكرية محددة تعكس ارتباط تركيا مع الغرب سياسيا و عسكريا ، وهو ما ينسجم مع مساندة تركيا إلى و تأييدها للمصالح الأمريكية و القيام بدور فاعل في إطار سياستها الموجهـــة للمنطقـــة و دول الجوار الجغرافي ، و هو يمثل حالة من التقاء القيم المشتركة للدولتين و التي تعززها وجود مصالح و تهديدات محتملـــة مشتركة في مسائل تتعلق بالأنشطة الاقتصادية و الأمن القومي لكل منهما.

---

(18) جمال على زهران ، أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي: دراسة تطبيقية للمشرق العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية ، العدد26، ديسمبر/كانون الأول 1996 ، ص93.

(19) إسماعيل صويصال ، العلاقات العربية التركية في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة ، في العلاقات العربية التركية من منظور تركـــي ، الجـــزء الثـــاني ، إشراف إكمال الدين اوغلو ، معهد البحوث و الدراسات العربية و مركز الأبحاث و الفنون الثقافية التركية ،1993،ص 320.

و تعتبر تركيا معنية بالبحث عن مكان دولي لها ذو انعكاسات إقليمية ، بان تكون تركيا جزء من النظـــام الـــدولي الراهن ، سواء ارتبط / انعكس ذلك على المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية ضمن مسار التسوية السلمية أو المشاركة في " السوق الشرق أوسطية" المقترح ، كما تعتبر معنية بالتطورات الدولية من حيـــث إقامـــة الكتل الاقتصادية ذات الوزن الثقل في التجارة الدولية ، خصوصا الكتل الاقتصادية الأوروبية و رغبتها بان تلحـــق تتبع المعطيات الاقتصادية بالمعطيات السياسية و العسكرية السابقة ضمن توجهها الغربي.وتأسيسا على ذلك ، يـــرى الغرب أن تركيا تمثل نموذجا رائعا للديمقراطية الإسلامية ، و انه لا مناص من دعم الغرب لتركيا العلمانية في وجـــه الأصولية الإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع و التي يتزايد خطرها على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي (إيران ، أفغانستان ، الجمهوريات الإسلامية المستقلة) . و تحظى السياسة التركية بموقف إيجابي من الغـــرب ، رغـــم المآخذ التي تظهر أحيانا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا علاوة على رغبة الدول الغربية في عدم إعطاء أهمية كبيرة لتركيا إلى الحد الذي تكون فيه خارج السيطرة عسكريا .

و بالنظر إلى خصائص الرؤية التركية و معطياتها و مجالها الإقليمي في الشرق الأوسط و حجم ما تطرحه من قضـــايا حيوية مع الدول العربية و مدى تفاعلها مع الإطارين الإقليمي و الدولي ، أمكن تحديد إطار للحركة التركية يأخـــذ بالاعتبار المعطيات التالية :

- أن الدور الإقليمي التركي يستند بالضرورة على استمرار البيئة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة على المستويين الدولي و الإقليمي. وهذا يعني بأن أي تغير في هذه المعطيات الدولية من شـــأنه أن يقلـــب المعادلات والتوازنات السياسية الإقليمية الحالية، وبما يؤسس وقائع ومعادلات جديدة على أساس البيئـــة الناشئة ، و الذي يحتمل معه تحجيم لمدى هذا الدور.
- يدرك صناع القرار السياسي الأتراك أن مصداقية المكانة الإقليمية لتركيا لن تكتمل ســـواء في الـــدائرة الغربية أو الدائرة الشرق أوسطية إلا بالقدر الذي تنجح فيه بتحقيق الموازنة الدقيقة من خـــلال تطـــوير العلاقات مع المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية باعتبارها أحد مكوناتها السياســـية، دون أن تفقـــد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والاجتماعية بما يوفر لها مجال للحركة أو النفوذ. وفي هذا الإطار فإن تبعية تركيا للعالم الغربي يفرض عليها التأثر بعملية توزيع الأدوار/الوظائف التي تحددها الاســـتراتيجية الأمريكية . يأتي ذلك ضمن إدراك النخبة السياسية التركية أن مستقبل تركيا يكون باعتماد العلمانية كأحد أسس الفكر السياسي في تحديد علاقات تركيا الخارجية إضافة إلى ارتباطها ودرجة انـــدماجها بالحضـــارة الغربية. و ضمن ذلك الإطار، دخلت النخبة السياسية في نقاش واسع بخصوص أن تنطلق تركيا في توجهها نحو منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها القومية. و اصبح الرأي الســـائد في الأوســـاط الثقافيـــة و السياسية إضافة إلى البيروقراطية الحاكمة هو إقامة نظام الشرق الأوسطي وفق أسس ثلاثة؛ الديمقراطية،و العلمانية، وحقوق الإنسان تقربا من أوروبا والفكر الليبرالي من جهة، وحماية للنظـــام القـــائم والأفكـــار الكمالية من جهة أخرى. وليس نيابة عن الولايات المتحدة بما يعادي المصالح التركية على المدى البعيد مع

ضرورة إقامة علاقات متوازنة مع جاراتها بغض النظر عن خلافاتهم(20).حتى تجعل من موقعها الاستراتيجي و مواردها البشرية و الطبيعية عامل استقرار و توازن في المنطقة . و ما يساعد على ذلك ان المجتمع التركي لم يخل في أي وقت من قوى سياسية وفكرية تدعو إلى إعادة الاعتبار للدائرة الشرق أوسطية في التعامل الخارجي. على أن فرصة هذه القوى عادة ما تتعزز كلما ازدادت مشكلات تركيا مع القوى الأوروبية(21).

- تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية "مميزة" عبر مسالك و أساليب متنوعة، ورغم ما قد يبدو من تعارض بين هذه المسالك (الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية) إلا أنها توظفها بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح التركية ودورها الإقليمي في المنطقة.

إن كانت المكانة الإقليمية بالمفهوم الذي نعنيه في تركيا هو درجة النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة خارج حدودها ولكن ضمن بيئة إقليمية ودون أن ينطوي عليه معان إمبريالية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم أن موقع تركيا من النظام "الشرق أوسطي" هو في القلب وأحد وسائل تنفيذه، فإنه يستبعد على الأرجح، أن تقوم تركيا بدور قيادي إقليمي لعوامل :

1- سعي الولايات المتحدة للتحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

2- لا تعد تركيا "القوة الرئيسية" في النظام المقترح، إذ ستقوم إسرائيل بهذا الدور.

3- تعتبر علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل أقوى بكثير من علاقاتها بأي دولة أخرى بما في ذلك الأعضاء في حلف الأطلسي.

و يمكن القول بأن تركيا تتبع سياسة تعدد الدوائر الإقليمية التي تأثر بدرجة أو بأخرى على المكانة التركية في الشرق الأوسط ،و تأتي هذه السياسة نتيجة توزع اهتمامات وتحركات سياسة تركيا الخارجية من حيث الأهمية والقدرة على التأثير في أكثر من دائرة إقليمية في وقت واحد هي : الدائرة الأوروبية، والدائرة الأمنية – الأطلسية ، والدائرة الآسيوية (الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز)، ودائرة البلقان والبحر الأسود، والدائرة الشرق أوسطية (تطور التعاون العسكري مع إسرائيل) .وتعود هذه السمة المميزة للسياسة التركية، إضافة إلى عدم حسم مشكلة هوية تركيا، إلى تنوع وتوزع مصالحها القومية واهتماماتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، إلى جانب مجموعة الاعتبارات التاريخية والثقافية المؤثرة في جميع هذه الدوائر. وهذا لا ينفي أن انشغال تركيا بقضايا إقليمية متعددة يُشتت بالضرورة، اهتمامها على لعب دور فاعل في منطقة واحدة ومنها الشرق الأوسط ، بما يظهرها بصفة الدولة العاجزة عن التأثير الفعلي في بعض التطورات ضمن نطاقها الحيوي. ويدرك الأتراك أن أي اهتمام بالدائرة الشرق أوسطية لن يلغي أو يقلل من أهمية الهدف الأعلى للسياسة التركية وهو ما يتمثل بالاندماج الكامل في أوروبا–رغم صعوبة حل الاختلافات الثقافية والحضارية أو الصعوبات الاقتصادية والسياسية – و ذلك من خلال

(20) إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996، ص210.

(21) محمد الأزعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية،شؤون عربية ، العدد 74، 1993، ص136.

تدعيم قوتها الاقتصادية، وتوظيف ما تتمتع به من ميزة باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي والذي له خبرة واسعة في الشرق الأوسط وروابط متميزة مع الدول الإسلامية، بحيث تلعب دورا مزدوجا "كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط" من جهة، وكأداة فعالة في النظام الدفاعي الغربي قادرة عند الضرورة على الإسهام في تأمين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة من جهة ثانية، كما لا يشكل هذا الاهتمام بديلا عن الاندماج في الدائرة الأوروبية–الأطلسية وعدم وجود تعارض بين الدائرتين من وجهة نظر صانعي السياسة التركية من جهة ثالثة.

و يمكن القول ، بأن طبيعة الدور التركي في المنطقة يعود إلى العامل الجغرافي و وجود حدود مشتركة بين الطرفين و بحكم ذلك فقد دخلت العلاقات بينهما في دائرة التنافس تارة و الصراع تارة و التعاون تارة أخرى ، و بذلك تشكلت مجموعة من المصالح المشتركة و مصادر القلق و التخوف بين الجانبين أيضا . و يدرك العرب أن الدور الذي تنشده تركيا في أي ترتيبات يجري اتخاذها في المنطقة سوف يكون لها تأثيرات في الخيارات و الأولويات العربية لا سيما و أن مسألة توجه تركيا نحو العالم العربي ليس مسألة خيار، بل أصبحت أمرا ضروريا لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ لها مكانتها في الاستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي (22)

و قد أوجدت التغيرات السياسية و الفكرية في البيئتين الرسمية و غير الرسمية(النخبوي و الشعبي)في العالم العربي، عوامل مساعدة تسهل من ولوج تركيا نحو التفاعل والمشاركة مع معطيات المنطقة: (23)

انتهاء حدت التقسيمات السياسية حسب الأطياف الفكرية (تقدمي – محافظ ، قومي –غربي)حيث انتهى بذلك مصدر جوهري للاحتكاك مع التوجهات الغربية لتركيا.

ظهور أصوات مثقفة ذات اتجاهات مختلفة ، تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات زمن الإمبراطورية العثمانية بعيدا عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قوة استعمارية .

اختراق قيم سياسية – ثقافية غربية للجسد السياسي و الاجتماعي في المنطقة ، الذي جعل من تركيا كيانا مقبولا نوعا ما .

تغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي الذي ضيق إلى حد كبير الفجوة التي كانت تفصل بين أغلبية النخب العربية و تركيا في هذه المسألة.

في الوقت الذي اختفى فيه التفاوت الأيديولوجي و المجابهة الاستراتيجية ، أهمل العامل التاريخي عند الأكثرية العربية أو على الأقل تم تهميشه مما جعل " التطبيع " مع تركيا أمرا مستحبا و مبررا .

ولا تنبع الرؤية العربية لتركيا من كون الأخيرة دولة إسلامية أو من المشاعر الكامنة للشعب التركي المسلم فحسب، و إنما أيضا من جملة اعتبارات أخرى تجسد هذه الرؤية :

---

[22] هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب ، مرجع سابق ، ص93.

[23] ناصيف حتي، الوطن العربي و تركيا في استراتيجيات القوى العظمى ،في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1995،1، ص474.

- واقع التاريخ و الجغرافيا ، و بالرغم من علمانية النظام التركي إلا أنها ما تزال شرقية التاريخ و القيم على المستوى الشعبي .
- ارتباط المعادلة السياسية و الثقافية الرسمية بالهوية الغربية ، فضلا عن ارتباط القوة العسكرية على مستوى العقيدة و العتاد بالغرب.
- انعكاس الوجود التركي في المنطقة و الذي تزايد بشكل خاص أثناء حرب الخليج الثانية و بعدها ، في اتجاهين متلازمين على مستوى العلاقات التركية العربية و مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية. و رغم أن الدول العربية في معظمها ، لا تنظر بسلبية تامة إلى مرحلة التسوية السلمية بل تستجيب لهذا المسار ، إلا نجد أن تداعيات الهواجس الأمنية تجاه ما تمثله إسرائيل ضمن الترتيبات الشرق أوسطية لا بد من أن تثير إشكالية ضمان عدم انعكاس هذه التطورات على الأرض بشكل أو بآخر .

و تدعو السياسات العربية إلى ضرورة انسجام الأداء الإقليمي التركي في علاقاتها الإقليمية العربية مع المسائل و القضايا ذات الاهتمام المشترك ، لاسيما في توظيف علاقات ذات طبيعة سياسية و اقتصادية – تجارية و تعزيز الدواعي الأمنية بما لا يتيح مجالا لدرجة ما من الانكشاف لاسيما و أن تركيا تمثل الجدار الدفاعي أوروبا و آسيا الوسطى.الشمالي عن العالم العربي و الفاصل بين المشرق العربي و مصادر التهديد من

و تدرك السياسات العربية أن عوامل و مؤثرات صنع القرار في تركيا مرتبطة بمعطيات إقليمية و دولية فضلا عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي و هويتها السياسية الغربية و التي مثلت واقعا لا يمكن للدول العربية أن تكون في منأى عنه لاسيما مع اقتناع العرب بان الوجود التركي لا يمكن تجاهله على هذا المستوى. و لذا ، فان ما تحرص عليه السياسات العربية هو عدم امتداد تأثير هذه القناعات على المنطقة .

و في الحقيقة ، مع أن تركيا تبدو متحمسة لقيام ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة يعيد لها بعض نفوذها السابق فيها، ويعزز دورها الإقليمي،ويمكنها من الحصول على عوائد اقتصادية في مجالات الاستثمار والسياحة والتجارة، فضلاً عما تجنيه من عوائد البنية التحتية المشتركة إقليمياً (المياه – الطاقة – الطرق) فإنه لا يمكن القول بأن لدى تركيا رؤية مستقلة أو متكاملة لطبيعة وحجم دورها، بمعنى غياب تصور واضح لاستراتيجية محددة تجاه المنطقة وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية برغم كل النشاط والحماسة اللذين تبديهما، وبرغم كل العلاقات التي تحاول نسجها مع إسرائيل انطلاقاً من اعتبار أن كليهما شرق أوسطي، وينتميان إلى أوروبا والغرب أكثر من انتمائهما للجيران الطبيعيين، وكليهما ديمقراطي وعلماني ويتبنى القيم الغربية ويتحالف مع الغرب.

وبهذا ستبقى مساهمة تركيا في المنطقة مرهونة بإمكاناتها الاقتصادية وبالتطورات السياسية فيها، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية؛ فهذه العوامل هي التي تحد من الدور التركي "الشرق أوسطي" الذي يعتمد أساساً على التعاون في مجالي المياه والأمن في المدى المنظور.

☒الفصل الأول

دور المسألة الكردية في السياسة التركية تجاه العراق وسوريا

يشكل الأكراد بحكم تواجدهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وإيران وتركيا مصدر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات بين تركيا و هذه الدول فأي اضطراب إقليمي يسببه الأكراد من أية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها(24).وقد سارت هذه التداعيات في مسارين متلازمين؛ التنسيق الإقليمي بين هذه الدول لاحتواء النزعة الانفصالية الكردية، والاتهامات التركية المتكررة بدعم هذه الدول لحركة الانفصال الكردية في تركيا. (25)

و تعد القضية الكردية من اكثر القضايا تهديدا للأمن و التوازن داخل المجتمع التركي ووحدة الأراضي التركية ، و تعد واحدة من اكثر المشكلات الداخلية ضغطا على الحكومات التركية.لاسيما أن تركيا تعاني منذ آب/أغسطس1984 من حركة تمرد كردي مسلحة في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية والتي تشهد عمليات "حرب" ضد حزب العمال الكردستانيPKK (26). وتعد المشكلة الكردية بالأساس مشكلة داخلية قامت بسبب تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المحافظات الجنوبية الشرقية، وقد ساهم ذلك إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 34% بقيام ثورات اجتماعية في أواخر ربيع 1990 في هذه المحافظات(27).و تواصل الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1984 تبني الخيار الأمني والعسكري بغرض حسم هذه المشكلة كـ "مشكلة إرهابية" وفقاً لتصور المؤسسة العسكرية بدورها المهيمن في عملية صنع القرار والتي حدت من محاولة بحث خيارات أخرى لتسوية المشكلة(28). وحسب الرئيس ديميريل فإن "المشكلة بصورة كاملة مشكلة إرهاب يمارسه منذ عام1984 حزب العمال الكردستاني PKK ، وإنه بموجب دستور 1982 وكافة الدساتير التركية السابقة لا

([24] Peri Pamir, Turkey in its Regional Environment in the post bipolar, p142.

([25] Robert Olson, The Kurdish Question four Years on the policies of turkey Syria, Iran and Iraq middle East policy, Vol 3,1994, p168.

[26] الكيلاني، تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 1998ص59.

[27] أسفرت عمليات الحرب ضد حزب العمال الكردستاني عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا قدرت عام 1998 بأكثر من 30 ألف قتيل منهم 4آلاف من العسكريين الأتراك ، و تهجير سكان 2500 قرية كردية فضلاً عن تكليف الميزانية التركية أكثر من 8 مليارات دولار سنوياً.بما يعادل خمس ميزانية الدولة.انظر رضا هلال ، داخل كردستان التركية ، الأهرام ،العدد 40884، 1998/11/12،ص6. و الأهرام ،العدد 40860، 1998/10/8،ص1.

[28] التقرير الاستراتيجي العربي 1991،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،1992 ص141. سواء بدمج الأكراد في الحياة السياسية والاقتصادية، أو مواجهة التخلف الاقتصادي أو قبولها مبادرات سلمية سواء من جانب حزب العمال الكردستاني أو غيره . حيث أعلن أوجلان للمرة الثالثة منذ عام 1993 وقف لإطلاق النار من جانب واحد والبدء بحوار لحل المشكلة الكردية في 1996/12/23، وطرح مبادرة سلام لعام 1997، و مبادرتين في 1998/4/7 و 1998/9/1.رغم تأكيده "أنه يقر بسيادة الدولة التركية و لا يسعى إلى الانفصال و إنما يطالب بحقوق سياسية و ثقافية للاكراد و منح الشرعية للاحزاب الكردية بما فيها حزبه". الأهرام ،العدد 40679،8/4/1998،ص5. والعدد 40684، 1998/4/13،ص4 و14العدد 40685،/4/1998 ،ص4.

توجد أي تفرقة بين المواطنين على أساس الأصل العرقي" و"أنه قبل حل مشكلة الإرهاب من جـذورها لا يمكـن مناقشة أي مسألة ثقافية"(29). وتدرك الحكومات التركية مدى التأثير السلبي لاستمرارية حرب الأكراد على صورة تركيا على المستويين الإقليمي و الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة للانضمام إليه ، ويردد مسئولوه في كل مناسبة أن مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان أساسيتان لقبول تركيا في عضوية الاتحاد. ويمكن القـول أن عمليات حزب العمال الكردستاني PKK وانعدام الاستقرار الناجم عنهما، من شأنهما إنزال الضرر بالأيديولوجيا الرسمية للدولة وتزايد اغتراب أعداد كبير من الأكراد عن مؤسسات الدولة والهوية التركية، ليكشف ذلك بقوة وهمْ الإجماع القومي التركي .حيث يعاني النسيج الاجتماعي التركي بالأساس من الانقسام العرقي والمذهبي الذي وجد مع بداية بناء الجمهورية .وفي الواقع كان التأكيد على الهوية التركية كهوية قومية جمعية، يمثل محاولة تمويه للانقسـامات المجتمعية عرقياً ومذهبياً والتي تكاد لا تكون خافية. و إن نجحت "الأيديولوجيا الرسمية" نسبيا حتى الآن في الحيلولـة دون تحول واقع المجموعات المذهبية والعرقية إلى عامل تفتيت حقيقي للدولة والمجتمع معاً(30).

ومن المعلوم أن الأكراد يشكلون وحدة قومية نشأت وتفاعلت بتأثير صراعهم مع الطبيعة ومع أنظمـة الحكـم في الدول التي يتواجدون بها. و يتركز تواجدهم الفعلي نتيجة للعوامل التاريخية والجغرافية والسياسية في جنوب شـرق تركيا و في شمال العراق ، حيث ينطلقون من هناك لإثارة الاضطرابات مع الدول المجاورة أو مع العراق نفسه(31).

وقد ارتبطت تركيا بالمشكلة الكردية وتطوراتها اللاحقة في شمال العراق خصوصاً بعد أزمة الخليج الثانية باعتبارهـا مشكلة أمنية رئيسية لتركيا دفعتها إلى الانخراط في الشؤون العراقية بشكل لم يكن في حسبان صـانعي السياسـة التركية (32). حيث سعت لتطوير سياسة متعددة الجوانب إزاء الأكراد في إطار تحركها لأداء دور اكبر في التطورات الإقليمية سواء في المناطق العراقية أو في منطقة الشرق الأوسط . وقد تبلـورت هـذه السياسـة حـول ثلاثـة محاور/اتجاهات هي ؛ دور الحامي ، ودور الوسيط ، ودور الغازي. ولا شك أن هزيمة العراق وتغير موازين القـوى لصالح تركيا وطموحها في ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحقق مصـالحها عوامـل تقـف وراء السياسة التركية الجديدة إزاء المشكلة الكردية.

و جاءت هذه السياسة استجابة لاعتبارات معينة (33):

1-تعقد الأوضاع الأمنية في جنوب شرق تركيا في ظل تؤجج نشاطات حزب PKK.

---

(29) الأهرام، العدد 40474، 1997/9/16، ص5.

(30) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة،مقاربة في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية ،مرطز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، بيروت، 1998 ص72.

(31) Robert Olson, Turkey- Syria Relations Since the Gulf War: curds and water, Middle East Policy, vol. 5, No2, May 1997, p 168. يقدر عدد الأكراد ما بين 20-25 مليون نسمة يعيش القسم الأكبر منهم (10-12) مليون في تركيا و(3.5-4) مليون في العراق و(5-6) مليون في إيران ومليون في سوريا و 700-800 ألف في أذربيجان وأرمينيا و(300-مليون) في روسيا.وقد أثار ضخامة الوجود الكردي في تركيا أزمة عدم تكامل قومي حقيقية وأثار في العراق أزمات متتالية (1958، 1963، 1991) وتعد إيران دولة معتدلة التأثير وليست شديدة التأثر بالمشكلة الكردية كما في حالتي تركيا والعراق لضآلة نسبة الوجود الكردي (2% من إجمالي السكان) و انتشارهم على مساحة شاسعة، أما بالنسبة لسوريا فإن ضآلة الوجود الكردي وعدم تمركزهم في منطقة واحدة جعل منها دولة مؤثرة في المشكلة أكثر منها متأثرة.

(32) Sabri Sayari , Turkey and The Middle East In The 1990s , Journal of Palestine Studies XXVI,No.3 spring 1997 , p.46.

(33) التقرير الاستراتيجي العربي ، 1991،مرجع سابق، ص146.

2-تهديد مصالح وحقوق الجماعة التركمانية في شمال العراق، في ظل علاقات العداء والريبة المتبادلة بين الأكراد و التركمان في المنطقة وإصرار تركيا على ترتيب أوضاع أمنية مستقرة لهم وإعطائهم دوراً مميزا.

3-تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق المرتبطة بحقول نفط كركوك و بطريق الموصل-بغداد الذي اعتمدت عليه في نقل نسبة كبيرة من صادراتها إلى العراق وإلى دول الخليج العربية قبل أزمة الخليج.

وجاءت هذه الاعتبارات في ضوء نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين الأكراد من العراق إلى المناطق الجبلية ومعظمهم إلى المناطق الحدودية التركية في آذار/مارس-نيسان/أبريل 1991 بعد محاولة النظام العراقي إخماد حركة التمرد الكردي في شمال العراق.

و قد اعتبرت تركيا هذا التمرد مشكلة عراقية داخلية مع حرصها على الحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق ووحدة أراضيه، وقد نفت تركيا تقديمها معونات مالية وأسلحة وذخيرة إلى الأكراد العراقيين الذين يحاربون قوات الحكومة العراقية.رغم وجد دلائل قوية على أن تركيا قدمت،كغيرها من دول التحالف الغربي ضد العراق، دعماً معنوياً وسياسياً لقادة حركة التمرد الكردي في شمال العراق وخصوصاً دعم "جلال طالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني. (34)

اتصالات تركيا مع أكراد العراق

وعلى خلاف السياسة الثابتة للحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية في رفض الاعتراف بالأكراد كشعب (القومية الكردية)، سواء في تركيا أو في الدول المجاورة وعدم إجراء أي اتصالات معهم، نجد أن القيادة التركية حرصت خلال حرب الخليج الثانية وبعدها على فتح قنوات للاتصال المباشر مع قادة الفصائل الكردية العراقية المعارضة لاسيما بعد و خلال التمرد الكردي في المناطق الشمالية للعراق في مارس/آذار 1991، حيث بدأت بتبادل الرسائل مع "جلال طالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني عبر وسطاء أمريكيين وأتراك في العاصمة البريطانية، وتبلورت هذه الاتصالات في ثلاث اجتماعات عقدت في أنقرة في الأسبوع الثاني من آذار/مارس 1991 بين مسؤولين بالخارجية والاستخبارات التركية وبين "طالباني" وممثل "لمسعود البارزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردي. (35)

ومن وجهة نظر تركيا ، استهدفت هذه الاجتماعات اطلاع تركيا على تطورات الأوضاع في شمال العراق ورغبة تركيا في منع إقامة مخيمات دائمة للاجئين الأكراد حتى لا تتحول هذه المخيمات إلى بؤرة عدم استقرار و ملجأ لعناصر حزب العمال الكردستاني، ومناقشة حقوق وأوضاع التركمان في العراق في فترة ما بعد الحرب فضلاً عن

[34]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص27.

([35]Michael M. Gunter , A de facto Kurdish state in Northern Iraq , Third World Quarterly, 1993, Vol. 14 Issue 2, p295.
حول تطورات الأحوال السياسية الكردية انظر

وضع نهاية لعلاقات التعاون التي كانت قائمة بين هذين الفصيلين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الـديمقراطي الكردي) وبين حزب العمال الكردستاني PKK في تركيا.(36)

في هذا الصدد أكد "طالباني" أن "بمقدور تركيا أن تثق في الأكراد العراقيين وأنهم لن يلحقوا أي ضرر بمصالحها وأن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتعاون في الماضي مع حزبPKK قد قطع علاقاته معه ".و في 1991/4/14 عقد "طالباني" في انقره مباحثات رسمية مع كل من الرئيس أوزال ووزير خارجيته "البتموجين".

وصرح بعدها انه يعتبر زيارته لأنقرة بداية فصل جديد في العلاقات التركية الكردية وأنه قد نال تعـاطف الـرئيس اوزال (37). وكان تأكيد القيادة التركية على الترحيب ببحث كافة سبل تسوية المشكلة الكردية في تركيـا مـن العوامل التي جعلت قيادات كردية عراقية مثل "طالباني" تشيد بتركيا وبدورها كحام للأكراد في الشرق الأوسط. و في تطور آخر لمسار هذه الاتصالات ذكرت مصادر تركية في 1992/11/20 أن الحكومة التركيـة توصـلت إلى اتفاق أمني مع فصائل كردية عراقية للاعتماد على قواتهم، في مكافحة عمليات حزب العمال الكردسـتاني PKK لا سيما قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (38) . وبذلك استخدمت تركيا المجموعات الكردية العراقية مـن اجل إضعاف حزب PKK ، و إطالة أمد الانقسامات فيما بين الأكراد بالقرب من حدود تركيا إضافة إلى الحيلولة دون التوصل إلى أي وحدة محتملة بينهم.

و في هذا الإطار، يلاحظ حدوث مصادمات متفرقة بين الفصائل الكردية العراقية والفصائل الكردية التركية كـان أبرزها في تشرين الأول/أكتوبر 1992 وبين تموز/يوليو– آب/أغسطس 1995 وفي الربع الأول من عام 1996 ، وتوقفت مؤقتاً في 1996/5/3 (39). كما حدثت مصادمات أخرى بين "حزب بارزاني" مع "حزب PKK" أثناء العمليات التي نفذتها تركيا ضد الأخير في أعوام 1997و1998 و1999.

1–دور تركيا كحامي للأكراد في العراق

تعاملت تركيا مع النزوح الجماعي لنحو نصف مليون نسمة من الأكراد إلى جنوب شرق تركيا بأن أغلقت حدودها بعد أيام قليلة من أول نزوح كردي إليها(40) . وطرحت القيادة التركية في نهاية إبريل/نيسان مبادرتين تم تنفيذهما من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية رغم انتقادهما من قبل العراق ودول عربية أخرى.

([36]Michael M. Gunter ,Op.Cit.P.300.

[37]) معوض، الأكراد و التركمان في العراق، تحليل سياسي، ص28.

[38]) التنقرير الاستراتيجي العربي 1992، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،1993 ص154.

[39]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص159.

([40] William, Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs, Vol. 68 No 4 October, 1992, , p688.

- **المبادرة الأولى:**

وهي خطة عرفت بعملية "توفير الراحة" شارك فيها نحو 17 ألف من قوات التحالف، لإقامة منطقة آمنة لحماية الأكراد العراقيين من هجمات الجيش العراقي شمال خط العرض 36، بهدف إعادة توطين الأكراد في شمال العراق حول منطقة زاخو .(41) وقد تحولت المنطقة الآمنة كأمر واقع إلى منطقة تخضع لنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة حزب بارزاني و حزب طالباني(42).

و يلاحظ أن هذه الخطة وما أعقب تنفيذها من بدء مباحثات في بغداد–لم يقدر لها النجاح –بين الحكومة العراقية والمعارضة الكردية بشأن الحكم الذاتي وما سبقها من اقتراح الرئيس اوزال خلال حرب الخليج و بداية التمرد في شمال العراق وجنوبه بإنشاء كونفدرالية عراقية من ثلاث مناطق (دول) متساوية الحقوق عربية وتركية وكردية على أن تتعهد تركيا وإيران وسوريا بضمان هذه الكونفدرالية (43)، قد أثارت مخاوف الأوساط التركية غير الرسمية لما قد يترتب على اتساع نطاق أي حكم ذاتي لأكراد العراق من زيادة قوتهم إلى درجة قد تمكنهم من تقديم الدعم والعون لحزب العمال الكردستاني أو مجرد النظر إليهم كنموذج لحركة التمرد الكردي في تركيا(44) .و للتخفيف من آثار هذا الاحتمال طالبت هذه الأوساط بضرورة مبادرة تركيا للتوصل إلى حل ديمقراطي يسمح لسكانها الأكراد بتحقيق درجة من الحكم الذاتي ، أو على الأقل يضمن لهم معاملة أفضل على نحو يتفق ومكانتها كأكثر دول الشرق الأوسط ديمقراطية وأقربها دبلوماسيا إلى الغرب(45).

وهكذا تبلورت السياسة التركية في محاولاتها لفرض ولاية عامة على المشكلة الكردية كحامي/حارس لهم، سواء في داخل حدودها أو في دول أخرى لا سيما العراق حيث أعلن "ديميريل في كانون الأول/نوفمبر و في

---

[41]) ويلاحظ هنا أن إجراءات تركيا في التعالم مع مشكلة نزوح عدد أقل من الأكراد العراقيين إليها ، بعد حرب الخليج الأولى اقتصرت آنذاك على حث النظام العراقي على إعلان عفو عام عنهم،والسماح لهم بالعودة للعراق.

[42]) أحمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق،السياسة الدولية ، السنة 35، العدد1999،135 ص120. وقد رأى أحد الكتاب الأتراك البارزين عدم جدوى هذه المبادرة ، لان الحل الدائم للمشكلة الكردية لا يكون إلا بإعادة العلاقات مع العراق وما لم يتحقق هذا،يصبح تبني خطة المنطقة الآمنة الذي يتمثل غرضها الحقيقي في الرغبة الأمريكية في السيطرة على جزء كبير نسبياً من العراق ،مجالاً بهدد كل من تركيا والعراق.

[43]) بدر احمد عبد المعاطي،إيران و تركياوباكستان و ترتيبات ما بعدالحرب، السياسة الدولية ، السنة27،العدد1991،104، ص70. وتضم الأخيرة السليمانية واربيل،وتتكون المنطقة التركية–التركمانية من كركوك والموصل،بينما تتشكل المنطقة العربية من باقي أجزاء العراق.

[44]) Micheal. Gunter, The chumming Kurdish problem in turkey, Op.Cit.p 15.

[45]) وفي هذا السياق ذهبت القيادة التركية إلى تبني سياسة مرنة ومنفتحة إزاء الأكراد والإشارة إلى أن المشكلة غدت معضلة حقيقية تتطلب حلاً غير عسكري بما يضمن تأمين بعض الحقوق الثقافية للأكراد.وبدعم من أوزال أقر البرلمان التركي في 1991/4/12 مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية وإلغاء المواد 141و 142 و 163 من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الإيدولوجية، وفرض عقوبة السجن 20 عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركين في عمليات إرهابية كما أقر قانون العفو المشروط تم بموجبه العفو عند 46 ألف سجين منهم عدد من المشاركين في عمليات إرهابية لحزب العمال الكردي ،أما الحكومة التركية فرأت أن تركيا غير ملزمة بأن تتخذ قراراً مماثلاً لأي قرار عراقي محتمل بمنح الحكم الذاتي للأكراد .انظر: إبراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996، ص86.

تموز/يوليو1991 " أن السياسة الجديدة لتركيا تجاه الأكراد تتلخص في حماية أكراد العراق، وان أنقرة تتصرف بوضوح يكفي لكي يفهم العراق أن عليه مواجهة تركيا إذا حاول الاعتداء على الأكراد العراقيين ... و أن تركيا لن تقف ساكنة إزاء حدوث مذبحة للأتراك والأكراد أو العرب في شمال العراق"(46).

كما أضاف اوزال قائلاً :"طالما يحق لتركيا التصدي لحماية حقوق الأتراك في بلغاريا واليونان فان من حقها أيضا أن تفعل نفس الشيء مع الأكراد في كثير من الدول المجاورة" (47) . وقد اعتبر الرئيس اوزال أن إعادة هؤلاء الأكراد مع نهاية شهر مايو إلى العراق في ظل هذه الخطة تشكل نجاحاً للحكومة والسياسة التركية معا (48).

- **المبادرة الثانية :**

وافقت تركيا في تموز/يوليو 1991 على تمركز قوة غربية برية وجوية للتدخل السريع تحت اسم "قوات المطرقة" في القواعد العسكرية في انجرليك وباطمان وسيلوبي ، قوامها (5)آلاف جندي من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وألف جندي تركي وتعززها قوات أمريكية محمولة جواً من الأسطول السادس في البحر الأبيض ، و يتولى قيادة هذه القوة ضابط أمريكي وآخر تركي ، وذلك بغرض ردع العراق من شن عمليات عسكرية واسعة النطاق مستقبلاً ضد سكانه الأكراد(49).على أن تخضع أي عملية عسكرية لهذه القوة لاستخدام الأراضي أو الأجواء أو المياه التركية في شن عمليات هجومية ضد العراق لموافقة صريحة من الحكومة التركية، حسب مسعود يلماز رئيس الحكومة التركية آنذاك. (50)

إلا انه لا يُستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة مستقبلاً إلى استخدام هذه القوة خارج نطاق الهدف المعلن "حماية الأكراد" سواء لتدمير ما تبقى من المنشآت الصناعية والكيماوية العراقية أو لدعم عملية عسكرية للإطاحة بالنظام القائم في العراق وهذا ما حدث بالفعل أبان عملية ثعلب الصحراء في كانون الأول /ديسمبر 1998 أو لاستخدامها في عمل عسكري ضد أي بلد آخر في الخليج عربياً كان أو غير عربي (إيران) أو حتى خارج منطقة الخليج (سوريا مثلاً) متى اقتضت ذلك المصالح الأمريكية–الغربية.

ويلاحظ أن هذه الاحتمالات لا تقلق دول مثل العراق وإيران فحسب، ولكنها أثارت أيضا انتباه العديد من الأتراك الذين يعتبرون أن وجود القوات الغربية في القواعد التركية مساس بسيادتها وسوء تقدير من تركيا بتعاونها مع الغرب

[46]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات، ص106.
[47]) عبد المعاطي، مرجع سابق، ص70.
[48]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي،مركزالبحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية (90) القاهرة ، 1994، ص29.
[49]) تركي، القضية الكردية في العراق، ص119-120.
[50]) الكيلاني، مرجع سابق، ص59-60.

في مشكلة تخص أحد جيرانها و حماية الاقليات بها، كما ساد الإحساس بضرورة أن يكون الأكراد تحت رعاية الأمم المتحدة وليس الغرب. باعتبار أن هذه القوة الغربية لا تشكل قوة رادعة ضد العراق فضلا عن تـأثير تواجـدها في تعقيد الأوضاع في المناطق الجنوبية–الشرقية ، لاسيما الآثار السلبية التي قد يفرزها استخدام هذه القوة على مصالح وعلاقات تركيا الاقتصادية مع بعض البلدان العربية. وانطبق هذا الطرح بوجه خاص على مواقف زعـيم حـزب الطريق القويم " سليمان ديميريل" في آب/أغسطس 1991(51).

وبطبيعة الحال تغير موقف "ديميريل" إزاء هذه المسألة عند رئاسته للحكومة بعد الانتخابـات البرلمانيـة في تشـرين أول/أكتوبر 1991، ثم توليه رئاسة الجمهورية بعد وفاة "اوزال".حيث سعى إلى ربط موافقة تركيا على تواجد هذه القوة الغربية فوق أراضيها بمسائل أخرى تهم تركيا(المشاركة في قوات الأمم المتحدة بالبوسنة والهرسـك، تغاضـي الغرب عن الأسلوب التركي في التعامل مع الأكراد الأتراك ، العمليات العسكرية في شمال العراق).

وتمارس تركيا الآن دور حماية الأكراد في نطاق ما يسمى بقوة "المراقبة الجوية الشمالية" لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق، والتي حلت منذ نهاية 1996محل "قوات المطرقة" العاملة ضمن ما كان يسمى "بعملية توفير الراحة".

ورغم أن القوة الجديدة–المحصورة على مشاركة أمريكا وبريطانيا بعد انسحاب فرنسا منها–تبدو مختلفة من حيـث اقتصارها على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية بمهمة مراقبة منطقة الحظر الجوي بشمال العراق ورصد تحركات القوات العراقية تجاه المنطقة الآمنة التركية في هذه المنطقة انطلاقاً من قاعدة "انجرليك" التركية بينما كانت العمليـة السابقة تتضمن عمليات جوية وبرية في آن واحد، إلا أن الاختلاف الفعلي بينهما محدود لان القوات البرية "الحليفة" أعيد تجميعها ونقلها من "زاخو" بالشمال العراقي إلى الحدود التركية في "سيلوبي"بعد الاقتتال بـين قـوات حـزبي "طالباني" و "بارزاني9/10/ 1996. إضافة إلى احتمال أن تمتد حماية هذه القوات للأقلية التركمانية في شمال العراق على حد تعبير تشيللر في أيلول/ سبتمبر 1996(52) .

و لا تعارض الحكومات التركية المتعاقبة بشأن التزامها بالسماح للطائرات الأمريكية والبريطانية اسـتخدام قاعـدة "انجرليك" في تنفيذ "الحظر الجوي" على شمال العراق ،وكان وزير الخارجية التركي "اسماعيل جيم" قد أكـد هـذا الموقف في 1999/2/13 مبرراً ذلك "بأن قرار تركيا في هذا الخصوص صادر عن البرلمان ولـن يطـرأ عليـه أي تغيير"(53). علما بأن البرلمان التركي يوافق على تمديد عمل هذه القوة بصورة مستمرة لمدة 6 اشهر في كل مرة.

---

[51]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص31.

[52]) Nicde pope, The End of Provied comfort, Middle East International, No 539 (6/12/1996) p 4-10، و الكيلاني، مرجع سابق، ص54.

[53]) الأهرام ، العدد 40986 ، 1999/2/14، ص5.

2-دور تركيا كوسيط بين الفصائل الكردية العراقية:

على الرغم من قدرة زعيمي الفصيلين الكرديين الرئيسيين في العراق (الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني)على احتواء خلافاتهما منذ عام 1991- رغبة في استثمار الدعم الدولي من أجل إنشاء الدولة الكردية- تفجر الصراع الكردي-الكردي في نيسان/إبريل 1994بصورة دموية (54).

وقد دأبت تركيا على تفعيل وساطتها بين الطرفين رغبة منها للحد دون نزوح لاجئين أكراد إلى أراضيها،وإنشاء جبهة كردية موحدة تشكل مع العمليات العسكرية التركية في شمال العراق فكي كماشة في وجه مقاتلي حزب العمال الكردستاني .

وبعد فشل الوساطة التركية لتثبت الاتفاق المؤقت لوقف القتال في أيار/يونيو 1994، نجحت تركيا و الولايات المتحدة و بريطانيا في إطار عملية "أنقرة للسلام" في التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال بين حزبا "البارزاني" و "الطالباني" في 1996/10/31، على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقعهما عند تطبيق وقف إطلاق النار في 1996/10/23. (55).

و قد حققت تركيا عدد من المزايا من "عملية أنقرة للسلام" في مقدمتها؛ إعطاء التركمان دورا مهما في الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق عبر مشاركتها في قوة"مراقبة السلام" التي تشكلت بموجب الاتفاق ، وتتكون هذه القوة من عناصر تركمانية وآشورية وكردية غير مشاركة في القتال، إضافة إلى تضمين هذا الاتفاق بندين بشأن اعتبار "حزب PKK" منظمة إرهابية وإخلاء أحد المخيمات الكردية التركية الخاضع لسيطرة الأخير في شمال العراق ، فضلاً أن تركيا اكتسبت في إطار هذه العملية وجوداً عسكرياً مقبولاً في المنطقة بذريعة دعم هذه القوة ، حيث أعلنت رئاسة الأركان التركية في 1997/4/29 أنها أرسلت وحدات عسكرية تركية تضم (400) جندي في عربات مدرعة، مزودين بأسلحة خفيفة إلى كردستان العراق لدعم قوة مراقبة السلام(56).

---

[54]) وتكمن أهم أسباب انفجار الصراع الكردي-الكردي فيما يلي: تنافس الحزبين على استقطاب القوى الخارجية للحصول على المساندة والدعم، وظهور بعض الحركات التي زرعت الفرقة بينهما مثل الحركة الإسلامية، ولصراع على السلطة، كما أن الخلاف بين الطالباني والبارازاني هو خلاف تاريخي بين هاتين القبيلتين. وأن الاشتباكات كانت تنشأ بين الحزبين، أو بين أحدهما وقوات حزب آخر بسبب الصراع على جباية الضرائب على الحدود مع تركيا أو ارض أو مياه أو نفوذ أو أي شي آخر. انظر احمد ناجي قمحة، أكراد العراق الواقع والمستقبل،السياسة الدولية ، السنة 33، العدد126، 1996، ص136، عمرو عبد الكريم سعداوي، الصراعات الكردية الكردية،السياسة الدولية ، السنة 35، العدد135، 1999، ص110-114.

[55]) دعا هذا الاتفاق، إلى الحفاظ على استقرار شمال العراق،وإعادة تشكيل "الحكومة المحلية الكردية" التي انهارت منذ عام 1994 دون اللجوء إلى الانفصال عن العراق،وامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أي قوة خارجية في إشارة واضحة إلى كل من العراق وإيران. وبموجب هذا الاتفاق تشكلت قوة حفظ السلام التي تنتشر على طول خطوط النار بين قوات الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار، ولجنة المتابعة التي تتخذ من انقره مقرا لها انظر . جلال معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية،مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998، ص172.

[56]) الحياة ، العدد 12483، 1997/4/30،ص 6.

ولم يمنع عقد أربع جولات لمباحثات انقره للسلام، من تجدد الاشتباكات بين قوات الحزبين بعد فشل اتفاق لاحق لوقف إطلاق النار في 1997/10/17 جاءت به وساطة تركية–أمريكية–بريطانية (57).و قد تدخلت تركيا كطرف في الصراع بين هذين الحزبين بدعمها لـ"حزب بارزاني" في مواجهة "حزب طالباني" لتقديرها مخاطر تحالف الأخير مع حزب PKK رغم إعلان "طالباني" قبيل مغادرته انقره في 1997/8/16 "انه نجح في إقناع المسؤولين الأتراك بعدم صحة اتهام حزبه بتقديم دعم لمقاتلي حزب PKK وانه عرض على انقره تعاوناً كاملاً لحماية أمن الحدود..." (58).

وفي إطار جهود إحياء المصالحة الكردية قام وفد يتكون من عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين و البريطانيين إلى جانب ثلاث مسؤولين رسميين من وزارة الخارجية التركية بصفة مراقبين ، بإجراء مباحثات مع "مسعود البارزاني" و "جلال الطالباني" في شمال العراق في17–1998/7/20، كما زار طالباني أنقرة في 3–1998/9/4 و أجرى مباحثات مع نائب رئيس الوزراء أجاويد ووزير الخارجية إسماعيل جيم ،وصرح الأخير عقبها :" انه ليس هناك مبادرة لإجراء مصالحة أو لقاء بين الزعيمين الكرديين ". و على رغم هذا التشاؤم التركي ، نجح البارزاني و الطالباني بإبرام اتفاق واشنطن في 17 /9/ 1998"عقب مفاوضات استمرت 6أشهر.

وينص الاتفاق على(59): إدانة الاقتتال الداخلي وتعزيز دور لجنة التنسيق العليا في المرحلة الانتقالية الأولى،وإقامة حكومة انتقالية مشتركة موحدة بين الطرفين على ضوء نتائج انتخابات عام 1992 والتي ستنظم انتخابات برلمانية قادمة،والتزام الحزبان بمنع خرق وانتهاك الحدود التركية والإيرانية، وعدم إعطاء الملاذ لحزب PKK، وألا يكون للحزب أي قواعد في المنطقة،ومنعه من الإخلال بالأمن في الإقليم أو خرق الحدود التركية،واجتماع برلمان كردستان بعد ثلاثة اشهر،حيث يشارك مع لجنة التنسيق العليا في تنظيم انتخابات عامة جديدة خلال ستة اشهر من انعقاد المجلس،مع تخصيص مقاعد للتركمان والآشوريين والكلدان في البرلمان الجديد.(كانت المقاعد مناصفة بين الطرفين).
وهدفت الولايات المتحدة إلى استخدام الاتفاق كوسيلة إضافية للضغط على العراق ، و إفشال محاولة الحكومة العراقية إجراء حوار مع الأكراد لحل ما تبقى من خلاف بين الطرفين منذ انقطاع الحوار بينهما عام 1991 و هو ما أكده العراق ، فضلا عن دعم الجهود الأمريكية الرامية إلى تغيير النظام العراقي عبر "تكوين"جبهة كردية مضادة لمواجهة الرئيس العراقي كعدو مشترك على حد قول اولبرايت في مباحثات منفصلة عقدتها مع كل من الطالباني و

---

[57]) وقد نجمت هذه الاشتباكات لعوامل منها: تجاهل اتفاق انقره للسلام الجذور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أي "تغييب" العراق كطرف شرعي وأساسي قادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، وإذا كان استبعاد إيران من الاتفاق أمر يمكن تبريره سياسياً وقانونياً فإن الأمر يختلف مع العراق لتعلق الاتفاق بمناطق تدخل ضمن نطاق سيادته وحدوده الدولية، إضافة إلى عدم تضمين الاتفاق نقاط الاختلاف الأساسية بين هذين الحزبين، كترتيبات انتخاب برلمان كردي جديد وكيفية تقسيم حصيلة الجمارك على السلع المنقولة عبر الحدود بين تركيا وكردستان العراق، حيث أعلن "طالباني" انه لم يعد يعترف بتركيا راعية للسلام أو محايدة،لأنها أصبحت جزءاً من النزاع".معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص108.

[58]) John Tirman ,Improving Turkey's `bad neighborhood', World Policy Journal, Spring98, Vol. 15 Issue 1, p65.

[59]) انظر نص الاتفاقية في العرب اليوم الأردنية ،العدد 516 ، 1998/10/15، ص18.

البارزاني قبل التوقيع على هذا الاتفاق. (60) وقد أبدت تركيا تحفظها على الاتفاق، خصوصا إشارته بشأن تشكيل "حكومة انتقالية كردية في شمال العراق". وكان هذا التحفظ يتعلق بالأساس "بمخاوف تركيا من استمرار فرض تقسيم الأراضي العراقية في ظل حديث الاتفاق عن الحاجة إلى أساس فيدرالي لوحدة العراق" باعتبار" أن تركيا تعارض أي تسوية للمشكلة الكردية بالعراق تهدد المصالح التركية و تهدد وحدة الأراضي العراقية ". على حد تعبير " بولنت أجاويد" في 1998/9/26 (61).

و زاد من ذلك اجتماع "طالباني "و"بارزاني" في مدينة "صلاح الدين" في 9-10/ 1/ 1999 ووصف هذا الاجتماع بأنه خطوة لتصفية الخلافات بين الحزبين الكرديين وتوحيد صفوفهم لقلب النظام العراقي وهي خطوة تدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا(62).وقد حرصت الولايات المتحدة على تبديد المخاوف التركية على نحو ما ظهر في تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "دعم الولايات المتحدة وحدة الأراضي التركية والعراقية"، ونفي "صحة مخاوف المسؤولين الأكراد من أن سياسة واشنطن يمكن أن تؤدي على قيام دولة كردية في المناطق التي يقطنها الأكراد في العراق وتركيا". ونتيجة لهذه التطمينات فضلاً عن عدم تقييد الاتفاق يد تركيا في شن عمليات عسكرية مستقبلا في شمال العراق، ذهبت تركيا في مطلع عام 1999 إلى استئناف دورها في عملية الوساطة إلى جانب الولايات المتحدة ،حيث قام دبلوماسيين من الطرفين بزيارة شمال العراق في 15-19 /1/ 1999 والتقيا "طالباني" و "وبارزاني" لمتابعة تنفيذ الاتفاق.(63) كما عقدت في واشنطن في 1999/6/22 محادثات بين الطرفين تحت رعاية أمريكية و بحضور ممثلين عن بريطانيا و تركيا تمهيدا للتوصل إلى اتفاق ثنائي عام و الذي وقع في 1999/9/12 في مدينة كويسنجق ، وقد اتفق على اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع نشاطات حزب العمال الكردستاني و فق اتفاقية واشنطن فيما بقيت مسألة تقسيم السلطة و تشكيل حكومة مؤقتة موضع خلاف إلى الآن (64).

و تبقى مخاوف تركيا من إنشاء دولة كردية في شمال العراق الهم الأكبر ضمن الوساطة التركية بين الأطراف الكردية . فرغم نفي البارزاني من وجود أي ترتيبات تمهيدية لاقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق باعتبار أن الهدف السياسي الكردي يكون في حل فيدرالي في إطار عراق ديمقراطي ، طرح رئيس الحكومة التركية "بولنت اجاويد "المخاوف التركية بصورة واضحة في أب/أغسطس1999 قائلا:"... ثمة حقيقة و أمرا واقعيا في شمال العراق يعملان من اجل إقامة البنية التحتية لدولة كردية فيها في المستقبل ، الأمر الذي يقلقنا و سيخلق لنا بعض المشاكل على المدى البعيد".(65)

---

[60]) الأهرام ،العدد 40870، 1998/9/16،ص8. أصبحت هناك حكومتان في منطقة كردستان العراق؛ الأولى مركزها اربيل و تتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني و تسيطر على المناطق المتاخمة لتركيا و الجزء الأكبر من كردستان العراق ، و الثانية مركزها السليمانية و تتبع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني و تسيطر على الأراضي المتاخمة لايران في كردستان العراق .

[61]) نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية، شؤون الأوسط ، العدد 76، 1998،ص10.و الأهرام ،العدد40881، 1998/9/27 ، ص9.

[62]) جلال معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية،مجلة البحوث و الدراسات العربية ، العدد1998،36، ص109.

[63]) جلال معوض، تركيا والعرب، 1999، المؤتمر القومي العربي العاشر، حالة الأمن العربية، ص6.

[64]) الحياة ، العدد 13254، 1999/6/22،ص6 والقدس العربي ،العدد 7595، 1999/9/14.

[65]) الشرق الأوسط ،العدد 27563 و27571 ، 1999/8/15 و 1999/8/27على التوالي.

3-دور تركيا كغازٍ لشمال العراق

لم تستمر سياسة التهدئة والاستقطاب التي اتبعتها تركيا في سياستها مع الأكراد طويلاً، إذ سرعان مـــا لازم تلـــك السياسة التحول إلى استخدام أسلوب الحسم العسكري . فقد أدى فراغ السلطة في شمال العراق إلى زيادة حـــدة التوتر بين تركيا و"حزبPKK " بعد استفادة الأخير من الوضع لإنشاء قواعد له بالقرب من الحـــدود التركيـــة وتهديده للمؤسسات الغربية في شمال العراق وتركيا، وكذلك قواعد حزبي (البارزاني والطالباني) (66).

و أخذت القوات التركية بشن عملية عسكرية جوية وبرية في شمال العراق ابتداء من منتصف آب/أغسطس 1991 بغرض مطاردة مقاتلي "حزب PKK " وتصفية القواعد التي انطلقوا منها . في إطار تأكيد الـــرئيس اوزال في – خطاب شديد اللهجة–أن تركيا لن تتردد في الهجوم على مواقع الانفصاليين الأكراد ، حتى لو كانت هذه المواقـــع خارج تركيا، وأعلن رئيس الحكومة التركية آنذاك "مسعود يلماز" أن تركيا لديها مطلق الحرية في اتخذ الخطـــوات اللازمة لمعاقبة المتمردين اللذين يشنون هجوماً على تركيا من الأراضي العراقية" (67).

و ما ساعد تركيا في مواصلة اختراق الحدود العراقية بعد أزمة الخليج الثانية بشكل متكرر:

أ–إدراك القيادة التركية عدم قدرة العراق على الاعتراض الفعلي على العمليات العسكرية التركيـــة في شمال العراق، في ظل ما لحق بالقدرات العراقية العسكرية من تحجيم بفعل الحرب والقرارات الدولية بهذا الخصوص .

ب–غياب سلطة الدولة العراقية في المناطق الشمالية نتيجة الحظر الجوي المفروض من قبل دول التحالف الغربية ، و حسب الرئيس ديميريل " ليس هناك دولة تسيطر على شمال العراق و هذا وهو الســـبب في عملياتنا ". (68)

وبعد الهجوم الأول في آب/ أغسطس 1991 ، شنت قوات وطائرات تركية هجوماً آخر على "حـــزب PKK" في11-1991/10/14 في شمال العراق وقامت بعملية ثالثة في 1991/10/25. و استمرت عملية عسكرية رابعة اكثر من ثلاثة أسابيع منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر وحتى نهاية الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1992 وشاركت فيها قوات تركية قوامها (15) ألف مقاتل على عمق (19) ميلاً داخل الحدود العراقية.

---

[66] Amikam Nachmani, Turkey in the wake of the Gulf War :Recent History and its Impactions,Journal of Modern Hellenism,Vol.15 1999, P7.).

[67]) التقرير الاستراتيجي العربي 1991، ص145. ويأتي هذا التحول في سياسة اوزال تجاه الأكراد استجابة للضغوط الداخلية التي رأت في المرونة التي أبدتها هذه السياسة مع الأكراد خطراً حقيقيا على وحدة تركيا. خاصة وان حملة الانتخابات كانت في اوجها بين حزب الوطن الأم الحاكم وأحزاب المعارضة الأخرى.

[68]) مقابلة مع الرئيس ديميريل ،الأهرام ،العدد 40474، 1997/9/16،ص5.

و قامت وحدات من الجيش التركي بحملة في كردستان العراق تعد من اكبر عملياتها و أوسعها نطاقا في الفترة ما بين 1995/3/20-1995/5/4 أطلق عليها عملية "فولاذ" ، وتعد هذه أكبر حملة برية، فقد بلغ حجم القوات التركية التي شاركت في هذه العمليات (35) ألف جندي، تساندهم المدفعية والدبابات، وتوغلوا أكثر من (40) كلم في الأراضي العراقية على جبهة طولها (220) كيلو متر، وواجهوا حوالي (2800) متمرد من "حزب PKK" في مساحة (5400) ميل مربع في شمال العراق وامتدت العمليات لأول مرة إلى الحدود الغربية مع سوريا. (69)

وقد قدر أحد الباحثين أن القوات التركية خلال الفترة من آب/ أغسطس 1991 وحتى حزيران / يونيو 1997 قامت بـ (225) طلعة وغارة جوية فوق المنطقة الشمالية لخط عرض (36) ، كما قامت قواتها البرية بـ 50 عملية اجتياح للأراضي العراقية، وقد كانت أعنف الهجمات التي شنتها القوات التركية على قواعد "حزب PKK" في مدينة زاخو بشمال العراق في آذار/ مارس 1995 (70).

ووصل مجموع العمليات البرية والجوية في شمال العراق منذ بداية 1997 وحتى 1997/5/25 إلى (73) عملية(71) ، كما تبعها (19) عملية في العام نفسه منذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية المشاركة في عملية "فولاذ 97" في 1997/6/21 وكانت قد بدأت في 5/14 /1997-1997/8/26. وما أعقبها من إعلان قيام "المنطقة الأمنية" في شمال العراق في 1997/10/22(72). و تستهدف تركيا من هذه العمليات ما يلي(73):

1-تدمير قواعد مقاتلي "حزب PKK "داخل الحدود العراقية وإنهاء أو على الأقل تحجيم قدراتهم على شن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية في المستقبل.

2-السيطرة الكلية أو الجزئية على مناطق العراق الشمالية لا سيما مصادر النفط في كركوك ، ولا يخفى أن لتركيا مطامع إقليمية في المنطقة ، بالرغم من نفي الرئيس ديميريل " ليس هناك احتلال تركي لشمال العراق ..اننا ننظف المنطقة ثم تعود قواتنا إلى بلادنا... و ليس لدينا نية لاقتطاع أراض من جيراننا" (74).

3-رغبة القيادة التركية و المؤسسة العسكرية في استعراض القوة إزاء العراق،وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها فضلا عن تأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستقبل العراق السياسي.

---

[69]) انظر معوض صناعة القرار في تركيا، ص151، و الكيلاني، مرجع سابق، ص59.

[70]) الكيلاني، البعد الأمني ضمن اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية..،في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، اشراف سمعان بطرس ، المنظمة العربية للتربية والفنون و معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة، 1997، ص123.

[71]) عبد الناصر سلامة، 313 عملية عسكرية تركية في شمال العراق من 1991، الأهرام العدد 40379، 1997/6/7، ص5.

[72]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص175و180.

[73]) أنظر، عبد الله صالح، أبعاد الحملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، السنة 31، العدد 125، 1996، ص157 والتقرير الاستراتيجي العربي 1992، ص1540-155 ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص44.

[74]) مقابلة مع الرئيس ديميريل ،الأهرام ،العدد 40474 ، 1997/9/16،ص5.

4-تمثل هذه العمليات وسيلة بيد القيادة التركية عند تخطيطها لأي مفاوضات لاحقة للحصول على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط و الإنشاءات ، وغير الاقتصادية كمشكلة الفرات و أوضاع التركمان وتسوية المشكلة الكردية. و في هذا الإطار يمكن فهم التوافق الزمني بين قيام القوات التركية بعمليات عسكرية في شمال العراق في الأسبوع الثالث من إبريل/ نيسان 1994، بينما كان وكيل الخارجية التركية في نفس الوقت، يبحث في بغداد مع المسؤولين العراقيين شكل العلاقات التجارية بين البلدين عند رفع الحظر الدولي عن العراق، حيث أعلنت الحكومة التركية في 1994/4/20 إن الواردات التي ستحصل عليها تركيا من العراق ستكون مقابل مساعدات إنسانية تقدمها تركيا إلى شمال العراق(75).

5-وقد يكون الهدف من تلك العمليات التأكيد على قدرة تركيا لا سيما من وجهة نظر دول الخليج على أداء "دور الموازن" في مواجهة إيران وهو دور لم يعد عراق ما بعد حرب الخليج قادر على النهوض به.

ورغم التطورات الأخيرة التي شهدتها المسألة الكردية في تركيا خصوصا اعتقال "عبد الله أوجلان" عام 1999 ومبادرة حزب PKK بالتخلي عن العنف، استمرت حملات تركيا العسكرية في شمال العراق خلال العام 1999 و التي بلغ مجموعها خمس حملات.وقد برر تركيا مواصلتها لهذه العمليات بالتعاون مع قوات "بارزاني" بدعوى انسحاب عناصر الحزب إلى شمال العراق حيث يكثفون تدريبهم العسكري ونقل الأسلحة من أرمينيا وروسيا(76).و رغم ذلك يصعب اعتبار هذه التطورات بداية حقيقية لنجاح الدولة التركية في القضاء على هذا الحزب و حسم المشكلة الكردية و تسويتها ، ويتوقع استمرار هذه المشكلة بآثارها السلبية في تركيا داخليا و خارجيا.

تركيا والمنطقة الأمنية في شمال العراق

سعت تركيا خلال أيلول / سبتمبر 1996 إلى إقامة "منطقة أمنية عازلة" داخل شمال العراق على امتداد حدودها مع تركيا بهدف تأمين حدودها من تسلل عناصر حزب PKK داخل أراضيها.(77)

وعلى الرغم من التراجع المؤقت عن هذه الفكرة،بمعنى عدم الاحتفاظ بقوات دائمة في المنطقة (78) إذ " ليس واردا احتلال شمال العراق بعملية عسكرية " ولكن "سيتم استخدام أساليب الاستخبارات والرقابة لجمع المعلومات وتوجيه

---

[75]) معوض، الاكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص34.

[76]) الأولى في 16-21 شباط/ فبراير على عمق (60 كم) في شمال العراق، والثانية في 7-23 نيسان/ إبريل، والثالثة في 14-17 أيار/ مايو على عمق (20 كم) والرابعة في 28 أيلول/ سبتمبر إلى 10 تشرين الأول/ أكتوبر على عمق (10 كم) والخامسة في 19-20 تشرين الثاني نوفمبر 1999.معوض، تركيا والعرب 1999، تقرير حال الأمة، ص4.

([77]Sami Kohen , As Turkey takes slice of Iraq, US nods but neighbors fret, Christian Science Monitor, 13/9/1996, Vol. 88 Issue 203.

([78] Heinz Kramer, Turkey under Erbacan, AUSSN Politick. Vol 47, No 4. P 385..

ضربات وقائية إلى خطوط حزب PKK "(79).و كان من نتائج عملية "فولاذ 97 "إعلان تركيا عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق في 1997/10/22 "باعتبار أن تركيا تملك الحق في اتخاذ أي خطوة تراها ضرورية لحماية أمنها" . وقد جاء هذا الإعلان تكريساً لوجود عسكري تركي متواصل في المنطقة منذ عام 1991 ، وللتعاون الأمني منذ عام 1996 بين تركيا وحزب بارزاني والذي شاركت قواته مع القوات التركية في عملية "فولاذ 97" في القتال ضد عناصر حزب PKK . وقد استفادة تركيا في إنشاء هذه المنطقة من خبرة إسرائيل في جنوب لبنان لتحويلها منطقة مقفلة على النفوذ التركي ، و ذهبت السلطات التركية للقول " شمال العراق الحديقة الخلفية لتركيا و بالطبع سنتحكم بالقادمين و المغادرين " (80). و أعلن "بولنت أجاويد" نائب رئيس الوزراء التركي عن تفاصيل المنطقة بقوله "إن القوات التركية أقامت منطقة أمنية في شمال العراق على عمق يتراوح بين 5-30 كم، ويتركز فيها حوالي (8) آلاف جندي، وستبقى هذه القوات هناك لمنع عناصر حزب PKK من القيام بأي نشاط عسكري في المنطقة أو التسلل عبر الحدود وستواصل القوات التركية في منطقة الحزام الأمني عملياتها العسكرية تساندها من وقت لآخر قوات تركية أخرى ستدخل المنطقة إذا لزم الأمر، وهذه القوات-إضافة إلى مهامها في منطقة الشريط الحدودي- ستقوم بمساعدة قوات الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة بارزاني في قتالها ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني". وكان مسؤولون أتراك قد تحدثوا آنذاك عن إقامة نظاماً إلكترونيا بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا لمراقبة القطاع العراقي على الحدود(81).

ويلاحظ أن إعلان تركيا قيام هذه المنطقة – والتي لا تقوم على قرار من الأمم المتحدة وهي لم تتحقق عملياً لولا استخدام القواعد التركية من قبل الطائرات الغربية- جاء لإنهاء جدل كان دائراً بين أوساطها الرسمية وغير الرسمية بعد نهاية حرب الخليج الثانية ، بشأن ما إذا كان من الأفضل لها الاعتماد على نفسها في مواجهة عناصر حزب PKK في شمال العراق عبر شن عمليات عسكرية متواصلة، أو التعاون الأمني مع أحد الحزبين الكرديين العراقيين.لاسيما أن زعماء الأكراد العراقيين يقبلون على مضض العمليات العسكرية التركية، حيث يعتمدون على التنسيق بين تركيا و القوات الغربية التي تقوم طائراتها بطلعات جوية من القواعد التركية في المنطقة الجنوبية الشرقية لحمايتهم ضد الحكومة العراقية.

وقد باتت تركيا فعلاً تجمع بين هذين الأسلوبين في آن واحد، و ذلك في إطار تواجدها العسكري الدائم في شمال العراق عبر إنشاء المنطقة الأمنية و استمرار عملياتها العسكرية من ناحية، وعبر التعاون الأمني مع حزب البارزاني من ناحية أخرى .لاسيما أن هناك شكوكاً تركية من وجود تعاطف بين حزب طلباني وحزب PPK نظراً للاتجاه اليساري لكليهما.وقد حاولت تركيا إقناع "بارزاني" بحماية الحدود العراقية من تسلل أفراد حزب PKK ، حيث كشف مدير مكتب الاستخبارات في وزارة الخارجية التركية "تشينك دواتبني" في 1995/4/6 بأن تركيا تنوي "أن

---

[79]) الدستور الأردنية ، العدد 10434، 1996/9/9،ص 34.

[80] (Robert Olson, The Kurdish Question four Years on the policies of turkey Syria, Iran and Iraq middle East policy, Vol 3,1994, p138.

[81]) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص113.

تعهد أمن الحدود المشتركة مع العراق إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني"(82) وبالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي على ذلك حينذاك الا أن قوات حزب البارزاني قامت ببعض العمليات ضد حزب PKK في شمال العراق كما حدث في منتصف 1995 (83).وقد نظم هذا التعاون الأمني بين " حزب بارزاني" وتركيا في شمال العراق عبر بروتوكول أعلنته رئاسة الأركان التركية في 6/ 1997/6 وفي 1997/6/21 وينص على "أن يسلم الجيش التركي قوات البارزاني مواقع وقواعد استولى عليها من حزب PKK وان يعيد إعمار حوالي 400 قرية حدودية كان سكانها قد هجروها تحت ضغط الأخير، وان يزود هذه القوات بالسلاح والمال". (84) وفي 1998/1/4 قررت القوات المسلحة التركية إعادة فتح 90 مخفراً حدودياً بشمال العراق كانت قد أقامتها عام 1995 وتسليمها إلى حزب بارزاني لمنع عناصر حزب PKK التسلل إلى تركيا عبر الحدود".(85)

ويمكن القول بأن إنشاء هذه المنطقة جاء ثمرة للتعاون التركي الأمريكي البريطاني في إطار عملية "المراقبة الجوية الشمالية" لمراقبة منطقة الحظر الجوي لشمال العراق بما يمثله من بداية مرحلة أخرى من التنسيق العسكري والسياسي بين تركيا والولايات المتحدة لمراقبة تطورات الأوضاع في المنطقة وضبطها ومنع الدولة العراقية من محاولة إعادة بسط سيادتها على مناطقها الشمالية بالتعاون مع أحد الزعيمين الكرديين، وكذلك لمنع إيران من زيادة نفوذها في المنطقة بالتعاون مع حزب الطالباني لما يشكله ذلك من أهمية للسياسة الأمريكية القائمة على الاحتواء المزدوج للعراق وإيران(86).*

إذن شكلت العمليات العسكرية التركية المتواصلة في شمال العراق منذ آب / أغسطس 1991، أحد أهم أوجه استمرارية السياسة التركية تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب وذلك رغم التغير في أشخاص صانعي السياسة التركية .وعلى العموم ، يلاحظ وجود قدر من التوافق في طبيعة العمليات العسكرية وأهدافها،حيث تتسم هذه العمليات بأنها:

1-تتم بإرادة تركيا المنفردة "كقوة غازية" على خلاف ثلاث عمليات "للمطاردة الساخنة " نفذتها تركيا بموافقة العراق بموجب اتفاق أمني أبرم في أكتوبر / تشرين الأول 1984، وقد ألغته تركيا من طرف واحد خلال العمليات العسكرية العراقية ضد الأكراد في شمال العراق في الفترة 1988/9/5-8/27 والتي أدت إلى نزوح أكثر من 60 ألف كردي إلى أراضيها ورفض العراق تجديده في نهاية 1989(87).

2-تعتبرها تركيا عمليات مشروعة ودفاعية "كتدابير وقائية"ضد الهجمات الإرهابية لحزب PKK من أجل تعقب عناصره وتدمير قواعده في ظل غياب سلطة الدولة العراقية في شمال العراق. فخلال العملية العسكرية

---

[82]) بلوغرافيا لمجلة شؤون الأوسط، العدد 41، 1995، ص166.

[83]) و لما كانت منطقة تواجد حزب PPK هي المنطقة التي تسيطر عليها قوات هذا الحزب لزم عليه التعاون مع تركيا ضد حزب PPK.

[84]) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص114.

[85]) الحياة ، العدد 12726، 1998،6/1/3.

[86]) انظر، معوض، صناعة القرار في تركيا، ص172-173.

[87]) جلال معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، ص105-106.

التركية في 5-1997/12/17 أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية "أهان أنديكان" في 1997/12/13 "أن القوات التركية ستستمر في تنفيذ عملياتها داخل الأراضي العراقية ما دامت الحكومة العراقية لا سلطة لها الآن في الشمال ولا تخضع هذه الأراضي لسلطة أحد وكل ما يهم تركيا هو حماية مواطنيها من الهجمات التي يشنها حزب PKK من قواعده هناك ..."(88).*

4-رغم إشارة المصادر التركية إلى أن القوات التركية المشاركة في عملية نيسان/ أبريل 1994 عبرت شمال العراق بالقرب من الحدود الإيرانية، ترافقها قوات تابعة للحزب الديمقراطي الكردي الا أنه من الواضح أن تركيا تعتمد على ذاتها في شن هذه العمليات والتي أصيب أو قتل خلالها بطريق الخطأ عدد من الأكراد العراقيين(89).

5-استمرار وتكثيف العمليات العسكرية و الأمنية التركية منذ نهاية حرب الخليج الثانية بفواصل زمنية محدودة بين كل عملية والعملية اللاحقة لها، رغم تخلي حزب PKK عن "الكفاح المسلح" واعتقال "عبد الله أوجلان" ، والتي أثرت بدرجة كبيرة في البنية العسكرية لحزب PPK. ويمكن ربط ذلك بغايات أخرى بدأت وسائل الإعلام التركية في ترديدها بشأن "خطة أمريكية ترمي إلى تشكيل حكومة عراقية في المنفى وقيام القوة الغربية في قاعدة "أنجيرليك" بضمان الأمن في شمال العراق مدعومة بقوات تركيا خبيرة بتضاريس المنطقة السياسية والجغرافية"(90).

وقد أبدت الدول العربية مخاوفها المشروعة من احتمال أن تكون هذه العمليات مقدمة لإعادة ترسيم حدود العراق وتجديد المطالب التركية بالموصل وكركوك وإن تراوحت مواقف الدول العربية والجامعة العربية بين الإدانة اللفظية ، وبين مناشدة تركيا التوقف عنها وسحب قواتها من شمال العراق، وإعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل – حفاظاً على علاقاتها مع الوطن العربي.

و قد أعلن العراق مراراً انتقاداته إزاء هذه السياسية التركية باعتبار أن تركيا تتعامل مع الكيان في شمال العراق كما لو كان مستقلاً (91).و رغم أن القيادة العراقية لا تعارض المسعى التركي لتصفية المعارضة الكردية المسلحة لما في ذلك من آثار مرغوبة على مستقبل القضية الكردية في العراق، إلا أنها تتوجس من الأطماع التركية في شمال العراق (92).

فيما أبدت إيران مرونة تجاه العمليات العسكرية إدراكاً منها على احتواء أي توتر يظهر في العلاقات الثنائية كي تتجنب احتمال انضمام تركيا إلى الولايات المتحدة في سعيها إلى تطويق إيران، كما يمكن أن يساهم ضرب قواعد

[88]) الحياة ، العدد 12718 ، 1997/12/14،ص6.

[89]) معوض، الاكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص4.

[90]) معوض، تركيا والعرب، 1999، تقرير حال الأمة، ص35.

[91]) صالح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، السياسة الدولية ، السنة 30،العدد1994،116،ص196.

[92]) John Tirman ,Improving Turkey's `bad neighborhood', World Policy Journal, Spring98, Vol. 15 Issue 1, p66.

حزب العمال الكردستاني في تضييق الخناق على المعارضة الكردية الإيرانية التي تتخذ قواعدها في شمال العراق ، مع وجود تفاهم ضمني بين إيران وتركيا على محاصرة نشاطات القوى الكردية المعارضة في كل من البلدين.

و يلاحظ أن الانتقادات الصادرة على لسان الأمين العام للأمم المتحدة و عن الاتحاد الأوروبي إزاء العمليات العسكرية التركية في شمال العراق لم تكن من منظور انتهاك تركيا لسيادة العراق و إنما من منظور تأثيرها السلبي في النشاطات الإنسانية و قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الأكراد في تركيا بالأساس. كما أن القوات الغربية المكلفة بحماية الأكراد في شمال العراق والتي تتمركز في القواعد التركية جنوب شرق تركيا لم تتخذ أية خطوات لحماية الأكراد من الهجوم التركي مما أكد طابعها الموجه إلى السلطات العراقية فقط.

وتتفهم الولايات المتحدة العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ عام **1991** ، من خلال إقرارها بحق تركيا في شن هذه العمليات في إطار تصديها لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره الولايات المتحدة تنظيماً إرهابيا يطلق تهديدات مباشرة للوحدة الوطنية و الإقليمية التركية(93)، واعطها الضوء الأخضر لتركيا كي تتحرك عسكرياً لاحتلال شمال العراق بحجة إقامة منطقة أمنية عازلة (94). فضلا عن الدور الأمريكي المهيمن في مجلس الأمن الدولي في عدم قيامه باتخاذ أي إجراء دولي لوقف هذه العمليات (95).و من ناحية ثانية تبدي أوساط تركية مخاوفها من المخاطر الكامنة للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في المنطقة، وخشيتها إلى أن يصل الأمر إلى حد استخدام تركيا كشرطي لحماية المصالح الأمريكية عبر تنازل تركيا عن سيادتها وحريّتها في الحركة لصالح دولة قد تغيّر سياستها طبقاً لما يخدم مصالحها، خاصة وان تركيا لا تملك أي ورقة ضغط عند الضرورة على الولايات المتحدة(96). إضافة إلى هواجس تركية ترى بأن القوة الغربية المتمركزة في قاعدة انجرليك إضافة إلى مهمة رعاية نشوء دولة كردية في شمال العراق تعد أداة ممتازة تُكسب شرعية ما لتدخل أمريكي في التطورات في المنطقة بما يضر المصالح الأمنية التركية(97). و طرح رئيس الحكومة التركية "بولنت اجاويد "المخاوف التركية بصورة واضحة في أب/أغسطس**1999** قائلا:" أن ثمة فراغا سياسيا و أمنيا في شمال العراق حيث تسعى القوى المحلية والدولية إلى إملاء هذا الفراغ من اجل تحقيق استراتيجيتها في المنطقة ، وقد تكون لواشنطن سياسة محددة في هذه المنطقة و ربما تسعى لاقامة دولة كردية فيها في محاولتها مساندة المعارضة العراقية ضد نظام بغداد ... ".(98)

و في الحقيقة ، يطمح القادة الأتراك بتناول القضية الكردية في شمال العراق في عملية موازية للسياسات الغربية في المنطقة بما ينسجم مع المصالح العليا لتركيا ، و تختزل هذه المصالح بان يكون لهم دور فعال في المنطقة الشمالية للعراق و قدر من السيطرة بحيث لا يسمح بحصول تطورات مفاجئة و غير محسوبة تفضي في نهاية المطاف إلى قيام دولة

([93]) Peri Pamir, Turkey inits Regional Environment in the post bipolar, p142.

(94) Jonathan Ewing, Hot pursuit into the no-fly zone, U.S. News & World Report, 2/6/1997, Vol. 122 Issue 21, p45.

(95) لأهرام، العدد40361، 1997/5/19، ص1.

(96) معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الجانب الأمني، شؤون عربية ، العدد 67، 1991،ص63.

(97) نور الدين،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب و النشر ، بيروت،1997، ص106.

(98) الشرق الأوسط ،العدد 27571 ، 1999/8/27.

كردية مستقلة في شمال العراق ، أو على الأقل حصول ما يحمل إحدى الفصائل الكردية العراقية على التمرد على تركيا بشكل يدفعه إلى التحالف مع حزب PKK و إطلاق يد الأخير أو مؤازرته في العمل المسلح ضد تركيا.

و للوصول إلى هذه المصالح تبلورت السياسة التركية تجاه الأكراد في شمال العراق ، منذ انتهاء حرب الخليج الثانية وخلالها ، حول ثلاثة أدوار رئيسية؛ الحامي والوسيط والغازي. ومن خلال تتبع هذه الأدوار كما رأينا ندرك مدى التناقض بين هذه الأدوار الثلاثة في استراتيجية تركيا تجاه الأكراد من ناحية، وتأكيد تركيا بشأن حرصها على سيادة العراق وسلامة أراضيه من ناحية أخرى.و تتضح حدود دور "الحامي والوسيط" من احتواء الأكراد العراقيين من أجل الحفاظ على استقرارها الداخلي، وينتهي هذا الدور بظهور دور الغازي بالتدخل لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني PKK ، ولمنعها من إعلان دولة كردية تكون ذات تأثيرات سلبية في المشكلة الكردية في تركيا ، أو للضغط على الحكومة العراقية لأغراض تركية خاصة. كما يؤدي هذا الدور إلى توترات في علاقات تركيا بالدول العربية و تحديدا العراق وسوريا ومصر إضافة إلى إيران ، لا سيما في ظل التوافق الزمني"المقصود بين العمليات التركية العسكرية في شمال العراق وتطور تحالفها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل من ناحية، وبين تعاون تركيا وتنسيقها في دورها مع أمريكا وبريطانيا وإسرائيل من ناحية ثانية. كما يظهر التناقض بين السياستين التركية والأمريكية بشان الأدوار الثلاثة عند عدم مراعاة الولايات المتحدة وجهة نظر تركيا ومصالحها الاقتصادية والأمنية بمستقبل العراق السياسي إلا أن تركيا مقتنعة بأن توازن المصالح يميل في كفه استمرار التنسيق الثنائي.

وبذلك فإن تركيا ستبقى تبدي اهتماماً بالمناطق الشمالية للعراق بحيث يتواصل مستقبل هذه المناطق كقضية تركية بالدرجة الأولى أمنياً واستراتيجياً وبالدرجة الثانية قضية إقليمية ويصبح تدخل السلطات التركية في تقرير مصيرها أمرا ضرورياً حسب الطرح التركي، ما دامت السلطة المركزية العراقية فاقدة لسيطرتها على الأوضاع هناك.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى الموقف التركي في إطار عدم وضوح الصورة نهائياً حتى الآن بشأن مستقبل الأوضاع في العراق ككل، ولعل إدراك صانعي السياسة التركية لهذه المسألة يفسر تأرجح السياسة التركية حتى الآن بين بدائل عدة في التعامل مع أوضاع شمال العراق وانعكاساتها الكردية وهي؛ اعتمادها على ذاتها عبر عملياتها العسكرية المنفردة في شمال العراق وإعلانها عن إقامة منطقة أمنية في الأخير، فضلاً عن التعاون مع العراق أو عودة الجيش العراقي إلى شمال العراق، ومواصلة الاتصالات بالقيادات الكردية العراقية والاهتمام بالتركمان ،ومواصلة التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا ضمن "قوة المراقبة الجوية الشمالية " لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق مع احتمال توسيع نطاقها لتشمل أيضاً حماية التركمان.

ورغم أن موقف تركيا تجاه العراق عبر هذه البدائل يبدو حافلاً بعناصر متناقضة إلا أن هذا قد يكون تناقضاً بناءاً أو متعمداً بهدف خدمة مصالح وأهداف أخرى لتركيا . كما وان هذا التناقض لا ينفي وجود قدر كبير من الرؤية الواضحة والمتكاملة نسبياً لدى النخبة الحاكمة بشأن مصالح تركيا المستقبلية ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط.

السياسة التركية إزاء التركمان في العراق.

تبدي تركيا اهتماما واضحا بوضع التركمان في العراق والذي يقدر عددهم بـ (2-2.5) مليون نسمة طبقاً للتقديرات التركية والتركمانية العراقية، و تتعرض الحكومة المركزية في بغداد لانتقادات تركية بين الحين والآخر لما يتعرض له التركمان في العراق من "اضطهاد وقمع وتمييز وسوء معاملة"، من وجهة نظر تركيا، واتهام السلطات العراقية باللامبالاة إزاء مطالب تركيا المتكررة بتزويدها بمعلومات حول وضع التركمان في العراق. ويساعد على انتشار هذه الانتقادات وتزايد حدتها، وجود عدة آلاف من التركمان الفارين من العراق إلى تركيا وتشكيلهم في الأخيرة جمعيات وتنظيمات مرتبطة ومدعومة من بعض الصحف والأوساط الحزبية والجامعية التركية ومن ذلك" جمعية الثقافة والتعاون التركمانية لمواجهة اضطهاد العراق للتركمان"(99) .

وعلى الرغم من عدم إثارة القضية التركمانية في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية سوى بعض الإشارات على أهمية الحفاظ على حقوق التركمان في العراق ،نتيجة لتوطد العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخاصة أثناء حرب الخليج الأولى، أتاحت هزيمة العراق عسكرياً في حرب الخليج الثانية وما أعقبها من تطورات داخلية وإقليمية، فرصة تاريخية لتركيا للتعبير صراحة عن اهتمامها بضمان أمن التركمان وحقوقهم في إطار الإصلاحات السياسية في العراق بعد الحرب. حيث صدرت بيانات رسمية اتصفت بالحزم في تأكيد ذلك الاهتمام .فقد أكد بيان أصدرته الخارجية التركية في 1991/4/22" أن تركيا لن تقبل مطلقاً إقامة أي نظام جديد في العراق بشكل متحيز ضد أي جماعة (التركمان) وخاصة الذين ترغب تركيا في أن يشغلوا مكانهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسية في العراق، وان يتمتعوا بكافة الحقوق والحريات". كما أثارت تركيا المسألة خلال مباحثات نائب رئيس الوزراء العراقي "طارق عزيز" في أنقرة في الفترة 12-1991/6/13 . (100)

و تعكس مسألة علاقات التركمان بالأكراد في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ، مسألة بالغة التعقيد وحافلة بالتناقض بالنسبة للسياسة التركية. و حذر العديد من الساسة الأتراك والتركمان من المخاطر التي سيتعرض لها تركمان العراق في ظل السلطة الكردية خشية استيعابهم من جانب الأكراد و تحولهم إلى أقلية للأقلية الكردية .ولهذا يفضل التركمان العيش في عراق موحد بشرط ضمان حقوقهم السياسية الديمقراطية علي الحياة في ظل سلطة الحكم الذاتي الكردي. خاصة وان التركمان استمروا يعكسون في مواقفهم التوجهات الرسمية لتركيا و قاطعوا الانتخابات الرئاسية و التشريعية الكردية في أيار/مايو 1992.(101)

وعلى العموم ، لا تخلو تحركات تركيا بخصوص التركمان من دلالات على وجود سياسة تركية مدروسة وهي توظيف تواجد التركمان في المنطقة بما يسمح بتواجد دور تركي فعال هناك وقدر من السيطرة والنفوذ لا يسمح

---

[99]) جلال معوض ، تركيا والأمن القومي العربي؛السياسة المائية و الاقليات ، المستقبل العربي ، السنة15، العدد1992،160، ص101.

[100]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص102.

[101]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص41.

بحصول تطورات مفاجئة وغير محسوبة. و ظهر ذلك عبر اهتمام تركيا في إطار عملية "أنقره للسلام" بإعطائهم دوراً مهماً في الإشراف على اتفاق أنقره للسلام بين الفصيلين الكرديين العراقيين المتنازعين من خلال مشاركتهم في قوة مراقبة السلام. كما يأتي اهتمام تركيا بالتركمان للأهمية الاستراتيجية لمكان تواجدهم في منطقة نفط كركوك بالإضافة إلى الانتماء المشترك عرقياً ولغوياً.

و بالرغم من ذلك ، تأخذ القيادات التركمانية على تركيا سياستها غير الواضحة من المسألة التركمانية في العراق ، لاسيما خطأ تلك السياسة المعتمد أساسا على التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني كوسيلة وحيدة للوقوف في وجه حزب PP:K. وحسب التركمان العراقيين، ينظر البارزاني إليهم كأقلية في الوقت الذي تحجم فيه تركيا عن دعوة الحزب التركماني العراقي إلى اجتماعاتها مع أكراد العراق.(102)

و كما هو ملاحظ ، ظل التركمان خارج الاهتمام الدولي في مسار قضية شمال العراق حيث تم استبعادهم من المباحثات الكردية–الكردية التي جرت في واشنطن عام1998، كما لم يتمكنوا من الحصول على موقع في السياسة التركية في شمال العراق علماً بأن تواجد التركمان في شمال العراق ليس بتلك الكثافة التي تمنحهم ثقلاً يؤهلهم للعب دور كبير هناك . و يبدو أن إهمال التركمان جاء نتيجة المصلحة التركية التي تعارض تأسيس دولة كردية في العراق ذلك أن وجود عراق مقسم وفق فكرة الحل الفدرالي الذي تطرحه الحكومة العراقية كأساس لتسوية المسألة الكردية في العراق سيرمي بالمشكلة التركمانية إلى أحضان تركيا ضمن ملف الاتحاد معها و الذي سيخلق لتركيا مشاكل داخلية على المدى البعيد.

تأثير المسألة الكردية في سياسة تركيا تجاه سوريا

تنفق القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا على الارتباط بين سوريا وحزب العمال الكردستاني، واعتبارها" القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لعمليات حزب PKK منذ بداية شنها عام 1984 وحتى الآن عن طريق إيواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان"(103).

و بعد إعلان السلطات التركية اكتشاف "مؤامرة" لتدمير بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من 12 عنصراً من هذا الحزب بدعم من سوريا ، قام رئيس وزراء تركيا آنذاك اوزال بزيارة سوريا في تموز / يوليو 1987 حيث أبرم اتفاقية لتزويد الأخيرة بـ 500 م3 /ث من مياه الفرات واتفاقية أمنية تقضي؛ بأن يسلم المطلوبين من الطرفين، وإغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني PKK والحزب الشيوعي التركي في سوريا وطرد زعيمهما وكوادرهما الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع بلبنان، وطرد عناصر الجيش الأرمني السري في سوريا

[102]) غوكهان باجيك ،مستقبل العراق ، شؤون الأوسط ، العدد 102 ، ربيع 2001 ،ص95-96

[103]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص198.

والحد من نشاطه في لبنان(104).ولذا باتت مسألة أمن الحدود إلى جانب المياه، من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات.

وقد أشارت المصادر التركية آنذاك إلى وجود وجهتي نظر في أنقره بهذا الخصوص، الأولى للرئيس أوزال والمؤسسة العسكرية وترى ضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف هذا الدعم و لتدرك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا والثانية لوزارة الخارجية وتطالب بالفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا(105).

وتطبيقاً لوجهة النظر الثانية، سعت تركيا إلى إيجاد إطار من التنسيق الثنائي بين البلدين بإنشاء لجنة متابعة وحوار بخصوص التعاون السوري لوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب PKK في البقاع وأبعاد زعيمه والتعهد بالالتزام بإيقاف نشاطات الحزب أو تقديم التسهيلات لعناصره سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية. حيث تم التوصل إلى تفاهم بهذا الخصوص بين الجانبين في أبريل /نيسان 1992، وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1993 طالب وفداً أمنيا تركيا إبان زيارته إلى سوريا بتطبيق هذه الأفكار بعد أن تم إبرام اتفاقية أمنية وإنشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية(106).و عقب ناصر خضور، وزير الداخلية السوري، على ذلك " أن اوجلان و غيره من الإرهابيين لن يسمح لهم باستخدام الأراضي السورية أو المرور فوق أراضيها للقيام بعمليات ضد تركيا ... وليس هناك مكان لأي جماعة ترتكب الإرهاب و تسبب المتاعب لتركيا ... استقرار تركيا ووحدتها الإقليمية أمر هام لسوريا و للمنطقة " . و هي المرة الأولى الذي يعلن فيه مسؤول سوري رفيع المستوى بان حزب PPK المنظمة الإرهابية.(107)

وكان متوقعاً حينها أن يفشل هذا الترتيب الأمني الثنائي بين تركيا وسوريا لحقيقة أنه لم يأتي في سياق تسوية شاملة لمحاور التوتر والخلاف بينهما، إذ بعد أقل من عامين أوقف الجانب التركي اجتماعات اللجنة الأمنية على أساس عدو التزام سوريا بتعهداتها السابقة.وعادة الاتهامات التركية للظهور مجدداً بشكل اكثر صراحة بشأن ارتباط سوريا بحزب PKK في مواكبة احتجاج سوريا والعراق على إنشاء سدي بيرجيك وقراقامش التركيين على نهر الفرات عام 1995. و يلاحظ في هذا الصدد مشاركة الخارجية التركية في التحذيرات لسوريا على لسان وزير الخارجية ديتز بايكال على نحو جاء مختلفاً عن نهجها السابق بشان ضرورة الفصل بين المسائل السياسية (المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية (المياه) عند التعامل مع سوريا. (108)

وفي إطار حملة إعلامية وسياسية واستطلاعات للرأي العام التركي "أظهرت شدة العداء لسوريا شأنها في ذلك شأن اليونان والأرمن" وجه رئيس وزراء تركيا آنذاك مسعود يلماظ من لواء الاسكندرون في 1996/4/20 رسالة تحذير

---

[104]) التقرير الاستراتيجي العربي 1989،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،1990 ، ص158.

105) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص199.

[106]) Robert Olson, Turkey – Syria Relations Since the Gulf War, p170-171 . و التقرير الاستراتيجي العربي، 1993، ص144.

[107]) Robert Olson, The Kurdish Question Four Years: the policies of turkey , syria,iran and iraq , middle east policy,vol.3,no.3,1994 p136 .

[108]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص199.

وتهديد إلى سوريا طالبها فيها بعدم إيواء المتمردين الأكراد أو دعمهم، لأن" الأتراك صبورون ولكنهم يردون على أي اعتداء"(109). وفي 1996/5/7 وجه يلماز تحذيراً آخر لسوريا من "مخاطر استمرار دعمها لحزب PKK" وكان ذلك ثاني تحذير من نوعه يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط / فبراير 1996(110). كما أشار الرئيس ديميريل في كلمته أمام قمة شرم الشيخ في 1996/3/13 بشكل ضمني إلى وجود ارتباط بين سوريا والإرهاب بقوله "... الأهم العمل سوياً على مواجهة الدول التي تأوي الإرهاب وتعززه..."(111).*وقد وصل التوتر بين البلدين إلى ذروته في حزيران / يونيو 1996، وبدى البلدان على حافة الدخول في "مواجهة عسكرية محدودة "، وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات والتهديدات التركية وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين . (112).*

و لم يحول الانفراج النسبي في العلاقات بين تركيا وسوريا زمن حكومة أربكان– تشيللر من خط القيادات المدنية والعسكرية المتشدد تجاه دمشق. وما يدعم ذلك أن الرئيس ديميريل في مقابلة نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 1996/9/22، لم يهاجم سوريا بشدة على هامش ارتباطها بحزب PKK فحسب، بل قدم ما اعتبره دليلاً على هذا الارتباط وفسر من وجهة نظره دوافع سوريا من هذا الارتباط حيث ذكر "أن دعم سوريا لحزب PKK واضح تماماً، ومسئولو هذا الحزب موجودون في سوريا والمواطنون الأتراك يعرفون أن سوريا تقدم دعماً لهذا الحزب في الأراضي التركية والدليل على ذلك مقتل 500 كردي سوري أعضاء في هذا الحزب في الأراضي التركية حتى الآن... ويبدو أن سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا وإضعافها وتستهدف سياستها إشاعة فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية في تركيا، وقد مارست سوريا دائماً سياسة تصعيد مدروسة تجاه تركيا ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية والتذكير بأنها لم تتخل أبداً عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية"(113).

وتقف المؤسسة العسكرية، بصرف النظر عن طبيعة الحكومات القائمة ، وراء أي تصعيد للغة الخطاب الرسمي التركي في التعامل مع سوريا ليس فقط لتحملها العبء الأكبر في مواجهة حزب PKK بل نتيجة حذرها وتخوفها من تنامي القدرات العسكرية لسوريا وخصوصاً في مجال الصواريخ وكذلك امتلاك سوريا طائرات روسية حديثة من طراز (ميج–29) وتناقل أنباء عن احتمال امتلاك سوريا أسلحة كيماوية(114).

وشكل اتساع نطاق التدخل العسكري التركي في شمال العراق، خصوصاً إبان عملية "فولاذ 97" ، مصدراً آخر لتوتر العلاقات السورية التركية بخصوص المسألة الكردية خاصة بعد إخفاق المسعى الإيراني للحد من تدهورها.

---

109) الأهرام، العدد 39973، 1996/4/21، ص1.

110) الأهرام، العدد 39990، 1996/5/8، ص7.

111) معوض، تطور العلاقات التركية الاسرائيلية في التسعينات،سلسلة دراسات سياسية (107)،مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ص23-24.

112) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص203-204.

113) الحياة، العدد 12266، 1996/9/23، ص6.

114) عبد العزيز المنصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا،مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد 28،1997، ص383.

وشاركت القيادات المدنية والعسكرية التركية في توجيه الاتهامات والتحذيرات لسوريا حيث هدد الجنرالات الأتراك قبل عملية "فولاذ 97" في لقاء مع الصحفيين حول المسائل الأمنية نظمته رئاسة الأركان العامة بأنقرة في 1997/4/29، "باستخدام القوة ضد سوريا ولبنان لدعمها حزب PKK الذي تأوي سوريا زعيمه داخل منشآت عسكرية"(115)، وقد تكررت هذه الاتهامات التركية الحادة من جانب وزير الدفاع التركي نورهان تايان في 1997/6/25 والرئيس ديميريل الذي ذهب إلى حد القول في 1997/9/15" أن سوريا تحتل أعلى مرتبة في المجتمع الدولي بين الدول المساندة للإرهاب وأنها تفضل اعتبار الإرهاب أداة أساسية في سياستها الخارجية"(116).

و قبل نهاية شهر كانون الثاني / يناير 1998 كان واضحاً وجود اتصالات بين وزارتي خارجية سوريا وتركيا لاستئناف الحوار المقطوع منذ شهر أيلول /سبتمبر 1995، وبدأت تلك الاتصالات بمبادرة تركية كانت تطمح إلى تطور تدريجي باتجاه لقاءات وزارية واستئناف اجتماعات اللجان الفنية المشتركة المعطلة الخاصة بالمياه والتجارة والأمن، ورغم ما بدا من نجاح زيارة رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية التركية "كوكت تشيرجه" إلى دمشق في أواخر شهر شباط / فبراير بهذا الخصوص، كان متوقعاً الرجوع إلى حالة التدهور في أسرع وقت لارتباط ذلك من وجهة النظر التركية بعدم قبول سوريا في تموز / يوليو 1998 إعلان مبادئ عرضته أنقره على مساعد وزير الخارجية السوري عدنان عمران خلال زيارته لها(117). وفي أوائل أيلول /سبتمبر 1998، بدأ ما يشبه حملة إعلامية وسياسية تركية مخططة حيث ردد رئيس وزراء تركيا مسعود يلماز أثناء جولته في الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية رسالة تهديد إلى سوريا يحذرها من تقديم الدعم أو إيواء عناصر PKK وبضرورة تسليم زعيم الحزب إلى أنقرة أو طرده خارج أراضيها(118). ولعبت المؤسسة العسكرية دور مكملا في هذه الحملة في أسلوب بات سمة تقليدية، حيث وجه قائد القوات البرية التركية اتيلاتيش من الاسكندرون تحذيرات من أن صبر تركيا يكاد ينفذ إزاء ما تعتبره دعماً سورياً لحزب العمال الكردستاني(119).و قد اقترنت الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب PKK بتحذيرات سافرة للقيام بعمل عسكري ضدها، ومشاركة معظم المسؤولين الأتراك المدنيين والعسكريين والقائد الأعلى في توجيه هذه التهديدات والتحذيرات حيث أصدر مجلس الأمن القومي التركي في اجتماعه في 1998/10/1 بيان عسكري حذر فيه" أن صبر تركيا هذه المرة قد نفذ وان مرحلة الجهود السلمية في العلاقات مع سوريا قد انتهت وحان الوقت للانتقال إلى مستوى آخر من العمل"(120). وفي اليوم ذاته وخلال افتتاحه لدورة البرلمان التركي بعد العطلة الصيفية هدد ديميريل بان بلاده تحتفظ لنفسها بحق الرد على سوريا ما لم توقف دعمها لمقاتلي حزب PKK وتسليم زعيم الحزب إلى أنقره أو طرده خارج سوريا(121)، وقد اتبعت تركيا "سياسة حافة الهاوية" بإعلان رئيس أركان الجيش

---

[115]) الحياة، العدد 12483، 1997/4/30، ص6و1.
[116]) الحياة ، العدد 12641، 1997/9/16،ص6.
[117]) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،1999،ص202.
[118]) نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع و الاستهدافات، شؤون الأوسط ، العدد 76، 1998، ص1.
[119]) الحياة، العدد 12972، 1998/9/9، ص1.
[120]) الحياة، العدد 12995، 1988/10/2، ص1.
[121]) الاهرام، العدد 40854، 1998/10/2، ص1,.

التركي حسين كيفريك اوغلو أن سوريا وتركيا هما في حالة حرب غير معلنة(122). وبدأت تركيا إرسال قواتها إلى المناطق الحدودية مع سوريا وإجراء مناورات واسعة هناك وتحذيرات بان الجيش التركي المرابط في هذه المناطق ينتظر الأوامر للقيام بعمل عسكري محتمل ضد سوريا ولم يقتصر التهديد على دخول المناطق الحدودية بحجة اقتفاء أثر مقاتلي حزب PKK بل الهدف هو ضرب القواعد العسكرية والاستراتيجية في سوريا والبقاع(123)، وأطلقت معها وسائل الإعلام حملة واسعة ضد سوريا استحضرت فيها العوامل التاريخية والأيدلوجية، والنفسية بصورة هدفت إلى تحضير الشارع التركي لمساندة النظام في حال نشوب نزاع مسلح(124).

واختزلت تركيا مشكلاتها الأساسية مع سوريا في المشكلة الأمنية مع محاولة استغلال الأزمة في الضغط على سوريا بصدد المشكلات الأخرى ولا سيما المياه والاسكندرونة والانزعاج التركي من دور سوريا في تحريض العالم العربي ضدها بسبب تعاونها مع إسرائيل على حد قول ديميريل في 1998/5/6 و الذي أضاف " أن حملة سوريا الدعائية ضد التعاون خاطئة ، وإذا كانت سوريا تعتزم أن تكون عدوا لتركيا فعليها أن تتحمل النتائج " (125). وتوجيه تركيا تحذيرات سافرة إلى الدول العربية من مساندة سوريا باعتبار أن هذه المشكلة بين بلدين وأي دولة ترى في ذلك فرصة لتبني سياسات عدائية تجاه تركيا ستواجه عواقب ذلك وإذا كانت الدول العربية تعرب عن تضامنها مع سوريا فهذا يعني أنها متضامنة مع الذين يساعدون الإرهابيين في ذبح المسلمين على حد تعبير ديميريل في 10و 1998/10/19(126). ولم تتوقف هذه الاتهامات التركية أبان جهود الوساطة المصرية الإيرانية و انعقاد مفاوضات أدنا في 19-1998/10/20 و ما بعد إعلان الاتفاق . وقد وصل عدد هذه التحذيرات إلى 12 تحذيرا في الفترة 1-1998/10/9. (127)

كان واضحاً أن فرص الوصول إلى حل للأزمة ما زال قائماً في إطار مساعي مصر و إيران للوساطة بين الجانبين (128) ، و التي تزامنت مع صدور تصريحات تركية تفيد بأن عبد الله أوجلان لم يعد موجوداً في سوريا وأنه ربما توجه إلى روسيا أو أرمينيا أو العراق(129)، وأعلن وزير الدفاع التركي عصمت سيزجين في 1998/10/13 عن اعتقاده "بأن سوريا أغلقت كل المعسكرات الإرهابية وإن بلاده تتحقق من ذلك"(130).

---

122) الحياة، العدد 13001، 1998/10/8، ص1.

123) الحبيب الجنحاني، مفهوم الدور التركي الجديد انطلاقاً من تحالفات المنطقة، الحياة، العدد 13014، 1998/10/21، ص16.

124) نور الدين، نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع و الاستهدافات، شؤون الأوسط ، العدد 76، 1998ص9.

125) الحياة ،العدد 13070، 1998/5/7، ص6.

126) الحياة، العدد 13013، 1998/10/20، ص6.

127) و منها 3 أطلقها ديميريل في 1و4و1998/10/19، و 4 وجهها يلماز في 3و5و6و1998/10/7، و 2 أطلقها ايلهان قلج قائد القوات الجوية في 2و1998/10/15،و 1 لرئيس الأركان حسين كيفريك أوغلو في 1998/10/2 و مثله لوزير الدفاع عصمت سيزجين في 1998/10/19.

128) حول تحليل الأزمة التركية السورية بأبعادها و عوامل إثارتها و خصائص و أسلوب الجانبين في إدارتها ، انظر جلال معوض ، العرب و تركيا ، المؤتمر القومي العربي التاسع ، حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص227-233.

129) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، ص205.

130) الحياة، العدد 13007، 1998/10/14، ص1.

وصارت الأجواء مواتية لعقد أول اجتماع أمني بين البلدين في مدينة أضنه على الجانب التركي في 19-1998/10/20 .وأسفر هذا الاجتماع عن تفاهم لإنهاء الأزمة والتوصل في 1998/10/20 إلى اتفاق أضنه والذي وقعه النائب المساعد لوزير الخارجية التركي فاروق لوكوغلو ورئيس شعبة الأمن السياسي السوري اللواء عدنان بدر الحسن وتضمن هذا الاتفاق وفقاً لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية في 1998/10/21 و تضمن:(131)

- تعهد سوريا بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضيها وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى أراضيها.
- اتفاق الجانبين على إلا تسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الأفراد واستقراره انطلاقاً من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل
- تحديد آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقره وتعين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى.

و يمكن القول ، بأنه على الرغم من حدوث توترات على الحدود التركية السورية فإنها لا تصل إلى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بين البلدين بالنظر إلى عوامل عدة قد يكون من أهمها تقدير تركيا مخاطر تلك المواجهة حتى لو تمت بذريعة مماثلة لعملياتها العسكرية في شمال العراق من حيث مواجهة قوة ذات توازن معين مع تركيا على الرغم من استمرار انشغالها في عملية السلام.

ومن وجهة النظر التركية كانت إثارة الأزمة أمراً ضرورياً في سبيل التخلص من التمرد الكردي أو الحد منه بصورة شبه نهائية والذي أدى إلى اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان في كينيا في 1999/2/16 ودعوته عناصر حزبه في 1999/8/3 إلى التخلي عن الكفاح المسلح ومغادرة تركيا بدءا من أول سبتمبر/ أيلول 1999 وإعلان مجلس قيادة حزبه في 1999/8/25 بدء هذا الانسحاب بشكل مبكر لإظهار التضامن مع الشعب التركي بعد زلزال أغسطس/ آب 1999 وبصرف النظر عن تأييد محكمة الاستئناف التركية في 1999/11/25 حكم الإعدام الصادر ضده، رغم ضغوط الاتحاد الأوروبي لمنع تنفيذه وتهديد حزب PKK باستئناف العنف في حالة إعدام زعيمه، فإن التطورات ساعدت كثيرا في تخفيف حدة التوتر بين تركيا وسوريا بشأن المسألة الكردية وأمن الحدود،رغم أنها أدت بالمقابل إلى استمرار التوتر في علاقات تركيا بالعراق خصوصاً مع استمرار عملياتها العسكرية في شمال العراق(132).واستفادة تركيا بان تم تخفيف ردود الفعل العربية و السورية المناوئة لتطور علاقاتها مع إسرائيل إلى مستوى "الإدانة اللفظية المعتدل"على خلاف الحال في الفترة1996 -1998 .

وأعقب إبرام الاتفاق شروع البلدين في اتخاذ خطوات لتنفيذه وفقا للآلية المحددة ،وعقد اجتماعين أمنيين آخرين بين الطرفين ، و كذلك بدء اتصالات تركية-لبنانية في 1998/10/26 للتمهيد لعقد اجتماع ثلاثي تركي -سوري-

[131] (أنظر نص الاتفاقية على http://www.ict.org.il/documents/documentdet.cfm?docid=15,16.visted 19/10/2000)

[132]) معوض، حالة الأمة، 1999، ص2.

لبناني للتعاون في المجال الأمني و مكافحة الإرهاب وفقا لما نص عليه في اتفاق أضنه بعد الحصول على موافقة لبنـــان على هذه الخطوة. (133)

كما انطلقت من اتفاق أضنه لجنة عمل مشتركة لوضع الإطار العام للاتفاقيات النهائية التي تنظم العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والمائية والحدودية .عبر عن ذلك وزير الخارجية السوري أثر اجتماعه مع نظيره التركي علـــى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/9/23 بـــ" أن البلدين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حل كافة المشكلات التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين وأن هذا الاتفاق يشـــكل نقطة تحول في العلاقات بين الطرفين" (134)، كما تم التوقيع على اتفاقية في أنقرة في 1999 /4/28خلال زيـــارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية لتركيا بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجـــالات النقـــل الجـــوي والبحري والبري والسكك الحديدية. (135)

و ساعد على دخول العلاقات السورية –التركية مرحلة الانفراج السياسي تبادل البلدين أكثر من 20 وزيـــرا و مسؤولا عسكريا خلال عامي 1999 و2000 (136)، وعقد سلسلة من الاجتماعات الأمنية في أنقرة و دمشق في إطار حوار منتظم، عبر خلالها الأتراك عن سرورهم للتطبيق الجاري لاتفاق أضنه و أعلن عن إغلاق الملف الأمـــني والمشكلات الأمنية القديمة على حد قول وزير الداخلية السوري (137).

و أثناء زيارة وزير الري السوري لأنقرة في آب/أغسطس 2001 تم إبرام بروتوكولا مهما للتعاون و تبادل الخبرات بين البلدين في مجالات الري و التنمية الزراعية و الإفادة من تجربة مشروع الغاب الذي تفقده الوفـــد الســـوري في زيارة هي الأولى من نوعها لمسؤولين سوريين لهذا المشروع (138).وتم إبرام اتفـــاق أمـــني جديـــد في دمشـــق في 2001/9/11 تعهد كل منهما باتخاذ تدابير فعالة لمنع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أمن الطرف الآخر و مواطنيه . ويعتقد الأتراك أن هذا الاتفاق سيمكن تركيا من المطالبة بتسليمها أكراد أتراك قد يلجئون إلى سورية أو فلول حزب العمال الكردستاني (139).

ويلاحظ بأن هناك اعتبارات عديدة تجعل اتفاق أضنه أو التطورات الإيجابية في العلاقات السورية التركية اقرب ما يكون إلى فترة مؤقتة بما قد لا يحول مستقبلاً دون تجديد الأزمة أو الصراع بين البلدين لاسيما و أن الظروف الـــتي أجريت فيها المفاوضات المباشرة بين البلدين فرضت أن يأتي الاتفاق جزئياً ومقصوراً على المشكلة الأمنية على النحو الذي كان عليه البروتوكول الأمني عام 1993 والذي لم يصمد لأكثر من عامين بسبب أساسي ينطبق على اتفـــاق أضنه بعدم ارتباطه بتسوية شاملة للمشكلات محل النزاع. والتي يندرج في إطارها وأهمها ؛ عجز تركيا عـــن حـــل

---

133) الحياة ، العدد 13020، 1998/10/27 ، ص6.
134) الحياة ، العدد 13564، 1999/4/24.
135) الدستور ، 29،11390/4/1999.
136) الشرق الأوسط ، 8322، 2001/9/10.
137) الحياة،العدد 30،13752/11/2000.
138) النهار ،العدد 21037، 2001/8/25.
139) الحياة، 14059 ، 2001/9/12.

مشاكلها الكردية وتركيزها على البعد الخارجي لها لاسيما بعد تجدد عمليات حزب PPK داخل تركيا مما قد يدفعها مجددا إلى إثارة أزمة مماثلة في المستقبل مع سوريا بحجة عدم التزامها بتعهداتها بموجب الاتفاق، وتباين رؤى وتقديرات الطرفين للاتفاق، وعدم توقع حدوث تغير جوهري في مواقف تركيا الثابتة إزاء المشكلات الأساسية في العلاقات مع سوريا كمشكلات المياه والاسكندرون ودورها في شمال العراق فضلا عن تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل . و لا ينفي ذلك إمكانية امتداد المباحثات الجارية أو اللاحقة بين البلدين إلى تناول هذه المشكلات أو بعضها و لاسيما مشكلة المياه، و لكن يتوقع عدم حدوث أي تغيير جوهري على مواقف تركيا بصددها خصوصا في ظل تقديرها أن سوريا باتت في وضع اضعف من ذي قبل بعد رضوخها للمطالب التركية الخاصة بحزب PPK بما في ذلك التحقق من احترامها لتعهداتها المقدمة خلال الاتصالات بين الدولتين . (140)

و يبدو ذلك بتجدد الخلاف حول مسألة ترسيم الحدود و لواء الاسكندرون خلال زيارة مساعدة وزير الخارجية السوري لأنقرة في آب/أغسطس 2001 (141). وكان نائب رئيس الجمهورية السورية قد توصل مع الرئيس احمد سيزر و رئيس الوزراء بولنت اجاويد خلال زيارته لأنقرة في يناير / كانون الثاني 2001 إلى صيغة بشأن لواء الاسكندرون تدعو إلى " ضرورة احترام كل طرف للحدود السياسية للطرف الآخر" (142). لكن أنقرة تنظر إلى القضية أنها قضية سياسية وأنه من الناحية القانونية ليس هناك ما يسمى بـ " قضية الاسكندرونة / هاتاي"(143) ، وتطلب الآن صيغة اكثر وضوحا بشأن قيام الحكومة السورية تغيير مناهجها الدراسية وخرائطها الرسمية فيما يتعلق بلواء الإسكندرون ، فيما تصر سورية على ضرورة تأجيل طرح هذا الملف في المقابل تطوير العلاقات الدبلوماسية و تعزيز العلاقات الاقتصادية و السياسية لتجاوز الخلافات في وجهات النظر حول الاسكندرون على غرار ما حدث بين تركيا و اليونان (144).

---

[140]) على حد قول مسعود يلماز رئيس الحكومة التركية . انظر الحياة، العدد 13014، 1998/10/21، ص6.

[141]) الحياة ، 14019 ، 2001/8/3.

[142]) الحياة ، 13814 ، 2001/1/9.

[143] كالايسي أوغلو،، السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي، العدد 1999،241ص 40.

[144]) الحياة ، 14019 ، 2001/8/3.

الفصل الثاني

السياسة المائية التركية والمشروعات المائية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط لا سيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة (145). و لقد اصبح من الحقائق القائمة في المنطقة ان يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن و الاستقرار خصوصا و ان المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي و السياسة الخارجية و الاستقرار الداخلي.

وعندما تحاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صدا من قبل أوروبا، وتتعلق فيه أهميتها الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية ، وتهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة ، عند ذلك تتجه الأفكار التركية نحو "المياه"(146)، باعتبارها وسيلة لدفع تركيا نحو المشاركة الإيجابية في علاقاتها مع المنطقة ، وهو ما ترنو إليه تركيا من خلال مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه. و قد أكد وزير خارجية تركيا آنذاك حكمت تشيتين في1993/11/6 بأن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة وأن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة ويمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة.(147)ومن الممكن أن تصبح هذه المساهمة ملموسة باعتبار ان تركيا تشكل الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط ، حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطاراً غزيرة وتسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة(148).

---

[145]) تتضاءل الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث ارتفع عدد الدول التي تندر فيها الموارد المائية في هذه المنطقة من ثلاثة عام 1955 وهي البحرين ،و الأردن،و الكويت، إلى أحد عشر بلدا عام 1990 وهي الجزائر ، إسرائيل ، فلسطين ،قطر، السعودية،الصومال ،تونس،الإمارات،اليمن. و من المتوقع أن تنضم إلى هذه القائمة سبعة دول أخرى هي مصر،ايران، ليبيا ، المغرب ، عمان ، سوريا مع حلول عام 2025.وتأتي هذه الندرة في المخزون المائي بفعل النمو السكاني و التلوث و المشاريع الزراعية و الصناعية. انظر إيلان مان و بول مايكل وهبي ، سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط ، شؤون الأوسط ، نيسان/أبريل 2000، ص49.

([146] Bruce R. Kuniholm, Turkey and The West, Foreign Affairs, Spring, 1991, P.46.

[147]) عوني السبعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية،مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية(10)، أبو ظبي ، 1997 ، ص33.اشتركت تركيا في المفاوضات المتعددة الأطراف بصفة مراقب و التي عقدت في فينا مايو1992،واشنطن ستمبر1992،جنيف ابريل1993،بكين اكتوبر1993،عمان ابريل 1994،اثينا ديسمبر1994.

[148]) المجذوب، إشكالية المياه وأثرها على العلاقات العربية التركية، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995 ص182.

وتكمن عناصر قوة تركيا في مجال المياه، في أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع منها وتصب في البحار المحيطة بها حيث يبلغ مجموع أطوالها هذه الأنهر نحو 2903 كلم، كما ينبع منها وتجري فيها 523كلم من مجرى نهر دجلة قبل دخوله الحدود العراقية و 971كلم من نهر الفرات قبل دخوله الحدود السورية ، أي أن نحو 88% من مياه الفرات ونحو 87% من مياه دجلة تقع داخل الأراضي التركية و التي تشكل نحو 28% (53مليار م3) من مجموع المياه السطحية (149). و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية الوطنية و مياه الأنهار الدولية النابعة منها كنهري الفرات و دجلة بـ 186 مليار م 3سنويا ، وحجم مياهها الجوفية بـ 10 مليارات م3 ، بينما يبلغ إجمالي السحب الآمن من المياه السطحية 95 مليار م3 سنويا و من المياه الجوفية 9 مليارات م3. و في عام 1992 لم يتجاوز استهلاكها الفعلي 55 مليار م3 سنويا من المياه السطحية و 5,4 مليارات م3 من المياه الجوفية ، و لن تتجاوز احتياجاتها الفعلية –حسب التخطيط التركي – في حده الأقصى 58 مليار م3 سنويا من المياه عام 2000. (150).

و تعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سورية، تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق نظرا لشح الموارد المائية السورية بالمقارنة مع الحال في تركيا والعراق(151). وتعتمد سورية بما يزيد على 80% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات(152)، و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار السورية الوطنية نحو8,565 مليار م3، وإذا أضيفت مياه الفرات و دجلة التي تشكل 9,220مليار م3 (6,720و2,500مليارم3 على التوالي) يصبح المجموع الإجمالي 17,795مليارات م3 (153). و نحو 3 مليار م3 من المياه الجوفية المتاحة يستغل منها 2.528 مليار م3 (154). و كانت سورية تستغل من التدفق السطحي السنوي لمياه نهري دجلة والفرات عام 1989 نحو4,4 مليار م3 (155). ووفق الاتفاقية السورية العراقية عام 1990 لتقاسم 15.75 مليار م3 من المياه التي تعهدت بها تركيا وفق البروتوكول السوري التركي عام 1987 ، أصبحت حصة سورية 6,6 مليار م3 بالإضافة إلى 2,500 مليارات م3 سنوياً من نهر دجلة. ورغم ذلك فإن الخبراء المائيين في العالم يقدرون أن سورية ستواجه عجزاً مائياً مقداره مليار م3 عام 2000. (156) و سعت سوريا إلى تعويض النقص في حاجاتها المائية عبر العمل على إقامة المشاريع المائية المختلفة خاصة في بناء السدود والمحطات الكهرومائية. إلا أن هذه المشاريع والتي بنيت بخبرات روسية واجهت العديد من المشاكل الفنية والاجتماعية ، و فشلت في توفير أكثر من 60% من الطاقة من سد طبقة

([149]) Turkey 1989, Almanac, Edited by Ilnur Cevik , Ankara : General Directorate of Press and Information,1989. 79.

([150]) انظر تعقيب مجدي صبحي في ندوة تركيا و الأمن القومي العربي السياسة المائية و الاقليات ،في المستقبل العربي،السنة 16،العدد 160، 1992،ص119-120.

([151]) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، (د.م) ،(د.ت) ص54.

([152]) ساطع الزغول، اشكالية المياه العربية، مطبعة الفجر ، عمان ، 1997، ص19.

([153]) Ozden Bilen , Turkey and Water Issues in The Middle East , Ankara ,TESAV, 1997 ,P.95.

([154]) أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي، ص111.

([155]) هاني خليل، الأمن المائي العربي في ضوء امكانات التعاون و احتمالات الصراع ، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،ج2، تحرير نجيب عيسى ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت،1995، ص323.

([156]) السمان، مصدر سابق، ص169.

الذي لم يتم اختيار موقعة بالشكل الصحيح ،مع كثرة التسرب المائي منه بالإضافة إلى الترسبات المحلية وهو الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي لا سيما عن مدينتي حلب ودمشق(157).

و يوجد في العراق نهر دجلة الذي يحمل كمية مياه اكبر من نهر الفرات، والذي يمتاز بوجود روافد مائية له من العراق ومن إيران. ويقدر إجمالي موارد المياه في العراق بحوالي 84.4 مليار م3 تعتمد بنسبة كبيرة منها على نهري دجلة والفرات(158)، وتتوزع موارد المياه في العراق على عدة مصادر مائية رئيسية متمثلا بنهر دجلة الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو 35,1 مليار م3 (159). وهناك نهر الفرات الذي يبلغ معدل الوارد السنوي له في الفترة 1976-1989 حوالي 26.14 مليار م3(160) والتي يستغل منها نحو 8.6 مليار م3 فقط قبل عام 1990 (161)، عدا عن نحو 2 مليار م3 من المياه الجوفية المتجددة والتي يستغل منها العراق نحو 1.5 مليار م3(162). ويتوقع أن ترتفع حاجة العراق من مياه نهر الفرات إلى نحو 13 مليار م3 في عام 2000(163). ويعتبر نهر الفرات ذا أهمية كبيرة للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب 30% من الأراضي الزراعية في العراق(164).

وإذا كانت السدود التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات قد أمنت القدرة على تخزين نحو 100 مليار م3 من المياه إلا أن بعض هذه السدود يعاني من ارتفاع في نسبة الملوحة ، لذا فإن جودة التخزين في هذه السدود ضئيلة مع غياب أرقام دقيقة عن كمية المياه النقية المخزنّة(165). وهكذا نجد أن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه اكثر منها في كميتها وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى مناطق قاحلة(166).

---

[157]) على احسان باغيش، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ص172.

[158] (Nurit Kilot , Water Resources and Conflict in The Middle East , Rautledge ,London, 1994 ,p143.

[159] (Ozden Bilen , Op. Cit. ,P.96.

[160] (Nurit Kilot, Op. Cit. P143

[161] (Natasha Bechorner, Water and Instability in the middle east, international institute for Strategic Studies, London, 1992, p34.

[162]) رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،ج1، تحرير نجيب عيسى ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت،1994، ص238.

[163]) هاني خليل، مرجع سابق، ص322.

[164]) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية،دار طلاس ، دمشق، 1994، ص150.

[165] (Nurit Kilot, Op. Cit, P122.

[166]) باغيش، مرجع سابق، ص173.

منطلقات السياسة التركية تجاه المشكلة المائية

منذ بداية السبعينات برزت المشكلة المائية بين تركيا من جهة و سوريا و العراق من جهة أخرى، و قد بلغت "حد الأزمة" و مرشحة للتفاقم ، و تتمثل المشكلة في قيام تركيا بتنفيذ مشروع "الغاب" على مجاري و روافد نهري دجلة و الفرات (167). و جوهر المشكلة ان تركيا تريد الانفراد باستثمار الثروة المائية باعتبار انه لا يمكن لمسألة المياه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها. و بذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي . و تقوم هذه السياسة على منطلقات ملموسة تتمثل في المحاور التالية:

1-تركيا والصراع المتوازن بين سوريا والعراق:

أتاحت حالة التوتر في العلاقات السورية العراقية على مدى العقود الماضية، منفذا هاما وظفته تركيا بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات والتملص من إبرام اتفاقية دولية لتقسيم و تنظيم مياه النهر بين الدول الثلاث.

و تدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائماً من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما، يتبنيان اتجاهاً أكثر تصلباً إزاء تركيا بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، وعندما تتوتر العلاقات بينهما، يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق مصالح الأخيرة (168) . و بذلك تستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين، فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى تفاهم حول تدفق مياه نهر الفرات ، وتارة أخرى تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذا وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية(169). كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا ولا شأن لها بمشروع الغاب(170). و جددت تركيا في أيلول /

---

[167]) سيتم تناول المشروع بصورة موسعة لاحقا.

[168]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والاقليات ، المستقبل العربي، العدد 160، 1992،ص95. وهذا يتضح من خلال قيام العراق بمد أنابيب النفط عبر الأراضي التركية دون سوريا.

[169]) السمان، مشكلة المياه في سوريا، ص195.

[170]) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، في حتى لا تنشب حرب عربية -عربية أخرى(من دروس حرب الخليج)، تحرير مصطفى كامل السيد ، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1992،ص770.

سبتمبر2000 "سياسة الصراع المتوازن" و دعت دمشق إلى مطالبة العراق بحصة اكبر من مياه الفـــرات بحجـــة أن العراق يمكنه الاعتماد على نهر دجلة و هو الأغنى بمصادر المياه من بين الدول الثلاث . (171)

2-تركيا والربط بين الفرات والعاصي:

تربط تركيا بين التوصل إلى أي تسوية نهائية لتوزيع الحصص المائية في حوض الفرات وبين تسوية توزيـــع الحصـــص المائية في نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند الإسكندرون (172). و تهدف تركيا من جراء ذلك الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على الإسكندرون وهي مسألة ترفض سوريا مناقشتها من حيث المبدأ. و تؤكد سوريا أن السيادة السورية على نهر العاصي-الذي لا يعد من الأنهر الدولية- غير قابلـــة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن الفرات (173). و تستغل سوريا نحو 90% من مياه نهر العاصي لري منطقـــة تقـــدر مساحتها بحوالي 25 ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا، تضاف إليها 11% من المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر(174) *(175).بحيث لا يتبقى لتركيا سوى 120 مليون م3 سنوياً من المياه(176). وحسب مصادر تركية، يتوقع أن ينخفض هذا الدفق إلى تركيا إلى أقل من 50 مليون م3 سنوياً إذا تم إكمال مشروع "وادي الغاب" السوري(177).

3-تركيا والفصل بين مشروع "غاب" ومشكلة الفرات:

ترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا والعراق، لا تفرض عليها أي إلزام بالـــدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس "حقوقها السيادية" على نهري الفرات ودجلة، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ مشكلة بين الدول الثلاث بسبب مشروعات "الغاب" (178).* وهو ما أكده مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية

---

[171]) الحياة ، العدد 13713، 2000/9/27.

[172]) Robert Olson The Kurdish Question four year on: the Policies of Turkey, Syria, Ikom, and Iraq, Middle East Policy, vol. 3, No 3, 1994, 137. على الرغم أن هذا النهر لا يتجاوز حجم تدفق مياهه (800 مليون م3- 1.25 مليار م3 سنوياً) مقارنة بـ 32 مليار م3 سنوياً في الفرات انظر ،تعقيب مجدي صحبي على بحث محمد عبد الله الدوري "المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ص60.

[173]) طارق المجذوب، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ، ص195.

[174]) Ozden Bilen , Op. Cit. ,P.133.

[175]) مأمون كيوان، الخلاف المائي التركي السوري العراقي:خلفياته وأبعاده و احتمالاته المستقبلية ، شؤون عربية،العدد87،1996، ص135.

[176]) Water Issues Between Turkey, Syria and Iraq, P11-12.

[177]) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية،مطبعة الراية ، بغداد ، 1990، ص172.وكانت سوريا قد بدأت بتنفيذ مشروع "وادي الغاب" على مجرى النهر منذ عام 1956 و الذي يتضمن مجموعة من السدود (دستان ، و ماهرده ،و زيزون ،و كاستون)

[178]) السبعاوي، **إسرائيل و مشاريع المياه التركية :مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحـــوث الاســـتراتيجية ، سلســـلة دراسات استراتيجية(10)، أبو ظبي ، 1997** ، ص45.

والثقافية التركية خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من 1990/1/13لخزن المياه خلف سد أتاتورك(179).

و تسعى تركيا إلى التهوين من شأن الآثار السلبية لما سيلحقه مشروع "الغاب" في كل من سوريا والعراق ، وإصرارها على نزع الصفة السياسية عن المشروع واعتباره مسألة أملتها معطيات فنية اقتصادية بحتة .فالسدود التي أقيمت والتي سوف تقيمها تركيا على نهري الفرات ودجلة لن تسهم في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة ومياه الري فحسب، بل سوف توفر إمدادات منتظمة إلى جيرانها في ظل تقلب معدلات تدفق كلا النهرين السنوية و الفصلية (180). لأن المياه ليست وسيلة ضغط سياسي وإنما وسيلة للتعاون على أساس إقامة نظام اقتصادي إقليمي في المنطقة(181).وفي هذا الصدد ذكر الرئيس "أوزال" في يناير/كانون الثاني1990" أن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه يعبر عن رؤية خاطئة ، ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين... ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي".(182) كما ذهبت تانسو تشيللر إلى " أن بناء السدود الجديدة التي قمنا بها يساعد على ضخ المياه إلى سوريا بشكل منتظم اكثر مما لو لم يكن هناك سدود"(183) .وفي هذا الإطار تشير دراسة تركية بأن فاعلية السدود التركية في اتجاه السد تبلغ 49.6% أما في سوريا فتبلغ 18.6% وأقل منها في العراق ،ولهذا فإن حفظ المياه في بلاد المجرى الأعلى يمكن من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الأدنى وبتدفق أقصى(184).

كما تطلق القيادة السياسية في تركيا "الصفة التركية " على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، و انه لا ينبغي على العراق وسوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها. فقد ذكر سليمان ديميريل في أيار/مايو 1990 " أن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة و الفرات أي مشكلة دولية ، و يجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"(185).

---

[179]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص96.

[180]) Water Issues Between turkey Syria and Iraq, Op. Cit. p 13.

[181]) هيثم الكيلاني،تركيا و العرب ، دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز المارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية (6)، ابو ظبي ، 1996،ص68.

[182]) معوض، المياه والدور الإقليمي التركي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص770.

[183]) انظر المقابلة الصحفية لتشيللر في الدستور الأردنية ، العدد 10499 ، 1996/11/13،ص 15.

[184]) باغيش، مرجع سابق، ص225.

[185]) معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998 ، ص195.

وتبرهن المصادر التركية على تلك المقولة ، باعتبار أن أكثر من 85%من الطاقة الكامنة مياه الفرات ودجلة تأتى من الحوض التركي ذاته، فالمنطق يقضي بأن نعتبرهما نهرين تركيين ويمكن لتركيا أن تستخدمهما مثلما تريد باعتبارهما ثروة وطنية تركية (186). ويبدو أن الموقف التركي الرسمي من قضية الفرات يوجهه نوعان من الاعتبارات:

1-تنظر تركيا إلى نهري دجلة والفرات باعتبارهما حوضاً نهرياً واحداً أو شبكة واحدة عابرة للحدود،حيث يتصل النهران عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، وأيضاً بواسطة قناة الثرثار الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق. (187) وتطرح تركيا إمكانية إعطاء حصة أكبر من مياه نهر دجلة لسوريا والعراق و لاسيما العراق، على حساب حصته في مياه نهر الفرات حيث أن أي انخفاض في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه حسب النظرة التركية من قناة الثرثارة الصناعية ،إلا أن ذلك غير وارد من الناحية الفنية حيث تعد عملية تحويل مياه نهر الفرات عبر القناة غير مجدية لأن مياه القناة منخفضة نسبياً وخزان الثرثارة ذو ملوحة عالية بسبب قلة التصاريف المائية والمناخ الحار مما يؤثر على مياه الفرات إضافة إلى أن هذا الأسلوب لن يخدم إلا الجزء الأسفل من نهر الفرات والواقع بعد قناة الثرثارة فيما تبقى مسافة 120 كلم من الحدود السورية- العراقية وحتى القادسية غير مستفيدة من هذا التحويل. (188)

2-حسب وجهة النظر التركية ، لا يعد نهري دجلة و الفرات من الأنهر الدولية و إنما ينطبق عليهما وصف "المياه العابرة للحدود ". (189) على أن تستخدم المياه استخداما منصفا و معقولا استناداً إلى نظرية "السيادة الإقليمية المطلقة " (190).و هي تعطي لتركيا حق ممارسة السيادة على تلك المياه باعتبار أن "الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية و إنما تتبع تركيا قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجاتهما وليس هناك قوانين دولية تجبر الأتراك على اقتسام هذه المياه"(191).حيث أشار الرئيس

---

[186]) ج.أ آلن وشبلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط إلماحات قانونية سياسية و اقتصادية ،ترجمة محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة السورية ،1997، ص268.

[187]) آلن وملاط، مرجع سابق، ص269.

[188]) عبد المجيد فريد (معد) الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، الباحث العربي ، العدد 24، 1990،ص44.

[189]) يعرف النهر الدولي بأنه النهر الذي يقع مجرى أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة أو على حدود دولتين أو أكثر وهو لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط بل يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدوداً بين الدول والبحيرات وأحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود. "وطرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي كبديل عن مفهوم النهر الدولي وتعرف بأنها "شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو اكثر". انظر احمدالرشيدي، الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني ، شؤون عربية، العدد 86، 1996،ص24، وأيضاً .Water Issues Between turkey Syria and Iraq Op. Cit. p 41

[190]) وهذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء من النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه أو أحداث تغيرات في مجراه سواء بصورة جزئية أو كلية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى والتي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك.انظر: زكريا السباهي مرجع سابق، ص94-95، علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص94، عبد العزيز السرحان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية، 1973، ص314-316.وتبعاً لهذه النظرية قامت تركيا بقطع مياه نهر قويق تماماً في الخمسينات وهو نهر ينبع منه تركيا وتمر بمدينة حلب ويروي سهولها وبنت تركيا سداً كبيراً على المجرى الرئيسي لنهر الساجور الذي يجتاز الحدود مع سوريا ليصب مع نهر الفرات ومن المنتظر أن يلقى نهر الساجور مصير نهر قويق انظر: الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص65.

[191]) باغيش، مرجع سابق، ص178، و أيضا فاضل الجلبي، آفاق التعاون الاقتصادي العربي التركي في العرب و الأتراك الاقتصاد و الأمن الإقليمي ، تحرير و تقديم علي اومليل ، ترجمة فاتن علي البستاني ، منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية الدولية ، عمان ، 1996، ص65.

ديميريل" إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة وليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا"(192) . وبذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب ألا تتركز حول موضوع قسمة المياه وإنما على موضوع "الاستخدام الأمثل". (193)

4-تركيا ورفض إبرام اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات

لا ترغم تركيا في التوصل إلى اتفاق نهائي لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات ودجلة حسب المطالب العربية قبل أن تكتمل جميع مشروعات" الغاب" ، حتى إذا ما أنجزت تلك المشروعات أصبحت تركيا اكثر قدره على التفاوض والمساومة استنادا إلى الأمر الواقع أو حتى قبل أن يتم التوصل إلى تسوية المشكلة المائية في المنطقة بصورة شاملة . وهي مطالب عبر عنها المسؤولون في سوريا والعراق عبر المذكرات الرسمية و القنوات الدبلوماسية و الوفود المتخصصة في مناسبات عديدة. (194) وفي هذا الإطار شدد ديميريل في 1997/9/15 على "عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية" وأكد تمسك تركيا بـ"خطة ثلاثية المراحل اقترحتها من قبل وتهدف إلى الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين"(195).

وبذلك ، تصر تركيا على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لضمان حسن استغلال و إدارة مياه دجلة و الفرات . وقد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في الفترة من 7-3/12 /1990، وأعاد طرحها في اجتماع وزاري ثلاثي عقد في أنقرة في 26-6/27 /1990(196) .

وعلى العموم تشمل صيغة هذا التعاون خطة من ثلاث مراحل "للاستخدام الأمثل والعقلاني لمصادر المياه العابرة للحدود في حوضي الفرات ودجلة "(197).وبحسب الخطة التركية فإن الحدود بين البلدان الثلاثة سينظر إليها

---

[192]) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوبيتكية،المستقبل العربي ، العدد 174، 1993، ص28.

[193]) الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ص36.

[194]) و هي مطالب عبر عنها على سبيل المثال رئيسا وفدي الدولتين في ندوة ممثلي البرلمانات العربية حول المياه و دورها الاستراتيجي في الوطن العربي التي عقدت في آذار/مارس 1997 ، ووزير الري السوري في 5 أيار/مايو 1997، و رئيس الوزراء السوري في 29 أيلول / سبتمبر 1997 ، و بيان للخارجية العراقية للرد على تصريحات ديميريل في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1997 ، كما عبر عنها البيان الختامي الصادر عن اجتماع اللجنة السورية العراقية الخاصة بالمياه في دمشق في 22-28 تشرين الأول / أكتوبر 1997.

[195]) الأهرام ، العدد 40474، 1997/9/16، ص 5.

[196]) القريشي وعبد المنعم، تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية، واقعا و توقعا :دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي ، شؤون عربية ، العدد82،1995 ،ص211.مضيفا اليها اقتراحا آخر بتنظيم تدفق مياه الفرات طبقا للحاجات الموسمية بمتوسط سنوي قدره 15,768مليارم3 بما يعادل 500م3/ث و بحيث يصل الى 700م3/ث في الصيف و 300م3/ث في الشتاء.

[197]) انظر آلن وملاط، مرجع سابق، ص272-273 وفي Water Issues Between turkey Syria and Iraq op. Cit. p27-30. و قد أوضحت تانسو تشيللر ذلك " تعتقد تركيا أن على الدول الثلاث أن تتوصل لمعادلة معقولة و عادلة لاستخدام مياه الفرات ، وقد اقترحت تركيا خطة مكونة من ثلاث مراحل هي تحليل البيانات و جمع و تصنيف المخزون من المياه و المصادر الأخرى في باطن الأرض ، وبعد هذه الدراسة العلمية سيكون

كحدود غير قائمة، كذلك سينظر إلى دجلة والفرات على أنهما يشكلان مصدراً مائياً واحداً عابراً للحدود، كما سيتبنى جميع الأطراف مبدأ "الاستخدام المشترك" بدلا من مبدأ" السيادة المشتركة ".وهكذا يكون لدولة أعلى النهر(تركيا في هذه الحالة)حق الاستفادة من مياه بلدان أسفل النهر والعكس بالعكس، وهذا ما سيؤدي أيضاً إلى التطبيق الفعلي لمبدأ "منع أحداث أي ضرر ملموس" و حسب هذا المبدأ ، يمكن للاستخدام المفرط للمياه من قبل بلدان أسفل النهر أن يحدث ضرراً ملموساً للدول المتشاطئة أعلى النهر(198).

و تقوم فكرة التعاون الفني أو "مبدأ الاستخدام الأمثل" على تحديث نظم وأساليب الري في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه و تبادل المعلومات و إجراء دراسات فنية للحاجات الفعلية لكل بلد وقدرته على الاستفادة من المياه وتنفيذ مشروعات مشتركة (199)، و إعداد دراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة " باعتبار أن التربة في تركيا تعد افضل من أصناف التربة في كل من العراق و سوريا وبالتالي يجب أن يتم الاستفادة من المياه في التربة ذات الجودة العالية"(200). وهو ما يعبر عن الطروحات القديمة وهي "أن جودة التربة التركية تسمح بالاستخدام الأمثل للمياه في المشاريع التركية بالوصول إلى نسب ريع اقتصادية تفوق كل من المشاريع الزراعية في سوريا والعراق". وقد تصل إلى حد دعوتها بضرورة أن تتخلى سوريا و العراق عن مشاريعهما والاعتماد على الإنتاج و الاستثمار الزراعي التركي(201) .وإذا أمكن البرهان على هذا الوضع فلن يكون في وسع سوريا والعراق المطالبة بزيادة نصيبهما من المياه لان ذلك يتعارض مع "مبدأ الضرر الملموس".

ويمكن القول بوجود عدة مؤشرات تعبر عن منطلقات الموقف التركي من المسألة المائية منها:

أ-عدم استجابة تركيا للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتي لم تجتمع منذ دورتها السادسة عشر والأخيرة في دمشق في تشرين الأول / أكتوبر 1992 بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات وكانت هذه المباحثات المائية بين دول حوض الفرات في الفترة من 1980-1992، و إن أعلنت تركيا موافقتها المبدئية لاستئناف اجتماعات اللجنة بعد الدعوة التي وجهها العراق إلى تركيا (202).و على العموم أسفر ذلك إلى :

1-توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والأمني بين سوريا وتركيا في يوليو/ تموز 1987 الذي تضمن بنداً خاصاً بالمياه، تعهدت فيه تركيا بأن يكون تصريف نهر الفرات على الحدود السورية-التركية لا يقل عن

باستطاعتنا التعامل مع قضية المياه بالطريقة المأمولة وان هذه الطريقة هي التي تم اتباعها ما بين الأردن و إسرائيل عندما تم التفاوض على مشكلة المياه" ، الدستور الأردنية ، العدد 10499، 1996/11/13، ص 15.

[198]) حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،ج1، تحرير نجيب عيسى ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت،1994ص278.

[199]) التقرير الاستراتيجي العربي 1993، ص143.

[200]) طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، ، ص279. و أيضا عدنان هزاع البياتي ، الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية ، شؤون الأوسط ، العدد99،أيلول/سبتمبر 2000،ص45.

[201]) السمان، مرجع سابق، ص211.

[202]) الحياة ، العدد 14039 ،2001/8/23.

500 م3/ث خلال فترة ملء سد أتاتورك وحتى التوصل لاتفاق ثلاثي على اقتسام مياه الفرات(203).و تعود أهمية هذا الاتفاق أنه أكد على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات خلافاً لادعاءاتها بأن هذا التوزيع غير ملزم لها، بحجة أن الفرات نهر تركي عابر للحدود.

2-توقيع اتفاق أبريل/ نيسان 1990بين سورية والعراق تتقاسم بموجبه الدولتان مياه نهر الفرات بواقع 58% للعراق من الوارد السنوي للنهر على الحدود السورية التركية و42% لسوريا وذلك حتى التوصل للاتفاق الثلاثي النهائي(204). وبهذا تكون حصة سوريا من ألـ 15.75 مليار م3 التي تعهدت بها تركيا هي 6,6 مليار م3 وحصة العراق 9.15 مليار م3.

ب-رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997/5/21 متذرعة بأن "هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدوداً في أراضيها". وإن كان هدفها الحقيقي من ذلك تقييد جهودها لاستكمال مشروع "الغاب" بآثاره السلبية على سوريا والعراق، لا سيما وأن هذه الاتفاقية تتضمن مبادئ "الانتفاع والمشاركة والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو أذى ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها -أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى -وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنبع"(205)

جـ-محاولة تركيا استغلال الأزمة الأخيرة مع سوريا التي حدثت في تشرين الأول /أكتوبر 1998 للضغط عليها كي تقبل والعراق خطتها للتعاون الفني الثلاثي بشأن استغلال وإدارة مياه دجلة والفرات واعتبارهما حوض واحد.

5-التهديدات التركية باستخدام سلاح المياه

تحرص القيادة السياسية التركية على استبعادها لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقات تركيا مع كل من سوريا والعراق، حيث أكد اوزال في كانون الثاني/ يناير 1990 "أن تركيا لن تستخدم أبدا مياه الأنهار كوسيلة للتهديد ولا ترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها"(206). إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية، لا سيما في ظل مواصلة مشروع "الغاب" ودون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم وتنظيم استغلال مياه الفرات.

---

[203]) باغيش، مرجع سابق، ص175.

[204]) المنصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا،مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد 1997،27 ص365.

[205]) صلاح عامر، نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية، الأهرام، العدد 40393، العدد 40393، 1997/6/21، ص11، والأهرام العدد 40353، 1997/5/11، ص9.و أيضا صلاح عبد البديع شلبي، مشكلة المياه العذبة في إطار الاتفاقية الدولية الجديدة ، السياسة الدولية ، العدد137، يوليو 1999، ص16 و ما بعدها.

[206]) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية ، العدد 65، 1991،ص137.

ولذلك ينظر إلى المسألة الكردية في تركيا، قبل أكتوبر/تشرين الأول 1998، بمثابة ورقة تستخدمها الأخيرة للضغط على سوريا و العراق كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة دجلة والفرات. كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسورية) تدعم عمليات "حزب PKK " للضغط على تركيا بصدد مشكلة مياه الفرات ومشكلات أخرى كالاسكندرون ولعرقلة مشروع "الغاب" على نهري دجلة والفرات و بالتالي للتأثير سلباً على استقرارها الداخلي(207). وتهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها أمام المخاطر، و لتبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعله بالنسبة للعراق(208).وقد أشار وزير الخارجية التركي صويصال عام 1993 بأن تركيا غير مستعدة للدخول في مفاوضات مبكرة حول المسألة المائية قبل أن تتأكد بأن سوريا لم تعد تدعم أنشطة حزب PPK . (209)

واصلت تركيا توجيه الاتهامات لسورية بوضوح بدعم "حزب PKK". عام 1995 وبداية عام 1996 ترافق ذلك مع احتجاج سورية والعراق على عزم تركيا على تشييد سدي "بيره جيك" و "قراقميش" على نهر الفرات و ما سيلحقه من تلوث و انخفاض منسوب مياه النهر، و دخول سوريا و العراق في اجتماعات فنية في دمشق في شباط/فبراير 1996 بغرض التنسيق الثنائي لمواجهة السياسة المائية التركية. ومنذ ذلك الحين بدأت علاقات تركيا بسوريا و العراق يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر "بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا وجارتيها العربيتين" (210). وساعد على التطور السلبي لهذه العلاقات، تزايد اتهامات تركيا لسورية بشأن ارتباطها بحزب PKK وتجدد الحديث عن مسألة الاسكندرون من جانب تركيا، فضلاً عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة وإسرائيل وتقدير سورية لمخاطره.

و جراء نجاح سوريا و العراق في الحشد السياسي للدول العربية في صفها من مسألة المياه – وهو ما سيلحق الضرر بمصالح تركية شرق أوسطية من عدة نواح – لم يبقى أمام تركيا سوى اتهام سوريا رسمياً وعلنياً على لسان "ديميريل" بأنها تدعم الإرهاب في لبنان وإسرائيل" (211) وتأكيداً لهذا التصعيد أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك مسعود يلماظ بأن "تركيا لا يمكنها أن تقبل بتقاسم المياه أبدا(212).

ومن الملاحظ أن هذا العامل (تداخل المشكلة الكردية مع مشكلة المياه) أصبح يؤخذ منحى ثانوي في السياسة المائية التركية في ظل التراجع الكبير في زخم عمليات "حزب العمال الكردستاني" خاصة بعد اعتقال زعيم الحزب

---

[207]) باغيش، مرجع سابق، ص179.

[208]) المنصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، ص380.

([209]Orenson , P.137.

[210]) المنصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، ص381.

[211]) الحياة، العدد 12093، 1996/3/31، ص1.

[212]) الحياة، العدد 12115، 1996/4/22، ص1.

"اوجلان" من قبل السلطات التركية عام 1999،و إبرام اتفاقية أمنية بين سوريا و تركيا في 1998/10/20 تقر فيها سوريا بأن حزب العمال الكردستاني سيبقى نشاطه محظوراً ولن يحظى بأي دعم من الآن فصاعداً. (213)

ونظراً للطرح السياسي التركي لمشكلة المياه تجاه العراق وسوريا ،والتداخل بين مواضيعه السياسية والاقتصادية والتنموية، إضافة إلى صعوبة فصل الموقف السوري عن الموقف العراقي، حاولت سوريا والعراق خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير على هذه الأخيرة بشأن سياستها المائية حيث تقدم البلدان للجامعة العربية بمذكرتين منفصلتين عن قضية دجلة والفرات عام 1996، وطالبا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية لدول العالم، سواء من الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية ، بحيث تقترن القروض العربية بمدى التزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وفق قواعد القانون الدولي(214).وإزاء ما شهده مشروع الغاب من تطورات زادت من تعقيدات مشكلة المياه ، اتفقت دمشق وبغداد على حث الشركات الدولية على مقاطعة المشاريع التركية احتراما للقوانين الدولية إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة (215).و قد نجحت سوريا عبر اتصالاتها مع بريطانيا و دول أوروبية أخرى للحيلولة دون المساهمة في تمويل سد "ألي سو" ضمن منشآت مشروع الغاب – الذي تردد في آذار / مارس 1999 تقارير متضاربة بشأن اتفاق بين تركيا وشركة تابعة لوزارة التجارة والصناعة البريطانية لتمويل السد على نهر دجلة بمبلغ 850 مليون دولار– بعد ما رفض البنك الدولي المساهمة في تمويله لانه ينتهك قوانين الأمم المتحدة في شأن المياه الدولية في مناطق متنازع عليها ، وأدى ذلك إلى انسحاب شركة الإنشاء السويدية من تمويل المشروع ، كما علقت بريطانيا تمويلها لإنشاء السد إلى حين معالجة السلطات التركية للآثار المترتبة على المشروع مع الدول العربية (216).

و يرفض العراق و سوريا اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات ودجلة باعتبارهما "حوض نهري واحد "، كما يعارضان صيغة التعاون الفني و يطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية ثلاثية تكون بديلا للبروتوكول السوري التركي عام 1987 و للاتفاقية السورية العراقية عام 1990 مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الرئيسية الثنائية السابقة حول دجلة و الفرات. (217) فضلا عن قواعد القانون الدولي بالاعتماد على أهم الوثائق القانونية الدولية حول مجاري المياه الدولية (218).

---

[213]) الحياة، العدد 13015، 1998/10/22، ص6.

[214]) المنصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، ص369.

[215]) الحياة ، 13714، 2000/9/28.

[216]) Sergios Zambouras, The llisu affair: business first, Middle East International, No. 62 (10/3/2000) p. 21
و الحياة ، العدد 13714 ، 2000/9/28،و العرب اليوم ، العدد 1379 ، 2001/2/28. .

[217]) وفي مقدمتها :اتفاقية حول استخدام مياه دجلة و الفرات في 23كانون الأول/ديسمبر 1920بين بريطانيا و فرنسا ، اتفاقية لوزان بين تركيا و بعض الدول الأوروبية في 24تموز/يوليو 1923 و تنص على أن تتشاور تركيا مع سوريا و العراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية، اتفاقية حلب(تركيا و فرنسا) في 3 أيار/مايو 1930 و تنص على حقوق مائية سورية على نهر دجلة ،اتفاقية صداقة و حسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة) في 29آذار/مارس 1946 بين تركيا و العراق ، بروتوكول عام 1982 بين العراق وتركيا و نص على تأليف لجنة فنية مشتركة لتحديد الكمية المناسبة و المعقولة التي يحتاجها البلدين و انضمت إلى البروتوكول عام 1983 ، بروتوكول التعاون الاقتصادي في 6 تموز/يوليو 1987 بين تركيا و سوريا و الذي أعطى سوريا ما يزيد على 500م3/ث من مياه الفرات ، اتفاقية بين العراق و سوريا لتقاسم مياه الفرات في 16 نيسان/أبريل 1990 و تحصل سوريا بموجبه على 42% و العراق على 58% من التدفق

و على العموم ، تطرح سوريا والعراق أسسا ومعايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفـــرات تتمحور حول(219):

1-اعتبار أن نهري دجلة والفرات مجريان مائيان دوليان وأنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة، و ضرورة احترام الحق التاريخي للبلدين.

2-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين حتى يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

3-تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه والتي سيتم اقتسامها عبر التفـــاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية وبحضور مراقبين دوليين في هذه المفاوضات مع فرض عقوبـــات دوليـــة إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصـــص المقـــررة نتيجـــة تلـــك المفاوضات.

▪ المشروعات المائية التركية وتأثيرها على العراق وسوريا:

مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تـــاريخ الجمهوريـــة التركية التي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينات (220). وهو مشروع متعدد الأغراض والجوانب يتضمن (13) مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء تقام 7 منها على نهر الفرات و 6 منها على نهر دجلة(221). و تشمل على بناء سلسلة من السدود يبلغ عددها (21) سداً، منها (17) سدا على الفرات و(4) سدود على دجلـــة، وإقامـــة (17) محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلاً عن مشروعات أخـــرى في قطاعـــات الزراعـــة والصـــناعة

السنوي، بيان مشترك بين رئيسي الحكومتين السورية و التركية في 20 كانون الثاني / يناير 1993 وعد خلالها الرئيس التركي ديميريل بالتوصـــل قبـــل نهايـــة 1993 إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات إلا أن هذا الوعد لم يتحقق.

[218]) قرارات سالزبورغ في أيلول / سبتمبر 1961،قواعد هلسنكي في آب / أغسطس 1966،مؤتمر الأمم المتحدة حـــول الميـــاه في الأرجنـــتين في آذار / مـــارس 1977،دراسة للجنة القانون الدولي العام في الأمم المتحدة لمشروع قانون حول استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية 1971-أيار /مـــايو 1977،اعتمـــاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية في 21 أيار/ مايو 1997. طارق المجذوب ،لا أحد يشرب: مشاريع الميـــاه في استراتيجية إسرائيل ، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت،1998 ، ص246.

[219]) انظر، السمان، مرجع سابق، ص210-211. مجدي صبحي، المسألة المياهية في محادثات السلام الجارية،في المشكلات المائية في الوطن العربي،تحرير احمد يوسف احمد ،معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة،1994 ،ص110.السباهي، مرجع سابق، ص131، كيوان، مرجع سابق، ص134

Water Issues Between turkey Syria and Iraq op. Cit p 19-22.

[220]) باغيش، مرجع سابق، ص168.

[221]) خليل الناصري، مرجع سابق، ص174.

والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها(222). ويغطي المشروع 6 محافظات في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا (غازي عنتاب، ادي يامان، شانلي أورفا، سيرت، ديار بكر، ماردين) وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع (73.863) ألف كم2، أي ما نسبته (9.5%) من المساحة الإجمالية لتركيا(223). و ستصل التكاليف الإجمالية عند الانتهاء من المشروع عام 2020 إلى حدود 34مليار دولار . وبسبب التأخر في إنجاز الأعمال الإنشائية والتضخم الاقتصادي فإن الكلفة الإجمالية في ازدياد مستمر، وقد أنجزت تركيا نصف مشاريع الغاب وأنفقت نحو 12,5 مليار دولار إلى الآن.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة المائية التركية التي تعتمد الخطط والبرامج الواسعة كمشروع "غاب" لتنفيذ أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية داخلية (224)، سوف تمكنها مستقبلاً من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، و ما يترتب عليه من التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي، وخصوصاً سوريا والعراق، من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي الناظمة لها (225).

إضافة إلى ذلك ، ترى تركيا إمكانية الاستفادة من هذا المشروع لتحقيق مصالح سياسية –اقتصادية إقليمية، من خلال تنمية و تطوير بناء اقتصادي داخلي قادر على تعزيز المكانة الإقليمية التركية في الشرق الأوسط لاسيما عبر إنتاج الطاقة الكهربائية و تصديرها خاصة للدول العربية والتي لا بد لها من إنفاق نحو 5 مليارات دولار لتأمين زيادة الطلب على الطاقة و تقدر حجم الزيادة بين 6%–7% سنوياً خلال الأعوام القليلة المقبلة(226) .

فضلا عن الدخول عبر البوابة الزراعية لتكون تركيا بمثابة السلة الغذائية للمنطقة (227). و ذلك بعد تحديد معدلات نمو الإنتاج الزراعي في كل من العراق وسوريا المعتمدة أغلب زراعاتها المروية على نهر الفرات ليتم إخراجها مستقبلاً من المنافسة في المجال الزراعي ضمن السوق العربي والذي تقدر قيمة وارداته من المواد الغذائية عام 2000 بحدود 250 مليار دولار(228) .و تهدف تركيا إلى رفع حصة السوق العربي من إجمالي الصادرات الزراعية التركية من 23% عام 1988 إلى 35% عند اكتمال المشروع (229)، لتجني من فائض إنتاجها الزراعي ما يقارب 5

---

222) عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص15.

223) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص131.

224) حول هذه الأهداف انظر: مجذوب بدر العناد، أزمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية،شؤون عربية ، العدد 86، 1995 ص52-53.سمير صالحة، مشكلة المياه في محادثات السلام الجارية،في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،ج2، تحرير نجيب عيسى ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،بيروت،1995 ص364.

225) مجذوب العناد، مرجع سابق، ص53.

226) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص188.

227) Morton I. Abranomovitz, Datehine Ankara: Turkey After Qzal, Foreign Policy, No 91, Summer 1993, P166.

228) التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 1991، ص150.

229) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص134.

مليار دولار سنوياً (230) .و في هذا الإطار يمكن فهم تصريح "تورغوت اوزال" في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في 1990/1/13 ".. إن هذا المشروع لن يغطي حاجات تركيا فحسب، بل سيسد أيضاً جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية"(231).

إضافة إلى توظيف هذا المشروع في تعزيز دور تركيا كجسر بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط باعتبار أن مشروع الغاب سيلعب دوراً فعالاً في إمكانات تسويق جديدة لتركيا بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة و دول الشرق الأوسط على وجه التحديد، وسيمكنها من الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، كما أن استكماله في الأعوام القادمة سيشكل عنصراً هاماً في توفير مناخ الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

و بعبارة أخرى ، فإن مشروع الغاب سيؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، بتشكيله لنمط اقتصادي جديد في المنطقة يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بما يعزز الروابط الاقتصادية المتبادلة في المنطقة. فاهتمام تركيا بمشروع الغاب، وحرصها على الانتهاء من تنفيذه أصبح أمرا مصيرياً لدى النخبة التركية، وباتت فكرة المشروع في موقع مركزي من الأيديولوجية التركية الرسمية لإدراك تركيا ما سيحققه لها المشروع من مزايا عديدة (232).

إذا كان مشروع الغاب سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني، ويعزز دورها الإقليمي المرتقب، فإن له آثاره السلبية الكبيرة على العراق وسوريا. وظهرت أولى هذه الأضرار عندما خفض تدفق الفرات من 500 م3/ث إلى 120م3/ث لمدة شهر ابتداء من 1990/2/12-1/13 لغرض رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك الذي يشكل اكبر وحدات مشروع الغاب. (233). وقد أسفر هذا الحدث إلى توقف عمل سبعة وحدات في محطة كهرباء سد

---

[230]) صاحب الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه و التصحر ، دار الحصاد للطباعة و النشر و دار الكلمة للطباعة والنشر و التوزيع ، دمشق ، 1999، ص118.

[231]) محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في العرب و الأتراك في عالم متغير ، ج1، تحرير ميشيل نوفل ، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية و التوثيق، بيروت ، 1993، ص134.

[232]) حول المزايا الداخلية التي سيحققها المشروع أنظر: السمان، مرجع سابق، ص203.Nurit Kliot, Op. Cit., P125 المجذوب، مرجع سابق،ص.184 السبعاوي، مرجع سابق، ص106.رفيق حويجاتي، المسألة المائية في سورية،في المشكلات المائية في الوطن العربي،تحرير احمد يوسف احمد ،معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة،1994 ص19.

[233]) صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص86-87. وكانت الحكومة التركية قد رفضت المطالب السورية والعراقية بتقليص فترة حبس المياه إلى أسبوعين -رغم ما تنطوي عليه هذه المطالب على الاعتراف بحق تركيا بوقف جريان النهر من أجل مشروعات السدود- حتى أنها رفضت اقتراح وزارة الخارجية التركية بإنقاص يومين من المدة (روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، دمشق ، 1993،ص111) وأكد المسؤولون الأتراك بان مسألة تحويل مياه الفرات مسألة فنية تقنية، وليست سياسية.حيث قامت الادعاءات التركية على أساس انه تم تعويض النقص في المياه بزيادة تدفق مياه النهر إلى سوريا في الفترة 1990/1/13-1989/11/23 لتمكنها من خزن المقادير الزائدة منها. وقد قامت تركيا بضخ ما لا يقل عن 120م3/ث من الفروع الواقعة قبل سد أتاتورك و750م3/ث من مياه الفروع الأخرى بحيث بلغ مقدار المياه التي تدفقت نحو سوريا في فترتي التعويض والانخفاض في الفرات بحدود509 م 3/ ث[233].كما أن سدي طبقة السوري و القادسية العراقي قد عوضا النقص في المياه (باغيش، مرجع سابق، ص175-176.) وكان نجاتي اوتكان، المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية قد ترأس وفداً تركياً آنذاك جاب الدول العربية المعنية لتوضيح وجهة النظر التركية بخصوص قطع المياه المؤقت لملء سد أتاتورك

طبقة، والاضطرار إلى تقنين توزيع مياه الشرب في مدينة حلب وباقي المناطق السورية الواقعة قبل سد طبقة حيث أن باقي المناطق السورية الأخرى قد استفادت من خلال دفع مياه من خزان السد(234).

وفي العراق كانت الأضرار اشد وقعا سواء على محطة كهرباء سد القادسية التي توقفت كليا كما تأثر معها أربع محطات كهربائية ثلاثة منها قائمة والرابعة قيد الإنشاء، بما لحقه ذلك من ضرر بالغ بسبع محافظات عراقية(235)، وأدى كل مليار متر مكعب مفقود من المياه إلى خسارة منطقة زراعية مساحتها 65 ألف هكتار(236).ولا تقتصر هذه الأضرار على فترة تنفيذ القرار التركي بل تتعداها إلى السنوات اللاحقة . وفي حالة تكرار القرار التركي سيؤدي نقص مياه الفرات إلى خروج (40%) من الأراضي العراقية في حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي. (237)

وعلى العموم، يمكن القول بعدم مقدرة تركيا في حالة سد اتاتورك فقط ،دون الأخذ بعين الاعتبار مجمل مشروع الغاب، الوفاء باستمرار تدفق ما نسبته ألـ 500م3/ث من المياه إلى سوريا، إذ لا يمكن لسد اتاتورك أن ينتج الطاقة الكهربائية إذا كان حجم المياه المحجوزة تقل عن 30-40 مليار م3(238).

أن استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات يعرض مشروعات الري و توليد الطاقة الكهربائية في سوريا والعراق لأضرار بالغة . فكمية المياه التي تطلقها تركيا إلى سوريا والعراق عبر نهري دجلة والفرات لا تزيد عن (27) مليار م3 وهي أقل بكثير من احتياجات البلدين ، وبعد الانتهاء من مشروع الغاب عام 2020 سينخفض التدفق إلى 17 مليار م3 ومع إضافة عامل التبخر سيصل الرقم إلى 13 مليار م3، بمعنى خسارة كمية المياه بنسبة 40% لسوريا و80% للعراق(239)، وهي كمية لا تكفي حاجة سوريا وحدها فضلاً عن العراق الذي سيكون في حاجة إلى 18 مليار م3 فيما ترتفع حصة تركيا من المياه إلى 400% من حصتها الأصلية(240).
كما تؤثر الاستخدامات التركية لمياه نهري دجلة والفرات في نوعية المياه وخصائصها من حيث؛ إهمال مياه الفضلات التي تعود أو ترجع إليها من دون معالجة صحية(241) ،وزيادة نسبة الرواسب والأجسام الصلبة والملوحة في المجاري السفلية للنهرين خاصة في العراق (242).كما أن نقص تدفق المياه في الحوض الأدنى للنهر فضلا عن تلوثها ستثبط

---

234) انظر حسن العبد الله، الأمن المائي العربي،مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، بيروت، 1992 ص74، التقرير الاستراتيجي العربي 1989،مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،1990، ص157.

235)محمد المداح، أزمة مياه الفرات و العلاقات العربية التركية ،شؤون عربية ، العدد 65، 1991، ص179.

236) آلن وملاط، مرجع سابق، ص260، الزغول، مرجع سابق، ص110.

237) Godfrey Jansen, Turkey Syria and Iraq, Euphrates Tussle, Middle East International, No 369 (16/2/1990) p12.

238) انظر، رد طارق المجذوب على المناقشين لورقة حول إشكالية المياه والعلاقات العربية التركية، ص236-237.

239) بروس أ. هوروتيز، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة غسان رملاوي ، شؤون الأوسط ، العدد1992،5، ص79.

240) الربيعي، مرجع سابق، ص166 و 124.

241) الدباغ، مرجع سابق، ص251.

242) سامر مخيمر وخالدحجازي،أزمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق و البدائل الممكنة ،سلسلة عالم المعرفة (209)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1996، ص116-117.

الجهود المبذولة لإزالة ملوحة التربة في العراق(243). كما تكمن مخاوف العراق و سوريا على استثماراتهما الضخمة في بناء السدود و مشاريع الري ،والحقيقة المؤسفة هي انه لايمكن أن يكون هناك أي تخطيط مناسب طالما كان معدل جريان المياه التي تصل إلى البلدين من نهر الفرات متقلبا.و كانت أنقرة قد رفضت مذكرتي احتجاج تقدمت بها دمشق و بغداد كل على حدة في كانون الأول/ديسمبر 1995 و كانون الثاني 1996 على التوالي احتجاجا على إنشاء سدي " بيرجيك و قرقامش " على الفرات و هما من مشروعات الفرات على الحدود ، بما ترتب من انخفاض منسوب النهر و تلويث مياهه معتبرة تركيا انه لا أساس من الصحة كما ورد في كل منهما. (244)

و في الإطار ذاته ، تصبح السدود التركية إلى جانب مشروعات الري المرتبطة بها، مصدر ضغط حقيقي على العراق وسوريا إذ أنها ستمكن تركيا من قطع مياه النهرين ولو مؤقتاً، كما حدث عام 1990. ويبرز الموقف التركي بوضوح في هذا الشأن في ضوء ما صرحت به تشيللر عام 1993 "بشأن قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد أتاتورك والبالغ طوله 20سم وقطره 7 أمتار بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من السد تساعد على حبس المياه 110 أيام فقط"(245).إلا أن المسؤولون الأتراك يحاولن طمأنة دمشق وبغداد بأن قطع مياه الفرات هو أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف و حسب ديميريل في أيلول/سبتمبر 1997" هناك مياه كثيرة و ليس في نيتنا أن نوقف المياه عن البلدين"(246) ،حتى من الناحية الفنية إذ ليس باستطاعة المنشآت التركية أن تحجز كل مياه الفرات لأنها مضطرة لتصريف جزء منه لا يقل عن 350م3/ث(247). وهو ما يمكن اعتباره الحد الأقصى للتدفق الذي ستسمح به تركيا بعد اكتمال المشروع.

وفي منتصف حزيران / يونيو 1997 انخفض تدفق المياه في الفرات ما يتراوح من 29-30 مليار متر مكعب إلى 13-15 مليار م3 سنوياً(248). و على اثر ذلك قام الرئيس ديميريل بالتأكيد في 1997/12/12 "أن تركيا تواصل العمل في مشروع الغاب.. رغم أن هذا المشروع يثير استياء وقلق الحكومتين السورية والعراقية"(249).

وفي أيلول/ سبتمبر 2000 خفض معدل تدفق مياه الفرات من 500م3/ث إلى 160م3/ث .وتدعي تركيا أن خفض معدل التدفق لا يعد نقضا للبروتوكول السوري التركي عام 1987، لانه نص على أن قياس التصريف في شكل شهري و ليس يومي أي انه في حال عوضت تركيا فاقد التصريف في الشهر المقبل فإنه يكون منسجما مع الاتفاق المرحلي ". كما أن تركيا لم تقدم أي التزام دائم بتزويد المياه لسورية بنسب ثابتة وإنما بتقديم كمية من المياه

---

243) يحي بكور و جون كولارز، المشرق العربي تاريخ المياه ومشكلتها وآفاقها المستقبلية، في المياه في العالم العربي :آفاق واحتمالات المستقبل ، تحرير بيتر روجز و بيتر ليدون ، ترجمة شوقي جلال ، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي،ص225.

244) معوض ، صناعة القرار في تركيا ، ص 197.

245) عاطف صقر، صراع المياه ومشكلة الأكراد، المشكلة والحل كما يراه السوريون الأهرام،العدد 40030، 1996/6/18، ص7.

246) مقابلة الرئيس ديميريل ،الأهرام، العدد 40474، 1997/9/16، ص5.

247) التقرير الاستراتيجي العربي، 1993، مرجع سابق، ص143.

248) الحياة، العدد 125280، 1997/6/15، ص13.

249) الأهرام، العدد 40565 1997/12/13، ص1.

تتراوح ما بين 840م3/ث–300م3/ث (250). وفي مايو/أيار 2001 قررت السلطات التركية خفض معدل ما ينساب في نهر الفرات إلى سوريا بنسبة 20% وذلك من 500م3/ث إلى 400 م / ث بحجة موجة الجفاف التي شهدتها خلال العامين الماضيين ، في حين أن الأرقام الرسمية أشارت إلى أن تركيا شهدت موسما مطريا جيدا هذا العام لدرجة أن بحيرات السدود التركية المقامة على نهر الفرات تخزن حاليا ما يزيد عن 70 مليار م3 وهذا اكثر من ضعفي حجم وارد نهر الفرات السنوي والمقدر بـ27 مليارم3 (251).و تخطط تركيا بذلك إلى تقنين مياه الفرات المتروكة صيفا و تعويض ذلك شتاء وهو ما يضر بمصالح سوريا والعراق المائية والزراعية حيث لا تستفيد من الكميات المتروكة لها شتاء لأنها تتوفر لهما خلال الشتاء.

وبذلك فإن مشروع "الغاب" يحدد خطوط العلاقات المستقبلية بين تركيا والدول العربية، وبين تركيا وإسرائيل وكذلك دور تركيا في المنطقة والعالم.

مشروعات تركيا للتعاون المائي الإقليمي في الشرق الأوسط

1–تركيا ومشروع "مياه السلام"

طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" مشروع مياه السلام في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية في حزيران / يونيو 1987، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان" مشيراً إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية، سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وشدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة وتعاون، بدلا من خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط(252).

وترى تركيا أن المشروع هو أحد وسائل مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط قبل استفحالها وصيغة ملائمة يمكن لدول المنطقة تطبيقها اتقاء ما قد تثيره هذه الأزمة من صراعات في المستقبل وهو ما أكده التقرير النهائي الصادر في ختام هذا المؤتمر (253). وبذلك كلفت الحكومة التركية شركة براون أند روت "Bron and Root" الأمريكية، لإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع مياه السلام، وتم إنجاز هذه الدراسة في نهاية عام 1986،و خلصت

---

250) الحياة، العدد 13714، 2000/9/28، ص1.

251) الحياة، العدد 13847، 2001/2/11.

252) عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص191. جرى التفكير في بداية تشرين الثاني / نوفمبر 1982، في مشروع لجر مياه من تركيا إلى السعودية تمر عبر العراق والكويت، من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة وارتأى المشروع مد خط أنابيب طوله 3750 كلم بكلفة 560 مليون دولار،طارق المجذوب، لا أحد يشرب، ص186.

253) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص776.

فيها الشركة إلى جدوى المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية(254).حيث تشير المعلومات المتوافرة مـــن إدارة المياه التركية أن قياس منسوب ونوعية المياه الجارية في نهري سيحان وجيحان (وهما من روافد نهر الفرات ويصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أدنه) منذ عام 1978 يدل على وفرة وجودة هذه المياه. إذ يبلغ متوسط تـــدفق المياه في النهرين (39.17) مليون م3 يومياً وان الاستخدامات اليومية للمياه في تركيا من مياه النهرين لن تتجـــاوز (23.04) مليون م3 وبالتالي فإن الفائض سيذهب هدراً للبحر وقدره (16) مليون م3 يوميا من المياه، حيث يمكن توجيه (6) ملايين م3 منها إلى البلدان الأخرى في الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في المياه (255).(256)

و يقدر أن يذهب الفائض من المياه عبر خطين من الأنابيب؛ الخط الغربي الذي سيحمل 3,5 مليون م3 لتزويـــد المدن الرئيسية في سوريا و الأردن و السعودية ، و يبلغ طول الخط 2650كلم ، وتصل تكلفة المتر المكعب الواحد بالدولار 0,84 . و الخط الخليجي الذي سيحمل 2,5 مليون م3 لتزويد المدن الرئيسية في الكويت و السعودية و قطر والبحرين و الإمارات و سلطنة عمان، و يبلغ طول الخط 3900كلم ، وتصل تكلفة المتر المكعـــب الواحـــد بالدولار1,07. (257)

وتهدف تركيا من هذا المشروع في حال تنفيذه إلى الحصول على عائدات كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه إلى الدول العربية لتغطية حاجاتها من النفط والغاز، وبمعنى آخر مقايضة المياه التركية بالنفط العربي بما يخدم تمويل مشروع الغاب(258). وأكد على ذلك ديمريل في 1992/7/24 بأن "المياه التي تنبع من تركيا هي ملـــك تركيا والنفط هو ملك الدول التي ينبع فيها ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا"(259).

و تخطط تركيا لهذا المشروع على أساس تمويله من الدول العربية الخليجية، وهي تتطلع في الوقت ذاته إلى الحصول على المنافع الآنية في مقدمتها ؛ النفط و الغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية ، و قروض عربية ميسرة، واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية ،ومزيد من العقود في المشاريع الإنشائية العربية ، و زيادة حصة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية (260). فضلاً عن هدف تركيا في تعزيز دورها الإقليمي الذي تتطلع إلى أدائه في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل لنشوب صراعات مائية، لتعدو عنصراً هاماً في ميزان القـــوى والاستقرار والسلام في المنطقة و أنه "بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين سيساعد ذلك علـــى تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة وهو من مصلحة تركيا"(261).

---

[254])خليل الناصري، مرجع سابق، ص165.

[255] (Ozden Bilen , Op. Cit. ,P.168.

[256]) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص776.

[257] (Ozden Bilen , Op. Cit. ,P.130.

[258]) الكيلاني، تركيا و العرب ، ص74-75.

[259]) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص136.

[260]) الحلبي، مرجع سابق، ص58.و أيضا ، الكيلاني، تركيا و العرب ، مرجع سابق ، ص74.

[261]) السبعاوي، مرجع سابق، ص36.

ويواجه مشروع مياه السلام صعوبات اقتصادية وسياسية وأمنية تحول دون تنفيذه يمكن إيجازها:

أ-ارتفاع تكلفة المشروع: تقدر تكلفة المشروع بشكل أولي بـ (21) مليار دولار بأسعار عام 1986 منها (12.5) مليار دولار لأنبوب الخليج و(8.5) مليار دولار للأنبوب الغربي وتقدر فترة تنفيذه بـ 8-10 سنوات وعمره الافتراضي بـ 50 سنة(262).

ب-بعدم جدوى المشروع في التنمية الاقتصادية؛ فالمياه التي ستتدفق من المشروع لا تصب مباشرة في مصب التنمية الاقتصادية للدول المعنية لكونها لا تستعمل في الري، كما أن أهميتها الحيوية كمياه للشرب مرتبطة من حيث جدواها الاقتصادية بتعاقب التطورات التقنية والتي يمكن أن تخفض من تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة(263).

ج-تهديد المشاريع المائية العربية؛ حيث تخشى الدول العربية المعنية، لا سيما الخليجية منها، أن يؤدي اعتمادها على مشروع مياه السلام إلى غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر، خاصة وأن الدول الخليجية أنفقت الكثير على إنشاء محطات معالجة ملوحة مياه الخليج، لاسيما أن تكلفة م3 من تحلية مياه البحر تصل إلى 1,5 دولار فيما تبلغ تكلفة م3 من المشروع تصل بين 0,84-1,07 دولار (264). و سيؤدي على الأرجح تنفيذ هذا المشروع ،إلى طرح تأثيرات سلبية على هذه المحطات فعندما تتوافر لهذه الدول فرصة الحصول على المياه في إطار مشروع مياه السلام بتكلفة أقل من التي تتحملها في إنشاء وإدارة هذه المحطات، حسب الطرح التركي، سيضعف المبرر والدافع لمواصلة مشروعاتها الذاتية التي توفر لها المياه بتكلفة أكبر(265).

---

[262]) حمدي عبد الرحمن حسن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، في حتى لا تنشب حرب عربية -عربية أخرى(من دروس حرب الخليج)، تحرير مصطفى كامل السيد ، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1992،ص56. إلا أن تركيا ترى أن هذا لا يشكل عقبة حقيقية في تنفيذ المشروع، حيث أشار "اوتكان" عام 1991 إلى أن المشروع بحكم عائداته الكبيرة المتوقعة وعمره الافتراضي الطويل سوف يجذب اهتمام الدوائر والمؤسسات المالية الدولية، مما سيوفر له إمكانية التمويل عن طريق طرح سندات في الأسواق المالية الدولية كما ستتحمل الدول المستفيدة من المشروع نفقات صيانة الأنابيب المارة في أراضيها

[263]) تعقيب نجيب عيسى على بحث محمود عبد الفضيل بعنوان آفاق التعاون العربي التركي،في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ص385.

[264]) Ozden Bilen , Op. Cit. ,P.173.

[265]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص108-110. وترد تركيا على هذه المخاوف بأنه "رغم سيطرة دول الخليج العربية على أكبر احتياجات النفط في العالم، إلا أنها ستواجه في المستقبل القريب نقصاً حاداً في المياه. ففي عام 2000 ستكون المياه وليس النفط المشكلة الأكثر إلحاحاً وخطورة في هذه الدول وغيرها من دول الشرق الأوسط خاصة وأن الاحتياجات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعُمان تزداد فيها نسبة الملوحة باستمرار، الأمر الذي يستدعي سرعة تحركها للتوصل إلى مصدر آخر للمياه. إضافة إلى أن المشروع لن يكون بديلاً لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر التي كلفت دول الخليج ملايين الدولارات، ولكنه سيشكل إضافة لها، إذ أن هذا المشروع لن يزود هذه الدول الخليجية سوى بكمية محدودة(3 ملايين م3 يومياً) من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة

د–الشكوك التاريخية والحساسيات العربية من احتمالات عودة الهيمنة التركية أو عودة النزعة الإمبراطورية العثمانية لتسيطر على العقل السياسي التركي (266). ومن المشكوك فيه هو مدى الجدية في فصل هذا المشروع الاقتصادي عن القرارات السياسية التركية ، فمن المحتمل في حالة تنفيذ مشروع مياه السلام واعتماد الدول العربية المعنية عليه، أن يمنح تركيا وسيلة للضغط على هذه الدول بالتهديد بقطع إمدادات المياه عنها أو وقفها فعلياً لموائمة سياستها بشكل مستمر على نحو يخدم المصالح التركية والمصالح الغربية – الأمريكية، والى التدخل في شؤون هذه البلاد إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح.

إن هذا الاحتمال بما ينطوي عليه من مخاطر، ينبغي أخذه بعين الاعتبار، بغض النظر عن الطرح التركي بأن المشروع لن يشهد قيام أية دولة من الدول التسع المشاركة فيه بوقف تدفق المياه لأنها في هذه الحالة ستواجه برد فعل قوي من الدول الأخرى مجتمعة وأنه لا محل للقول بأن تزايد اعتماد الدول العربية على تركيا في مجال المياه، سيجعلها رهينة في يد تركيا، لأن انخفاض مقدار المياه الذي ستضخه تركيا عبر هذين الأنبوبين إلى الدول العربية مقارنة باحتياجاتها المائية، لن يجعلها قادرة على الضغط على هذه الدول أو ترك سكانها يموتون عطشاً.

هـ–كما تخشى الدول العربية المعنية من مخاطر تعرض منشآت المشروع من أنابيب ومحطات ضخ لعمليات تخريبية من جانب بعض الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي تحفل بها المنطقة وتركيا نفسها.(267) فضلا أن معارضة الدول العربية المعنية مشاركة إسرائيل في المشروع لتقديرها ما يمكن أن تسببه الأخيرة من مشكلات في حالة تنفيذه دون وصول المياه إلى فلسطين.

شهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تزايد حديث القيادة التركية عن استعدادها للإسهام في بناء وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وتنفيذ المشروعات الأساسية لمواجهة مشكلات المنطقة لا سيما مشروع مياه السلام الذي سيوفر قدراً كافياً من المياه لما يتراوح بين 15–20 مليون نسمة من سكان المنطقة، خصوصاً في دول الخليج حيث يثور خطر استمرار تلوث مياه الخليج فترة طويلة بسبب الحرب(268). ومن بين العناصر والتطورات الجديدة في دعوة تركيا إلى مشروع مياه السلام والتعاون الإقليمي في مجال المياه بوجه عام ما يلي:

---

[266]) نازلي معوض احمد ، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، الجزء الأول ، إشراف محمد صفي الدين أبو العز ، معهد البحوث و الدراسات العربية و المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، القاهرة ، 1991، ص342.

[267]) معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، ص781–783. فيما تطرح تركيا بأن هذه المخاطر تزداد بالنسبة لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر بتكاليفها الاستثمارية الباهظة التي تجعلها هدفاً اكثر إغراء للعمليات التخريبية مقارنة بأي من هذين الأنبوبين.

[268]) انظر، معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، ص784.

أ–اقتراح إقامة مصرف – صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب يتم تمويله بنسب معينة من الإيرادات النفطية العربية وبإسهام الدول الصناعية الكبرى كألمانيا واليابان، حتى يوفر هذا الصندوق التمويل اللازم للمشروعات الإقليمية الحيوية لا سيما مشروع مياه السلام (269).

ب–اقترح اوزال في شباط / فبراير 1991 عقد مؤتمراً لمناقشة إدارة المصادر المائية في الشرق الأوسط بشكل علمي في اسطنبول في تشرين الثاني / نوفمبر 1991 تحت اسم "قمة مياه الشرق الأوسط"، وقد دعت تركيا ممثلين من كل دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وممثلي (22) دولة أخرى وهيئات دولية. وتضمن برنامج العمل الدعوة إلى إيجاد "دليل مائي إقليمي" وإنشاء مركز السياسة المائية للشرق الأوسط لتنسيق السياسات الإقليمية وجمع المعلومات والقيام بالأبحاث التكنولوجية وتقويم فرص الاستثمار وخطة تركية للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن مياه دجلة والفرات(270). ونتيجة المعارضة العربية، وخاصة من جانب سوريا لمشاركة إسرائيل في هذه القمة ، على أساس عدم إمكانية بحث التعاون بين العرب وإسرائيل في شؤون المياه وغيرها من المسائل الإقليمية قبل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ومعارضة الولايات المتحدة لهذا المطلب العربي أعلن اوزال تأجيل انعقاد القمة إلى عام 1992، بعد أن كانت تركيا قد دعت بالفعل بعض الدول العربية(مصر، سوريا،الأردن، لبنان،العراق) دون توجيه دعوة إلى إسرائيل(271).

ج– تقدير القيادة التركية للتطورات الإقليمية الجارية لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت بمؤتمر "مدريد" ورؤيتها بأفضلية التريث إلى حين انعقاد مؤتمر السلام وما قد يعقب أو يواكب مرحلة المفاوضات الثنائية من مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا إقليمية مرتبطة بالمسألة المائية في الشرق الأوسط(272). حيث انعقد الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بلجنة المياه في الشرق الأوسط في فينا في أيار/ مايو 1992 بمشاركة 38 دولة و منظمة من المنطقة و خارجها ، وهي الدول نفسها التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في القمة سالفة الذكر عدا سوريا و لبنان و العراق .

وتمثل موقف تركيا – ومازال– إزاء مشروع " مياه السلام " في تجنب طرحه مجددا اعتمادا على جهودها الخاصة،على أساس أن أطراف أخرى (كإسرائيل و الولايات المتحدة) كفيلة ومهتمة بطرحه " كسبيل لتحقيق السلام و التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في مواجهة مشكلة ندرة المياه". كما شكلت المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية " للشرق الأوسط وشمال أفريقيا " بدورها وسيلة لعرض هذا المشروع في إطار الموقف التركي سالف الذكر.* (273)

---

269) السبعاوي، مرجع سابق، ص29.

270) طونش، مرجع سابق، ص282.

271) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص111.

272) معوض، التصوير التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص217

273) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، 1998، ص 72-73.

وقد نددت سوريا بمشروع السوق الدولية للمياه في شأن وضع نظام جديد لبيع المياه إلى الدول الإقليمية الذي طرح أمام مؤتمر "مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل" ، وانعقد باستنبول في 29-1997/9/30. باعتباره يُساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا .وقد انعقد المؤتمر بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية والأردن وإسرائيل والعراق و بعض الدول الإسلامية و بعض دول أمريكا اللاتينية و مقاطعة دول عربية أبرزها سوريا و مصر. وسعى المؤتمر إلى تحويل فكرة "بيع المياه" المطروحة من جانب أوزال عام 1987 في إطار مشروع مياه السلام من مجرد فكرة إلى مشروع قيد البحث والتمويل ويحظى لأسباب اقتصادية واستراتيجية بتأييد دوائر دولية وإقليمية .وقد لُوّح لسوريا في المؤتمر بحافز يتمثل في مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج(274).

2-تركيا ومبادرة تسويق المياه إلى منطقة الشرق الأوسط

ساعدت عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي على طرح مشروع تسويق مياه نهر مانوجات التركي بواسطة ناقلات أو صهاريج بحرية ، حيث قامت تركيا بالبدء بتجهيز المرافئ و الإمكانات الفنية الضرورية. وفي كانون الثاني / يناير 1994 أفادت الخارجية التركية أن أعمال البناء قد بدأت لإقامة محطة تخزين تتسع لحوالي 180 مليون م 3 سنويا من مياه نهر مانوجات وسوف تنقل هذه المياه بحراً من مرفأ قبالة الساحل ليتم عرضها للبيع في المزاد عندما يكتمل بناء المحطة (275). وإذا كان تنفيذ هذا المشروع يرتبط بالحالة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط ، فقد جاء بالأساس لمعالجة مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها بإبرام اتفاقية طويلة الأجل لشراء ما يتراوح بين 250-400 مليون م3 سنويا من مياه نهر مانوجات بسعر 25 سنتا للمتر المكعب ، وقد عقدت بالفعل صفقات للبيع بنحو 125مليون دولار. وامتد المشروع ليشمل الأردن أيضا، حيث ذكرت مصادر تركية في تشرين الثاني /نوفمبر 1997 أن الأردن أبدى رغبته في شراء مياه نهر مانوجات واتفاق الجانبيان الأردني والتركي على تأليف لجنة مشتركة هدفها متابعة الموضوع لحين قيام تركيا بإنجاز البنية التحتية الخاصة بهذا المشروع (276) ، وقد أعاد الأردن طرح هذا الموضوع أثناء زيارة الملك عبد الله الثاني لتركيا في شباط / فبراير 2000، الذي يريد

---

274) عبد العظيم حماد "بورصة المياه" الأهرام العدد 40512، 1997/10/20 ص4، وتذهب دراسة عربية إلى إمكان تنفيذ المشروع على نحو جزئي في ضوء مستجدات تطرأ على صعيد العلاقات بين الدول المعنية (عملية التسوية والاعتماد الاقتصادي) وذلك بإجراء تعديل عليه بحيث يكتفي بتحويل 1,1 مليار م3 سنوياً عبر الخط الغربي من الأنابيب على أن تذهب مياهه إلى كل من إسرائيل والأردن وسوريا وفلسطين بمعدل 275 مليون م3 لكل منهما وتصل تكاليفه إلى 1.5 مليار دولار وتكون كلفة م3 الواحد نحو 0.37 دولار وستستخدم القناة لإنتاج نحو 100 ميغا/واط من الطاقة الكهرومائية، ويهدف المشروع إلى تشكيل حاجز مادي أمام تقدم القوات العسكرية البرية لأي من سوريا وإسرائيل حيث ستصب مياه الأنبوب في قناة مائية على شكل بحيرة مستطيلة تصبح الحدود الفاصلة بين سوريا وإسرائيل ويلقي المشروع ترحيباً من تركيا وإسرائيل والأردن، أنظر مجدي صبحي حول مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف سلسلة كراسات استراتيجية (7)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام) يناير 1992، وأيضاً المجذوب لا أحد يشرب: ص204-206.

275) الربيعي، مرجع سابق، ص117.

276) المجذوب، لا أحد يشرب، ص222.

شراء 180 مليون م3 من المياه خلال العامين القادمين (277).وقد أكد على ذلك السفير التركي في الأردن بقوله: "نحن الآن نبيع إسرائيل كمية كبيرة من المياه التي نحصل عليها من نهر لا علاقة له ببلدان الشرق الأوسط ونحن مستعدون لتقديم هذه المياه إلى إسرائيل لسببين: لأن ذلك قد يسهم في دعم عملية السلام في المنطقة، وللفوائد الاقتصادية"(278).

و تهدف تركيا في المدى المنظور أن يشمل المشروع سوريا و ليبيا و تونس و الجزائر. و تأمل تركيا الحصول على 300 مليون دولار سنويا من جراء بيع مياهها إلى دول المنطقة (279).

وفي خطوة تركية لتأكيد "حقوقها السيادية" على نهري الفرات ودجلة قامت تركية بالدعوة إلى تسويق وبيع مياه الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب (280).وقد عبر عن هذه الدعوة وزير الدولة التركي "صالح يلدرم" في آب / أغسطس 1997 وأعاد تأكيده في تشرين الثاني /نوفمبر بغرض مقايضة المياه بالنفط حيث أشار إلى "أن بالشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وهي هبه من الله كالمياه، و إذا رضي العرب بضخ نفطهم دون مقابل فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجود لديها في بحيرات السد. وأن تركيا ستباشر في بورصة المياه لبيع مياه "الغاب" إلى العرب ودول الشرق الأوسط، لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل، ولذا ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بالغاب من طرح سندات في أسواق البورصة العالمية(281). ورغم نفي ديميريل في 1997/9/15 أن ذلك "ليست مسألة بيع مياه، وحتى لو كان الأمر كذلك فانه(البيع) لن يكون من (مياه) دجلة والفرات"(282). و يشكل هذا الطرح تطوراً نوعياً مهماً في السياسة المائية التركية، لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن "لبيع المياه" على ثلاثة أنهار وطنية تركية هي؛ سيحان وجيحان في إطار مشروع "مياه السلام"، ومانوجات في إطار اتفاق المياه التركي الإسرائيلي.إضافة إلى أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية للضغط على سوريا والعراق لقبول الوضع القائم أو في أفضل الأحوال خطة التعاون الفني المقترحة من جانب تركيا لحل المسألة المائية وقد يشجعها ذلك على مطالبة سوريا والعراق بتسديد ثمن حصصها من مياه الفرات مستقبلاً.

ومن خلال الطرح السابق للسياسة المائية التركية بما تمثله من مصالح وأهداف تركية إزاء المنطقة والتي عبر عنها القادة الأتراك بصور وأشكال مختلفة وبمناسبات عديدة. نجد أن تركيا تأتي في مقدمة دول المنطقة التي تهتم بقضية المياه سواء كأداة رئيسية في سياستها الخارجية إزاء العراق و سوريا ، أو كأداة لتعزيز دورها الإقليمي عبر طرح مشروعات ثنائية للتعاون المائي (مع إسرائيل و الأردن) أو متعددة الأطراف (مشروع مياه السلام). ومن جهة

277) القدس العربي ، العدد 3779 ، 2001/87.

278) مداخلة السفير تركيا في الأردن،في مناقشة **سهابوليك باشا ، تطور العلاقات بين تركيا و إسرائيل و الدول العربية المجاورة ، الباحث العربي ،العدد1998،48**، ص72.

279) Scott Peterson, Turkey's plan for Mideast peace, Christian Science Monitor, 18/4/2000, Vol. 92 Issue 102,p1.

280) الحياة ، العدد 12618، 1997/9/16 ، ص 4.

281) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص124.

282) مقابلة الرئيس التركي ديميريل في الأهرام، العدد 40474، 199/9/19،ص5.

أخرى، قد يبلغ عدم التوازن العسكري في المنطقة حداً بحيث يمنح تفوقاً لمن يمتلك السيطرة على الموارد المائية وهو ما ينطبق على دجلة والفرات وروافدهما خصوصاً وأن تركيا ما تزال تملك الوسائل لفرض مصالحها. لاسيما و أن مستقبل السدود السورية والعراقية على النهرين يبقى رهن الإرادة التركية. وهذا يفترض، أن المعطيات التركية تجاه المنطقة تقوم على صيغة التطلع نحو بناء نموذج تركي جديد باستخدام عناصر القوة المتاحة لتركيا بحيث يصبح توظيف الأداة المائية لتحقيق فعل /مكسب سياسي لاحق من حقائق الوضع الإقليمي في المنطقة، باعتبار أن الموارد المائية من أكثر الوسائل الاقتصادية حيوية، وأنها ستكون ،مستقبلا، نافذة لممارسة الوصاية السياسية بصورة أو بأخرى. كما تنظر تركيا إلى هذه الموارد باعتبارها المدخل الطبيعي أمام سياستها لإعادة ترتيب وصياغة علاقاتها مع دول المنطقة بنواتج سياسية تضع صيغة لمعادلة "النفط مقابل المياه" أو "النفط مقابل الأمن" خصوصاً مع العراق. بعد اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) وما يحققه من نهوض اقتصادي تركي شامل.

و يترتب على ذلك، إعطاء حرية مطلقة لتركيا في إقامة المنشآت والسدود في إطار "الغاب" على نهري دجلة والفرات دونما اكتراث لحقوق كل من العراق وسوريا في هذه المياه وللأضرار الكبيرة التي تتعرضان لها من جراء ذلك، مع إعلان السلطات التركية المختصة بوجود اختلال في التوازن الجغرافي للمياه داخل تركيا خاصة في المناطق الغربية في البلاد،وهذا الواقع يجعلها تعتقد بإمكانية الاستحواذ على كامل مياه هذين النهرين. (283) . و من الواضح أن مثل هذه المحاولات والادعاءات المفتقدة إلى حقيقة أو سند قانوني تستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من العراق وسوريا في مياه الفرات.

الفصل الثالث

283) الدوري، مرجع سابق، ص37.

تركيا و علاقات الاعتماد المتبادل مع منطقة الشرق الأوسط

تتبع تركيا استراتيجية اقتصادية تتناغم مع برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادي الذي أعد بالتشاور مع صندوق النقد الدولي في كانون الثاني / يناير 1980 (284) .ويتضمن هذا البرنامج إخضاع الاقتصاد التركي لقوى السوق وللمنافسة الأجنبية مع تقليص دور الحكومة وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير وزيادة قدرته التنافسية عالميا، مع ضرورة استقطاب الرساميل للاستثمار.وساعد ذلك في إعادة جدولة ديونها الخارجية والحصول على مساعدات غربية وقروض من صندوق النقد الدولي(285).

وعلى الرغم مما حققته تركيا منذ عام 1983من تطور اقتصادي في قطاعات عدة كالصادرات والصناعة (286). ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تعبر عنها، ارتفاع معدلات التضخم، وعجز الميزانية العامة المزمن، و العجز المرتفع في الميزان التجاري (287)، و تصاعد معدل الدين الخارجي و مدفوعات خدمة الدين (288)،إضافة إلى التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية الذي كان المعدل السنوي لتخفيض قيمتها بين 1990 – 1994 يزيد على 60 % (289) ، ووصل سعر صرفها في نهاية 1996 مقابل الدولار إلى 108.045 ليرة (290). وفي نهاية 2000 و صل سعر الصرف مقابل الدولار إلى600 ألف ليرة ،وعلى أثر الأزمة المالية التركية في شباط/فبراير 2001 ارتفع إلى مليون ومائتي ألف ليرة في 2001.

و أمام عدم الاستقرار الاقتصادي ، تصبح تركيا معنية بدعم العلاقات الاقتصادية والتصديرية بما تمثله من أهمية لاقتصادها المتطلع إلى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراته وشركاته وعمالته وعن استثمارات أجنبية في

---

(284) عبد المنعم السيد علي و رضا القريشي، تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا و توقعا :دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي ، شؤون عربية ، العدد1995،82 ، ص205.

(285) بطرس لبكي، العلاقات الاقتصادية العربية التركية الراهنة، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995ص 125

(286)تحول الاقتصاد التركي إلى اقتصاد صناعي بتراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى الناتج القومي الإجمالي من26% عام1980 إلى 16% عام 1995.(تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، 1997،ص 253)

(287)وصل معدل التضخم مع نهاية 1999عام إلى 65 % ، زاد وعجز الميزانية العامة بمقدار 92.4 % بين عامي 1992- 1996، و بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الخارجية التركية من 57.305 مليار دولار عام 1995إلى 72.7 مليار دولار عام 1997 بنسبة 37.6 % من الناتج القومي الإجمالي، إلا أن ارتفع العجز في الميزان التجاري من 14.109 مليار دولار عام 1995 إلى 18.48 مليار دولار عام 1996،وتركز هذا العجز أساسا مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. انظر جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، و العلاقات العربية التركية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص 322.و ليم هيل،سياسة تركيا الخارجية في عصر ما بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط ،الباحث العربي ، العدد 48، 1998 ص 11.

(288)زادت الديون الخارجية بين عامي 1992 – 1996 من 56.5 مليار دولار إلى 79.8 مليار دولار وصلت مدفوعات خدمة الدين عام 1994 إلى 10.213 مليار دولار ارتفعت عام 1997 إلى 12 مليار دولار وتعود أزمة الديون التركية إلى العجز الدائم في الميزان التجاري وانخفاض معدلات الادخار وارتفاع سعر الفائدة إضافة إلى التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية. انظر هيل، مرجع سابق، ص 11.

(289) فاضل الجلبي، آفاق التعاون الاقتصادي العربي التركي،في العرب و الأتراك الاقتصاد و الأمن الإقليمي ، تحرير و تقديم علي اومليل ، ترجمة فاتن علي البستاني ، منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية الدولية ، عمان ، 1996 ص 56.

(290) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 322.

قطاعاته المتنوعة. فضلا عن السعي وراء المساعدات والمعونات والدعم الاقتصادي . بحيث تتوقف هذه المساعدات على طبيعة الدور الذي تؤديه تركيا في القضايا الإقليمية انطلاقا من توظيف القوى الدولية لموقعها الجغرافي.

و على العموم ، تؤثر هذه المشكلات وغيرها بصورة واضحة في سير السياسة التركية على الصعيد الخارجي عبر صنع قراراتها إزاء المحيط الإقليمي بما يؤشر إلى رهن قرار السياسة الخارجية للرأسمال الأجنبي، ونجد تطبيق ذلك فيما يتعلق بالموقف التركي من أزمة الخليج الثانية وتداعياتها.وقد استطاعت تركيا من توظيف موقعها الجغرافي والوفرة النسبية في الموارد البشرية والطبيعية في ممارسة سياسة اقتصادية خارجية مستقلة نسبيا ، توازن فيها بين مصالحها الذاتية و المصالح الغربية بما فيها إقامة علاقات اقتصادية مع دول ومناطق مختلفة في العالم. وكمبدأ عام أصبحت الاحتياجات والمصالح الاقتصادية تشكل العامل الرئيسي في تحديد أهداف وتوجهات السياسة التركية الخارجية(291).بحيث يصبح من المنطقي أن تلجأ تركيا إلى التوسع في علاقاتها الاقتصادية مع جميع دول الشرق الأوسط، دون تفضيل للوصول إلى ما لم تستطع تحقيقه باتجاه السوق الأوروبية لغرض إثبات أهميتها بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية . خصوصا فيما يتعلق بتطوير السياسة التركية إزاء العراق ورفع الحظر الدولي عليه والسعي إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية التركية– العربية في مجالات عديدة والاندفاع التركي نحو الترتيبات الشرق أوسطية حيث تربط النخبة السياسية التركية بين التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط عموماً وبين تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

1– العلاقات التجارية بين تركيا والدول العربية.

اندفعت تركيا إلى تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عموما مع الدول العربية في السبعينات على أثر ظهور أزمة النفط العالمية عام 1973 وتصاعد أسعاره وتنامي إيرادات الدول العربية النفطية مما جعل من الطبيعي أن تفكر تركيا بالتقارب إلى الدول العربية المصدرة للنفط في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي بحاجة ماسة إلى أسواق جديدة واستثمارات عديدة خاصة مع تقلص حجم القروض والاستثمارات الغربية لتركيا، وتراجع تحويلات عمالها في أوروبا، وفتور علاقات تركيا مع الجماعة الأوروبية، و رفض الأخيرة لدعم برنامج تركيا في التنمية و الإصلاح الاقتصادي و في توسيع امتيازاتها لدى دول السوق(292). وقد أدى ذلك إلى حدوث نقلة نوعية للعلاقات الاقتصادية العربية التركية ، و أبرزت أهمية الدول العربية بالنسبة إلى تركيا باعتبار أنها لن تخرج من أزمتها الاقتصادية إلا بعد عودتها إلى المنطقة العربية و التي هي حسب اوزال :" بحاجة إلى الدور التركي ،السياسي والعسكري، في مقابل حاجة تركيا الملحة للنفط العربي والأسواق العربية" (293). ووفق هذا التصور سعت تركيا منذ الثمانينات إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية لاسيما الخليجية . و توضح مؤشرات تطور التجارة الخارجية التركية مع الدول العربية حجم التبادل بينهما . إذ بلغت حصة الدول العربية نحو 25.4 % من إجمالي

(291) هيل، مرجع سابق، ص11.

(292) عبد المنعم سعيد ، العرب و دول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987، ص77.

(293) جرجيس حسن ، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه ، مطبعة الجاحظ ،دمشق ، 1990، ص68.

صادرات تركيا و نحو 21.4% من إجمالي وارداتها في الفترة 1980-1989(294). وتواصل تطور هذه العلاقات بطفرات نوعية وإن كانت النسب بدأت بالتراجع بدرجة أقل نسبيا منذ أواخر الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية و انعكاسات ذلك على الاقتصاديات العربية عموما.و في التسعينات اتصفت العلاقات التجارية بسمات معينة تتمثل عموما بما يلي :

1- اتساع نطاق المعاملات التجارية : نجحت تركيا في إقامة علاقات تجارية مع معظم الدول العربية تقريبا. ففي الفترة 1980-1990 ازداد عدد الدول العربية المستوردة للسلع التركية من 15 دولة إلى 20 دولة، كما ارتفع عدد هذه الدول المصدرة إلى تركيا من 14 إلى 20 دولة(295).

2- اختلاف درجة تركيز التجارة التركية : يتغير الوزن النسبي للدول العربية في التجارة مع تركيا، لا سيما مع تراجع العراق من بين شركائها التجاريين مقارنة بما قبل أزمة الخليج الثانية وظهور دول عربية أخرى أكثر أهمية في المجال التجاري من أبرزها السعودية، وليبيا، والإمارات والجزائر، ومصر(296). ويتركز التبادل التجاري في عدد محدود من الدول لا سيما فيما يتعلق بالاستيراد التركي، ففي عام 1992 كان هناك ثلاثة دول هي؛ السعودية وليبيا والإمارات تزود تركيا بـ 86% من استيراداتها من الوطن العربي، وفي عام 1994 اقتصر نحو 50% من صادرات تركيا على ثلاث دول عربية ؛هي السعودية 30% ، وسوريا 11,9% ، ومصر 8,2% ، وأيضا ثلاثة دول هي ؛ السعودية وليبيا وسوريا تستورد نحو 44% من السلع التركية المصدرة إلى الوطن العربي عام 1992، بينما كانت 82,9% من واردات تركيا من ثلاث دول عربية هي ؛ السعودية 53,1% ، الإمارات 16.3% ، ليبيا 13.5% عام 1994. (297)

ومن بين 40 دولة تأتي في المقدمة من حيث مستوى التبادل التجاري مع تركيا، لعام 1995 يلاحظ فيما يتعلق بالصادرات التركية أن هناك ثماني دول عربية هي : السعودية بما نسبته 2,2% من الإجمالي، و ليبيا بنسبة 1,1%، و مصر بنسبة 1%، و الإمارات بنسبة 0.9% والجزائر بنسبة 1.2%، وسوريا بنسبة 1.2%، ولبنان بنسبة 0.7% ، والعراق بنسبة 0.3% من إجمالي الصادرات التركية وفي مجال الواردات التركية نجد خمس دول عربية من ضمن مجموعة 40 بلدا التي تتصدر القائمة وهي ؛ السعودية بنسبة 4.1% من إجمالي الواردات التركية، و الجزائر بنسبة 1.2% ، وليبيا بنسبة 1,1%، ومصر بنسبة 0.7%، وسوريا بنسبة 0.8%. وبذلك جاءت السعودية بالمرتبة الثالثة بين أكبر عشرة شركاء لتركيا في المجال التجاري على الصعيد العالمي من حيث إجمالي الصادرات التركية تليها الصين وإيران، والمرتبة السادسة من إجمالي الواردات التركية متقدمة على بريطانيا وهولندا وإيران(298).

---

(294) لبكي، مرجع سابق، ص129.

(295) سليم ايلكين، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية،في العلاقات العربية التركية ،ج2،اشراف كمال الدين احسان اوغلو ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة، و مركز الابحاث و التاريخ والفنون و الثقافة الإسلامية ، استانبول،1991، ص329.

(296) التقرير الاستراتيجي العربي 1997، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،1998، القاهرة،ص166.

(297) Direction Of Trade Statistics Year Book, I.M.F, 1998, p 443 .

(298) ناظم انجلين، آفاق تحسين التعاون الاقتصادي العربي التركي،في العرب و الأتراك الاقتصاد و الأمن الإقليمي ، تحرير و تقديم علي اومليل ، ترجمة فاتن علي البستاني ، منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية الدولية ، عمان ، 1996 ،ص22.

3- الاختلال الهيكلي السلعي لهذه التجارة لصالح تركيا : نجد أن نسبة كبيرة من صادرات الأخيرة إلى الدول العربية عبارة عن سلع متنوعة صناعية وغذائية وغيرها مقابل تركز وارداتها من هذه الدول بالأساس على النفط الخام و الغاز الطبيعي وبعض المواد الخام الأخرى والسلع الصناعية المحدودة(299). حيث كان في عام 1992 ما نسبته 90% من الصادرات العربية وعام 1994 ما نسبته 83% من إجمالي هذه الصادرات عبارة عن نفط خام(300).

4- التحسن المستمر في الميزان التجاري لصالح تركيا : فبالمقارنة مع العجز التجاري لتركيا مع الدول العربية في الفترة 1980-1989 و قدره 4.998.3 مليار دولار بنسبة 13.4% من إجمالي عجز الميزان التجاري التركي البالغ 37.298.9 مليار دولار(301). انخفض الأول من 1355.1 مليون دولار بنسبة 14.5 % من الإجمالي عام 1990 إلى 704 ملايين دولار بنسبة 8,8% من الإجمالي عام 1992، و 217 مليون بنسبة 1.6% من إجمالي قدره 4880 مليون دولار(302). ومن الضروري النظر إلى هذا التطور عام 1994 في إطار ما شهده ذلك العام من انخفاض ملموس في العجز التجاري التركي الإجمالي بنسبة 64.7% مقارنة لعام 1993 الذي وصل فيه هذا العجز إلى 13.818 مليون دولار(303). إلا أن عجزا تجاريا لتركيا عاد إلى الظهور في معاملاتها مع هذه الدول خصوصا مع تزايد وارداتها النفطية منها.حيث سجلت تركيا عجزا في تجارتها مع السعودية عام 1995 قدره 915 مليون دولار مقارنة بـ 1287 مليون دولار عام 1996 و أن انخفض عام 1997 إلى 482 مليون دولار ، كأقل عجز وصل إليه في التسعينات، وهذا العجز أقل مما كان عليه عام 1991 حيث بلغ آنذاك 1344 مليون دولار.وسجلت تركيا بتجارتها مع مصر عام1997 عجزا قدره 346 مليون دولار مقارنة بفائض قدره 114 مليونا عام 1993(304).

5- التراجع النسبي لأهمية الدول العربية في التجارة الخارجية التركية :حيث انخفضت حصة هذه الدول ضمن إجمالي الصادرات التركية من 25.4% في الفترة 1980-1989 إلى 13.4% عام 1990 وارتفعت قليلا من 14.5% إلى 14.7% بين عامي 1992و 1993،لتنخفض مجددا إلى 14.04% عام 1994. وبلغ مجموعها خلال هذه السنوات الأربع الأخيرة (1990-1994) 8769.3 مليون دولار بنسبة 14.2% من إجمالي هذه الصادرات البالغ 61849.3 مليون دولار، وانخفض نصيب هذه الدول من إجمالي الواردات التركية من 21,4%

---

(299) خليل ابراهيم الناصري،التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ،1990، ص191.

(300) الكيلاني، تركيا والعرب، ص86.و يعتمد حجم التجارة بين تركيا و المنطقة بطبيعة الحال على سعر النفط ، و على سبيل المثال عندما كان سعر النفط أعلى مما هو الآن عام 1981 كانت واردات تركيا من الشرق الأوسط 3,3 مليار دولار بالمقارنة مع 2,2 مليار دولار عام 1997 ، و صادراتها إلى المنطقة 1.7 مليار دولار بالمقارنة مع 2.3 مليار دولار عام 1997 و بلغ نصيب الشرق الأوسط في إجمالي التجارة الخارجية لتركيا 37,2.% بالمقارنة مع 6,9% عام 1997 . انظر هيل ، مرجع سابق، ص12.

(301) ايلكين، مرجع سابق، ص342.

(302) استخلصت هذه الأرقام من Direction Of Trade Statistics Year Book , I.M.F, 1998 , 442-443 and 1997 p 438-439.

(303) Intarnational Financial Statistics, I.M.F, 2000, P774

(304) Direction Of Trade Statistics Year Book , 1998, P 443. وقد احتلت السعودية المرتبة الثامنة بين شركاء تركيا الأساسيين في مجال الصادرات و المرتبة السادسة بينهم في مجال الواردات عام 1995.

في الفترة 1980–1989 إلى 13.9% عـام 1990 و 12.5% عـام 1992، و 1.5% عـام 1993، و 10.6% عام 1994. وبلغ في الأعوام الأربعة الأخيرة 10928.4 مليون دولار بنسبة 11.2% من الإجمـالي البالغ 97871.6 مليون دولار(305). جدير بالذكر أن الثمانينات لم تشهد في أي سنة من سنواتها انخفاض النصيب العربي من إجمالي الصادرات التركية إلى ما دون 18%(306).

ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في أهمية المنطقة العربية للتجارة التركية في التسعينات في ضوء تطـورات اقتصـادية بالأساس ارتبطت أو واكبت أحداث وتطورات سياسية كبرى كان لها تأثيرات اقتصادية مباشـرة في الطـرفين أو أحدهما، دول أن يصاحبها أي توتر في العلاقات السياسية ويمكن إيجاز هذه التطورات السياسية في النقاط التالية :

أ– آثار أزمة الخليج الثانية وتداعياتها، سواء من حيث فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق الذي كان أكبر شريك تجاري لتركيا في المنطقة العربية حيث احتل العراق نحو 33.9% في الفترة 1980–1989 من إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية و 51.1 % من إجمالي الواردات التركية من هذه الدول(307)، أو من حيث الأثر السلبي على الاقتصاديات العربية بوجه عام، واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجـي بوجه خاص، حيث قدرت الأعباء المالية لهذه الأزمة على دول المجلس الست بحوالي 125 مليار دولار وانتقل رصيد المدفوعات الجارية في هذه الدول من فائض قدره 5 مليارات دولار عام 1989 إلى عجز يفوق 35 مليار دولار عام 1991(308)، أو من حيث بروز نمط جديد للروابط الاقتصادية الخليجية مع الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة ، مما سيجعل المنافسة في أسواق الخليج العربي من الضراوة بما يؤدي إلى تقلـص الجهود التركية الريادية لتوسيع صادراتها من السلع والخدمات والتي ستنحسر بمرور الوقـت(309). وقـد انخفضت حصة الدول الخليجية من إجمالي الصادرات التركية لدول العالم من 6,3% في الفتـرة 1980–1989(310)، إلى 5% عام 1992، و 4% عام 1995 وتناقصت حصة العراق من هذا الإجمالي خلال الفترة نفسها من 8.6% إلى 1.4% و 0.57% على التوالي، وفي عام 1994 بلغ نصيب السعودية من هذا الإجمالي 3.1% مقارنة بـ 0.76% فقط للعراق. و بلغت الواردات السعودية مثلا من تركيا عـام 1994 نحو 1229 مليون دولار ، وانخفضت إلى نحو 670 مليون دولار عام 1997، أمـا الصـادرات السعودية إلى تركيا فقد بلغت عام 1994 نحو 609 ملايين دولار ، و انخفضت إلى نحو 474 مليون دولار عام 1997. (311)

(305) انظر بالنسبة إلى الأرقام في الفترة 1980–1989، ايلكين، مرجع سابق، ص342، وبخصوص سنوات التسعينات Direction of Trade Statistics Year Book, 1998, P 443

(306) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي ، 1998ص20.

(307) ايلكين، مرجع سابق، ص342.

(308) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص20.

(309) الجلبي، آفاق التعاون الاقتصادي العربي التركي، ص56.

(310) ايلكين، مرجع سابق، ص341

(311) Direction Statistics Year Book, 1998, P 443.

ب- آثار انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تزايد اهتمام تركيا بدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى والقوقاز(312)، فضلا عن استفادة تركيا من عقد اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في 1995/12/13 في زيادة حجم تجارتها مع دول الاتحاد(313). حيث نجد أن منذ منتصف التسعينات تزايدت تجارة تركيا خصوصا في مجال الصادرات مع دول الاتحاد الأوروبي وكومنولث الدول المستقلة، وخصوصا الجمهوريات الإسلامية الست حيث بلغت نسبة زيادة هذه الصادرات في الفترة من يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 1995 – يناير/كانون الثاني – شباط/فبراير 1996 نحو 8.6% إلى الدول الإسلامية (ضمنها الدول العربية)، مقارنة بـ 50.9% إلى كومنولث الدول المستقلة و 5.8% إلى الجمهوريات الإسلامية و5.2% إلى دول الاتحاد الأوروبي، مع ملاحظة أن الأخيرة استأثرت على نحو 11.1 مليار دولار بـ 51.3% من إجمالي صادرات تركيا ونحو 16.8 مليار دولار بـ 47.2% من إجمالي وارداتها عام1995(314). إذن على الرغم من تنوع النشاط الاقتصادي التركي إلا أن علاقاتها الاقتصادية الرئيسية تتركز جغرافيا بدرجة كبيرة على دول الاتحاد الأوروبي. ويبقى هذا الأمر سواء إذا ما نجحت تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا(315).

6- على الرغم من الطرح السابق، إلا أنه يلاحظ وجود اهتمام تركيا مستمر بتطوير علاقات تجارية مع الدول العربية وما يبرز هذا الاهتمام هو :

أ- تمتع المنطقة بأهمية استراتيجية لتركيا سواء في تزويدها بنسبة كبيرة من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي أو في تصريف منتجاتها الزراعية والصناعية(316)، مستفيدة من عوامل القرب الجغرافي وخبرة الشركات التجارية التركية في أسواق المنطقة(317).

ب- لعب الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تحتله تركيا في ظهور دوائر / مجالات إقليمية متعددة أمام تحرك تركيا في علاقاتها السياسية والاقتصادية وهي : الدائرة الأوروبية، والدائرة الآسيوية، ودائرة البحر الأسود والبلقان، والدائرة الشرق أوسطية، والدائرة الإسلامية وغيرها. ويمكن القول، بأن هذا التعدد أمام الفعل التركي لا يتعارض واعتقاد صانعي القرار في تركيا بأن اندماج بلادهم في الدائرة الأوروبية يشكل الغاية والهدف النهائي الأعلى لهم بالرغم من تعثر هذا المسار . وتهدف تركيا إلى الاستفادة من

(312) أنظر احمد النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ص346-348.

(313) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول:القلق الهوية و صراع الخيارات ، رياض الريس للكتب و النشر ، بيروت،1997، ص172.

(314) Direction Statistics Year Book, 1998, P442.

(315) سيما كلايجوغلو، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الأوروبي ،في العرب و الأتراك الاقتصاد و الأمن الإقليمي ، تحرير و تقديم علي اومليل ، ترجمة فاتن علي البستاني ، منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية الدولية ، عمان ، 1996 ،، ص32،44.

(316) لبكي، مرجع سابق، ص131، وأيضا سيما، مرجع سابق، ص37.

(317) سيما، مرجع سابق، ص30.

علاقاتها الاقتصادية المتنوعة في هذه الدوائر في سبيل تعزيز موقعها إزاء مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي(318).

وفي هذا السياق يمكن وضع عدد من المؤشرات للتدليل على اهتمام تركيا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية منها :

أ- الموقف التركي من الحظر الاقتصادي على العراق :

شهدت سياسة تركيا إزاء العراق في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تغيرا كبيرا تختلف عن موقفها الحازم ضد العراق خلال الحرب، حيث بدأت جهود واتصالات تركية منذ عام 1993 من أجل التوصل إلى اتفاق بين العراق والأمم المتحدة يقوم على تنفيذ العراق لقرارات الأخيرة(319). وقد عبرت تركيا رسميا عن استعدادها لإعادة تشغيل أنبوب النفط العراقي المار بأراضيها طبقا لقراري مجلس الأمن (706 و 712) على نحو يؤدي إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقي. وأكد مسؤول تركي بأن بلاده لم تعد تنتظر قرارا دوليا برفع الحصار عن العراق قبل أن تستأنف تجارتها مع الأخير(320).كما تكرر مطلبها إلى الأمم المتحدة بأن تعامل كالأردن وفقا للمادة 50 التي تتيح للدول المتضررة إقامة علاقات تجارية مع العراق.

وبدأت الأوساط السياسية التركية بما فيها الرئيس ديميريل بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق لما فيه مصلحة كبيرة لتركيا. ففي 1994/5/7 صرح ديميريل بعد مباحثات مع الرئيس مبارك في القاهرة بأن رأيه الشخصي " ضد فرض هذه العقوبات على العراق ولكن أعضاء المجتمع الدولي والتحالف الناشئ خلال حرب الخليج حساسون للغاية تجاه موقف العراق، وليسوا مستعدين لفعل شيء إزاء هذه العقوبات"(321). وترجم هذا الموقف برفض الحكومة التركية بإعادة السماح للطائرات الغربية باستخدام قواعدها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق في تشرين الأول / أكتوبر 1994. وجاء هذا الموقف لتحقيق مصالح تركيا الاقتصادية ومساعدتها في علاج مشاكلها الاقتصادية لاسيما في منطقة جنوب شرق الأناضول، فضلا عن أهمية عودة العراق في منع حدوث تطورات ما في المنطقة الشمالية تؤثر سلبا في المشكلة الكردية في تركيا وللحصول على تعويضات لخسائرها والتي تقدر بـ 20 مليار دولار حتى عام 1994(322). وفي إطار استئناف العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق قام وزراء أتراك خلال عامي 1994 و 1995 بزيارة العراق حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة فضلا عن استمرار المباحثات الفنية بين البلدين لإعادة تشغيل أنبوبي نقل وتصدير النفط العراقي عبر

(318) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص22.

(319) التقرير الاستراتيجي العربي 1993،مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 1994،ص142.

(320) النعيمي، الأسس الواقعية، ص347.

(321) معوض، واقع آفاق العلاقات المصرية التركية، في الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، تحرير عبد المنعم المشتط، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ، 1997،ص373.

(322) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص49-50.

تركيا. وقام وفد تجاري تركي بزيارة إلى بغداد في 1996/8/10 برئاسة أحمد كوجكو رئيس غرفة تجارة استانبول وضم الوفد 27 من رجال الأعمال الأتراك، وهي الزيارة الثانية التي يجريها رجال الأعمال إلى بغداد حيث سبقتها زيارة أخرى في شهر يوليو/تموز 1996. وفي 1996/8/11 قام وفد وزاري تركي بزيارة إلى بغداد، في خطوة تعبر عن تكامل التحركات الاقتصادية على الصعيدين الدولة والقطاع الخاص، للتباحث في كيفية استفادة تركيا من تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي يسمح للعراق بتصدير كمية من النفط بقيمة 5 مليارات دولار كل ستة أشهر بموجب قرار 986(323). وخلال زيارة الوفد الوزاري وقع الطرفان بروتوكولا للتعاون الاقتصادي ينص على تنشيط عملية التبادل التجاري و الاقتصادي في المجالات الزراعية والتجارية والنفطية والمالية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة. كما تم الاتفاق على تكثيف الجهود بين الجانبين في مجال إعادة اجتماعات اللجنة العراقية التركية المشتركة. وقد زاد حجم التجارة بين العراق وتركيا إلى ما يتراوح بين 300-500 مليون دولار خلال المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء" وحصول تركيا على 140 مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير نفط العراق عبر أنبوبي كركوك- يامورتاليك وحصولها على 18.61 مليون برميل بنسبة 15.5% من إجمالي ما صدره العراق من النفط(324).وجدير بالذكر أن العراق يصدر في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء المطبق منذ كانون الأول 1996حوالي 2,2 مليون برميل من النفط يوميا ينقل جزء كبير منه عبر أنبوب النفط في تركيا . ويربط هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله 986كيلومترا حقول النفط العراقية في كركوك بمرفأ جيهان التركي .

وأبرمت تركيا والعراق في ختام اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة بأنقرة في 1996/12/28 اتفاقا للتعاون الثنائي وتطويره في المجالات التجارية والصناعية وزار تركيا بموجب هذا الاتفاق في 1997/4/27 وفدا تجاريا عراقيا لبحث سبل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين. وافتتح في بغداد في 1997/5/16 معرض تجاري تركي بمشاركة 43 شركة تركية في قطاعات صناعة الأغذية والأدوية والتعدين والسيارات وغيرها، بغرض تشجيع التجارة مع العراق، فضلا عن وزيارة وزير الطاقة التركي للعراق في أيار/مايو 1997(325) ، و زيارة مستشار التجارة الخارجية التركي كورتشاد توزمان في تموز 2000 . و زيارة وزير النفط العراقي لأنقرة في 2001/7/25-على رغم رفض الولايات المتحدة و تحذيرها تركيا توسيع علاقاتها التجارية مع بغداد-اتفق الطرفين على افتتاح نقطة حدودية خلال سنة من الآن لإعادة تنشيط التجارة البينية حيث أصبحت البنية التحتية جاهزة لعودة العلاقات الاقتصادية تركيا مع العراق كما كانت عليه قبل 1990. توجد حاليا نقطة حدودية بين البلدين في الخابور حيث تمر الشاحنات التركية تحل 50الف طن من المازوت خارقة حظر الأمم المتحدة ، و تشكل نقطة العبور هذه مصدر عائدات مهما لجنوب شرق تركيا حيث توجد الأكثرية الكردية و تعويضا نسبيا عن الخسائر التي تكبدتها أنقرة بسبب الحظر. و صرح وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد أن العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما تشهد تطورا ملحوظا في كافة المجالات سواء في إطار مذكرة النفط مقابل الغذاء أو في إطار اتفاقيات التبادل التجاري المشترك بين البلدين ... ووصول حجم التبادل التجاري بين البلدين في النصف الثاني من عام 2001حوالي

(323) الأبعاد السياسية التحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، تقارير خاصة، القاهرة، 1996، ص2.
(324) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص29-30.
(325) المرجع نفسه، ص30.

3مليارات دولار. (326) وأعاد البلدان تسيير خط السكك الحديدية المتوقف منذ عام 1981 بين تركيا والعراق عبر سوريا والذي يبدأ من مدينة ماردين التركية ويمر عبر القامشلي السورية ليدخل العراق عبر مدينة ربيعة و منها إلى الموصل .

والملاحظ في هذا الصدد، تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا بشكل لا يتلاءم وتزايد احتجاجات العراق على العمليات العسكرية التركية المتكررة والتي تستهدف المناطق الشمالية من أراضيه، ودور تركيا في مراقبة منطقة الحظر الجوي بشمال العراق .ففي عقب عودة "طارق عزيز " إلى بغداد بعد لقائه المسؤولين الأتراك والتباحث حول "انجرليك" والشمال العراقي في آب/أغسطس 1998 قام الجيش التركي بغزوة جديدة للأراضي العراقية .

إلا أن العراق، في الواقع، مضطرا لقبول مثل هذه التطورات لا سيما وإن تركيا تشكل المنفذ الرئيسي سواء في تصدير النفط العراقي أو الحصول على معظم وارداته من السلع الأساسية في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء.

ب- تطور العلاقات التجارية بين تركيا ومصر(327):

حيث تعد هذه العلاقات بين البلدين على درجة من التطور سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. ففي ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة المصرية التركية وقع الطرفان بالقاهرة في 1996/10/4 اتفاقية تنص على زيادة حجم التجارة بينهما من 457 مليون دولار عام 1995 إلى ملياري دولار عام 1997 (وصلت بالفعل عام 1997 نحو 703 مليون فقط) واتفاقية أخرى لتشجيع المشروعات المشتركة بين القطاعين الخاص في البلدين وفي دول ثالثة، وزيادة وفد يضم 22 من رجال الأعمال الأتراك لمصر في الفترة 20-1997/3/23 لإجراء اتصالات مع نظرائهم المصريين بغرض تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين لتركيا في تموز/يوليو 1997 للمشاركة في اجتماع الدورة الرابعة لمجلس رجال الأعمال المصري التركي. وخلال زيارة ديميريل إلى مصر في يوليو 1999 تم مناقشة الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين(328).

جـ- العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي(329):

تولي تركيا اهتمام ملحوظا بدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، ولا سيما السعودية والكويت والإمارات، خصوصا وأن علاقة تركيا الاقتصادية مع هذه الدول منذ نهاية أزمة الخليج الثانية تعوضها بدرجة ما في مجالات التجارة والإنشاءات وغيرها عن خسارتها للسوق العراقية، ويعبر عن هذا الاهتمام تعدد زيارات المسؤولين

(326) الحياة ، العدد 14011، 2001/7/26، ص5.
(327) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية،ص22-23.
(328) جلال معوض، العرب وتركيا 1999، المؤتمر قومي العربي التاسع ،حالة الأمة العربية 2000، ص8.
(329) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص31.

ورجال الأعمال الأتراك. ومن ذلك زيارة الرئيس دميريل للكويت في تشرين الأول/أكتوبر 1997 والتي بحث خلالها عدة مسائل؛ كان من بينها العلاقات الثنائية بين البلدين وتقوية أواصرها في جميع الميادين. وفي حزيران/يونيو 1995 زار الكويت وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة باليم إريز رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية آنذاك، ووقع أريز خلال تلك الزيارة مع رئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتي على بروتوكول لتعزيز إسهام رجال الأعمال بالدولتين في دعم العلاقات الاقتصادية في مجالات التجارة والتعمير والاستثمار والسياحة وغيرها، وإعادتها إلى مستواها الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية، وأجرى الوفد أيضا مباحثات مع وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير التجارة والصناعة الكويتيين.

2- شركات المقاولات التركية :

يتسم نشاط شركات المقاولات والإنشاءات التركية في الدول العربية باتساع نطاقها الجغرافي في الفترة 1975-1988 ليشمل ما يزيد عن 10 دول عربية، باعتبارها السوق الرئيسية الخارجية لنشاطات هذه الشركات. وبلغت حصتها من إجمالي قيمة العقود الخارجية 97.8% في حزيران/يونيو 1988 ووصل إجمالي هذه العقود في التاريخ الأخير إلى 17276 مليون دولار. وكانت أعلى معدل لزيادة قيمة هذه العقود في الفترة 1980-1988، تحققت في السعودية بنسبة 54.5%، والإمارات بنسبة 45.7 % والعراق بنسبة 38.9 %(330). وبالمقارنة مع عام 1995، وصل إجمالي قيمة العقود التركية في الدول العربية إلى 140574 مليون دولار وأهمها في ليبيا 86932 مليون دولار بنسبة 62%، ثم السعودية 30416 مليون دولار بنسبة 22%، والعراق 11869 مليون دولار بنسبة 9%، وبدرجة أقل الكويت 487.8 مليون دولار بنسبة 3.5 %، والأردن 177.8 مليون دولار بنسبة 3.2% ووصل إجمالي العقود إلى 367 عقدا جلها في ليبيا بنسبة 70% ثم السعودية بنسبة16% ثم العراق 9.5% ، وبالتالي نجد تجمع أكبر عدد من الشركات التركية في كل من السعودية وليبيا والعراق، فقد بلغت نسبة هذه الشركات في الدول الثلاث عام 1989 ما يزيد على 85% من إجمالي عدد هذه الشركات العاملة في الخارج مقارنة بـ 94.6% وصلت هذه النسبة عام 1988(331). وتظهر استفادة تركيا من هذه الشركات في عدة مجالات منها ؛ التخفيف من حدة مشكلة البطالة بتوفيرها عملا لقرابة 200ألف عامل تركيا إضافة إلى توفر مصدرا مهما للعملات الأجنبية لدعم الاقتصاد التركي، إلى جانب زيادة الصادرات التركية إلى الدول العربية بفضل استخدام المقاولين الأتراك للسلع التركية في مشروعاتهم، وتصدير الخدمات التقنية التركية، إضافة إلى تطوير النظام المصرفي التركي(332). وفي نهاية الثمانينات بدأت شركات المقاولات التركية في الدول العربية تواجه تراجعا في نشاطاتها نتيجة انخفاض أسعار وعوائد النفط وأثر ذلك في تناقص الاستثمارات في قطاع الإنشاءات وغيره في هذه الدول، فضلا عن مشكلات تعاني منها الشركات التركية نفسها، بما يقلل إلى حد ما من مزايا تتمتع بها هذه الشركات منها أثر القرب الجغرافي لتركيا في خفض تكلفة النقل، والعلاقات التاريخية والثقافية المشتركة، واحتياج

(330) سيما، مرجع سابق، ص38.
(331) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، ص33-34.
(332) المرجع نفسه، ص35-38.

تركيا إلى النفط وأثره في إمكانية حصول شركاتها على استحقاقاتها في شكل نفط، فضلا عن انخفاض تكلفة أجور العمال والمهندسين والفنيين الأتراك مقارنة بنظرائهم الأوروبيين(333).

3- العمالة التركية :

ساعد ازدهار نشاطات شركات المقاولات التركية في الدول العربية على فتح سوق جديدة في هذه الدول للعمالة التركية التي كانت تنتشر تقليديا في دول أوروبا الغربية. وكانت أكثر الدول العربية جذبا للشركات التركية هي أكثر الدول جذبا لهذه العمالة وهي السعودية، والعراق، وليبيا(334). حيث حلت السعودية في المرتبة الأولى بين الدول العربية المستقبلة للعمال الأتراك في نيسان/أبريل 1989 بعدد 105 آلاف عامل بنسبة 73.4% من إجمالي عدد الأتراك العاملين بالدول العربية المقدرة بـ 142.987 عامل مقارنة بـ 22 ألف في ليبيا و3.290 ألف في العراق و 3 آلاف في الكويت. وقد بلغ متوسط من استقبلتهم الدول العربية الثلاث الأولى من هؤلاء العمال خلال الفترة1981-1988 نحو 45873 عاملا سنويا مقارنة بـ 1114 ألف عامل فقط لدول غرب أوروبا.والتي يبدو أنها بوصولها إلى مرحلة التشبع بالعمالة التركية لم تعد تجذب المزيد منهم بعد بلوغهم فيها 886.027 عاملا ويزدادون باحتساب أسرهم المصاحبة لهم إلى 2.110.210 أفراد في نيسان/أبريل 1989(335). وقد وصل عدد العمال الأتراك لعام 1992 في السعودية إلى 130 ألف عامل بزيادة 73%عن عام 1990 الذي وصل إلى 75 ألف عامل ، وفي ليبيا نحو 10 آلاف عامل بنسبة انخفاض عن عام 1990 تقدر بـ 80% ، و بلغ نصيبهما من إجمالي حوالات العمالة التركية في الخارج لعام 1992 بـ 1.300 مليون نحو 10.8%(336).

وقد بلغت متوسط التحويلات التركية في الفترة 1983-1995 من الدول العربية نحو 6 آلاف دولار سنويا مقارنا بـ 1800 دولار سنويا محولة من نظيره في الدول الأوروبية حيث قدرت في 1989 بحوالي 886.02 مليون بنسبة 27.3% من الإجمالي(337). وفي التسعينات زادت هذه التحويلات بين عامي 1990-1995 بنسبة 52% من 3325 مليون إلى 3500 مليون على التوالي، وانخفضت أبان أزمة الخليج الثانية بين عامي 1990و1991 بنسبة 15.2% وارتفعت بين عامي 1991 و1992 بنسبة 6.7% ، وانخفضت بين عامي 1992 و 1993 بنسبة 2.9% وبين عامي 1993و1994 بنسبة 10% وزادت بين عامي 1994و1995 بنسبة 33.2%(338).وفي عام 1995 قدرت تحويلات العمالة التركية في السعودية وليبيا ما يقرب من نصف مليار دولار من إجمالي تحويلات العاملين الأتراك في الخارج والبالغة 3327 مليون دولار وهو يمثل ما نسبة 15% من الإجمالي(339). وكانت

(333) انظر لبكي، مرجع سابق، ص140، ومعوض ، العلاقات الاقتصادية، ص44-45.
(334) لبكي، مرجع سابق، ص139.
(335) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص39.
(336) The Europa World Year Book. Europa Publications Limited, vol.II, 1993, P 2840
(337) السيد علي، والقريشي، مرجع سابق، ص210.
(338) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص40-41.
(339) التقرير الاستراتيجي العربي 1997، ص158.

العمالة التركية قد اتجهت إلى الانخفاض في نهاية الثمانينات والاتجاه نفسه بصدد عدد شركات المقاولات التركية في الدول العربية والتي تمثل قوة دافعة لزيادة العمالة التركية. ويعود هذا الانخفاض إلى أسباب منها : انخفاض سعر النفط وعوائده، استكمال المشروعات المنفذة، تأثير أزمة الخليج الثانية في الاقتصاديات الخليجية، تأثير الحظر الاقتصادي على العراق منذ عام1990 والحظر الجزئي المفروض على ليبيا منذ عام 1992، وتبني الدول الخليجية سياسات بهدف زيادة استخدام العمالة المحلية في القوة العاملة وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة عموما. وحسب البعض فإنه يقدر عدد العمالة التركية في الدول العربية عام 1998 يحدد بـ 145-160 آلف عامل(340).

وقد أبدت تركيا منذ بداية التسعينات اهتماما متزايدا بأسواق أخرى مثل الجمهوريات السوفيتية سابقا. فبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وفي مواكبة استقرار وثبات عدد العمالة التركية المهاجرة وأسرهم في دول أوروبا عند مستوى مليوني نسمة، وتباطؤ معدلات الهجرة التركية إلى الدول العربية النفطية، بدأت عملية هجرة جديدة للعمالة التركية باتجاه هذه الجمهوريات.العمال لدى شركات المقاولات التركية ويقدر عددهم حتى نهاية عام 1996 في روسيا فقط بنحو 30 ألف عامل (341). إلا أنه يوجد اعتبارات وصعوبات تحول دول احتمال تطور أو توسع أسواق هذه الجمهوريات في المستقبل فإضافة إلى محدودية فرص العمل والنشاط بالمقارنة مع المنطقة العربية، واختلاف القدرات المالية للطرفين، تبرز مشكلات أخرى كتلك المتعلقة بمعارضة روسيا للتحركات التركية في هذه الجمهوريات والتي ما تزال تعتبرها ضمن نطاقها الحيوي مما يفسر معارضة موسكو لأي محاولة تركية لاختراق هذه الجمهوريات. وبالتالي فمن المتوقع أن يشهد المستقبل المنظور استمرار اهتمام تركيا بالمنطقة كسوق رئيسي للعمالة والمقاولات التركيين.

4- الاستثمارات العربية في تركيا :

وما يلاحظ على هذه الاستثمارات أنها تشكل نسبة غير ضئيلة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا. رغم انخفاضها في التسعينات مقارنة بالثمانينات حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام 1987 نحو 536,49 مليون دولار ، منها 24,22 مليونا من الدول العربية أي بنسبة 4,51% من الإجمالي ، و ارتفعت عام 1992 إلى إجمالي قدره 1819,90 مليون دولار ، منها نحو 106,50 ملايين من الدول العربية ، أي بنسبة 5,85% من الإجمالي(342) . ووصلت نسبتها عام 1997 إلى 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة(343). ونجد أن القيمة المتراكمة لهذه الاستثمارات في الفترة 1985-1992 بلغت 464.25 مليون دولار بنسبة 5.19% من إجمالي القيمة المتراكمة للاستثمارات الأجنبية في تركيا. ورغم زيادة قيمة الاستثمارات العربية عامي 1992،1991 بنسبة 17.2% من 90.5 مليون دولار إلى 106.5 مليون، ما تزال دون الحجم

(340) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص44.
(341) المرجع نفسه، ص47.
(342) عوني السبعاوي و عبدالجبار النعيمي، العلاقات الخليجية التركية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي،200، ص38.
(343) هيل ، مرجع سابق ، ص11.

المأمول من جانب تركيا والتي سادتها توقعات كبيرة عقب نهاية حرب الخليج الثانية بشأن تحويل مدينة استانبول إلى العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية وتحديدا الخليجية منها(344). ولهذا تتواصل الجهود المبذولة من المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك لزيادة هذه الاستثمارات، وفي هذا السياق حرص وفد رجال الأعمال الأتراك إبان زيارته للكويت في حزيران/يونيو 1995 على طرح إمكانية قيام رجال عمال الدولتين بمشروعات مشتركة ودعوة رجال المال والأعمال الكويتيين إلى الاستثمار في تركيا، خصوصا في مشروع برنامج الخصخصة(345).

وقد بلغت قيمة استثمارات الدول الخليجية المتراكمة في تركيا خلال الفترة 1985-1992 284.35 مليون دولار بنسبة 61.25% من مجموع الاستثمارات العربية وبنسبة 3.18% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا(346). وقدر في عام 1994 عدد المشروعات التي يساهم فيها مستثمرون من منطقة الشرق الأوسط بنحو 600 مشروعا متنوعا، وتأتي إيران في مقدمتها بـ 204 مشروعا، تليها سوريا بـ 96 مشروعا، والسعودية بـ 58 مشروعا، ولبنان بـ 42 مشروعا، والعراق بـ 36 مشروعا، والأردن بـ 30 مشروعا(347).

وتتصف حجم الاستثمارات التركية في الدول العربية بالانخفاض مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في تركيا. حيث لم يتجاوز الأول حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر 1989 مبلغ 16.959.236 دولار منها 15 مليون دولار في البحرين (قطاع مصرفي) و 1.292.570 دولار في الأردن (صناعة الزجاج) و 166 ألف دولار في السعودية (مقاولات) و 500 ألف دولار في تونس (صناعات جلدية وقطاع مصرفي) (348). وبمقارنة هذا الحجم المتراكم لهذه الاستثمارات حتى نهاية عام 1989 بحجم الاستثمارات العربية في تركيا لنفس العام وقدره 61.4 مليون دولار يتضح أن الأول شكل نسبة 27.62% فقط من الثاني. ولم تطرأ زيادة كبيرة على هذه الاستثمارات التركية خلال التسعينات. (349)

5- المنح والمعونات العربية لتركيا :

حظيت تركيا بقروض و مساعدات مالية عربية كبيرة ، وكان معظم هذه القروض ذا أجل طويل ؛ إذ بلغ حجم القروض التي منحتها دول الخليج العربية لتركيا في الفترة 1977-1990 نحو 2,821 مليار دولار. (350)

---

(344) أنظر، جلال معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،في مصر وأمن الخليج ، تحرير مصطفى علوي، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1994، ص207-213.

(345) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص52.

(346) المرجع نفسه.

(347) سيما، مرجع سابق، ص38.

(348) ايكين ، مرجع سابق ، ص 51.

(349) معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، ص 54.

(350) السيد علي، والقريشي، مرجع سابق، ص209.

وبغية تعويضها عن خسائرها الاقتصادية الناشئة عن أزمة الخليج الثانية ولفرض الحظر الاقتصادي على العراق منذ آب/أغسطس 1990، حصلت تركيا على منح و هبات تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار ؛ منها 1,2 مليار دولار من الكويت ، و 100 مليون دولار من الإمارات ، و نفط من السعودية بقيمة 1,36 مليار دولار ، و الباقي من دول مجموعة التنسيق المالي لازمة الخليج التي شكلها البنك الدولي تعويضا عن خسائر تركيا التي تقدر بنحو 300 مليون دولار سنويا ، كانت تحصل عليها كرسوم عبور للنفط العراقي عبر أراضيها ، إلى جانب نفقات نفطية تقدر بنحو 1,5 مليار دولار ، فضلا عن توقف تحويلات العاملين الأتراك في كل من العراق و الكويت التي قدرت نحو 170 مليون دولار.من جانب آخر قررت الكويت و السعودية عام 1993 تقديم منحة إلى تركيا ، تبلغ نحو ملياري دولار تسدد على مدى خمس سنوات. (351)

6- التعاون في مجال التصنيع :

إضافة إلى المشروعات الصناعية المشتركة بين تركيا وبعض الدول العربية، اتجهت تركيا إلى توسيع نطاق تعاونها مع بعض هذه الدول ليشمل أيضا الصناعات الدفاعية أو الحصول على دعم لبرنامج الصناعات الدفاعية التركية سواء اتخذ ذلك شكل الدعم المالي حيث تدعم ثلاثة دول خليجية مشروع إنتاج طائرات (أف-16) في تركيا بـ 3.5مليار دولار، منها مليار دولار من السعودية ومليار دولار من الكويت ونصف مليار من الإمارات ،أو شكل شراء بعض منتجات هذه الصناعات كاتفاق تركيا ومصر في نيسان /أبريل 1991على شراء الأخيرة،خلال الفترة (1992-1995) 46 طائرة من هذا الطراز قيمتها 1.3 مليار دولار تمول عن طريق القروض العسكرية الأمريكية لمصر(352). ويتوقع مستقبلا تزايد اهتمام تركيا بالتعاون مع الدول العربية في مجال التصنيع العسكري(353) ، لما يمثله ذلك المجال من أهمية حيوية لتركيا لا تنبع فحسب من اعتبارات اقتصادية بحتة كتوفير فرص عمل جديدة للعاملين في هذا المجال أو الحصول على عائدات كبيرة من تصدير السلاح، ولكن أيضا من اعتبارات أمنية واستراتيجية ترتبط بأهمية هذا البرنامج في تحديث القدرات الدفاعية التركية.

7- التعاون في مجال الطاقة :

(351) عوني السبعاوي و عبدالجبار النعيمي، مرجع سابق،ص38-39. ومعوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص236.

(352) معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص342-343.وقد وقعت الجزائر عام 1995 اتفاقية لشراء 700 عربة قتال خفيفة طراز سكوربيون

تم تسليمها عام 1996 ، كما وقعت الأردن عام 1997 اتفاقية لشراء طائرتي نقل عسكرية طراز CN-235 على أن يتم التسليم عام 2001 ، كما وقعت الإمارات عام 1997 اتفاقية لشراء 136 حاملات جنود مدرعة طراز M-113 و تم تسليمها عام 1999. انظر وائل بركات ، صفقات السلاح

في منطقة الشرق الأوسط (1999-2000) ، السياسة الدولية ، العدد 140 ، أبريل/ نيسان 2000 ، ص 222، 226،224.

(353) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص141.

تعد حاجة تركيا الماسة إلى الطاقة من أهم المعضلات التي يعانيها الاقتصاد التركي ،لأن ما تملكه من إمكانيات لإنتاج جزء من مصادر الطاقة ما يزال في حدود متواضعة (354). و ترجع أسباب تفاقم ذلك إلى النمو الكبير في عـــدد السكان الذي بلغ حوالي 62مليون نسمة عام 1996 و يتوقع أن يصل إلى 93مليون نسمة عـــام 2025 (355)، إلى جانب توجه تركيا في عقد الثمانينات إلى إجراء تغييرات هيكلية في اقتصادها لصالح قطاع الصناعة الذي يقـــوم على أساس نفطي (356).

و إزاء ذلك فقد تضاعفت واردات تركيا من النفط ؛ فبعد أن كانت النسبة عام 1970بحدود 7,8% من إجمـــالي الواردات ، أصبحت عام 1989 نحو 37 % من إجمالي الواردات و عام 1991 ارتفعت إلى نحو 58,7% مـــن إجمالي الواردات ، ووصلت قيمة الاستيراد من النفط عام 1994 إلى 2.780 مليار دولار. و 4.867 مليار دولار عام 1995(357) . وتبقى هذه النسبة كبيرة ومكلفة أمام توقع ارتفاع استهلاك تركيا من الطاقة من 73 مليون طن مكافئ عام 1988 وبعجز مقداره 52 % إلى 186 مليون طن مكافئ عام 2010 و أن العجز المحلـــي مـــن إجمالي الطاقة المطلوبة سينخفض إلى نحو 40% عام 2001، أي أن حجم الفجوة من الطاقة سيتسع إلى نحو 60% عام 2010، و ستشكل حصة النفط الخام من قيمة الأخيرة نحو 56% من حجم هذه الفجوة في العام نفسه (358). الأمر الذي يعني بقاء تركيا دولة مستوردة لمصادر الطاقة في المستقبل رغم ما تعوله على الطاقة الكهربائية مـــن آمال و طموحات ، من خلال إقامة المشروعات المائية الضخمة في جنوب شرقي تركيا. وعلى اثر انـــدلاع أزمـــة الخليج الثانية و توقف تصدير النفط العراقي إلى تركيا(الذي اعتمدت عليه تركيا بشكل واسع) قامت الســـعودية بسد الاحتياجات التركية من النفط ، و كان معظمها على شكل هبات ، أو بأسعار مخفضة جدا ، بسبب موقفها من تلك الحرب.

في مقابل وفرة مصادر الطاقة وإنتاجها في المنطقة العربية وتحديداً النفط، ومعاناة دولها من عجز مائي مرشح للتفاقم مستقبلاً، تتمتع تركيا بوفرة مائية كبيرة مصحوبة بفقر في الطاقة باستثناء الطاقة الكهربائية. وهكذا أخذت فكرة قيام تعاون أو اعتماد متبادل بين الجانبين يطلب بإلحاح من الجانب التركي، ولا سيما في إطار المقايضة بين النفط والمياه، ولكن لاعتبارات عديدة تلاقي هذه الفكرة الرفض من الجانب العربي. حيث نجد أن العلاقات في مجال الطاقـــة ذات طبيعة تعاونية معبرة عن نوع من الاعتماد المتبادل والمصالح المتبادلة سواء في إطار الأوضاع والمشـــروعات القائمـــة ضمن هذه العلاقات (نقل وتصدير النفط العراق عبر تركيا، واستيراد الأخيرة للنفط والغاز الطبيعي مـــن الـــدول العربية) أو في إطار مشروعات مستقبلية يجري العمل حالياً في تنفيذها (تصدير الغاز الطبيعي المصـــري إلى تركيـــا، ومشروع الربط الكهربائي بين الأخيرة ودول المشرق العربي)، أما العلاقات المائية التركية والعربية (التعاون المـــائي)

---

(354) مصطفى كامل محمد ،تركيا القدرة و التوجه و الدور ، كراسات استراتيجية ، السنة 6، العدد 47، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،1996 ،ص3 .

(355) حول مصادر النفط في تركيا انظر ،مجلة قضايا دولية ، العدد، 20،282آيار/مايو1995 ص9.و العدد290، 24 تموز /يوليو 1995ص10.

(356) عبد الخالق عبدالله ، الوطن العربي و مستقبل العلاقات مع دول الجوار ، شؤون عربية ، العدد آذار/مارس 1998، ص 94.

(357) الأرقام تم استنتاجها من جدول إحصائي في معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 321.

(358) عبد المنعم السيد والقريشي، مرجع سابق، ص 201.

فتغلب عليها الطبيعة الصراعية ، سواء ارتبطت بعلاقات ومشكلات قائمة بالفعل(مشكلة مياه الفرات)أو ارتبطت مستقبلاً بمشروع مياه السلام التركي(359).

وما يعنينا في هذا السياق هو دور مجال الطاقة ومواردها في التأثير على السلوك التركي تجاه المنظمة حيث نجد في الفترة 1991–1995، بأن الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها في تركيا بلغت 112.1 مليون طن من مكافئات النفط، وبلغت وارداتها 121.9مليون طن وزادت قيمة وارداتها النفطية من 2455.1 ملايين دولار عام 1989 إلى 3290.5 مليون دولار عام 1995(360).

وفي مجال الطاقة الكهربائية،نجد ان محطات الطاقة الكهرومائية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في تركيا، حيث بلغت 44% عام 1994.وقد زادت صادرات تركيا من الطاقة الكهربائية والتي اعتبرت ابتداء من عام 1989 دولة مصدرة لهذه الطاقة(361)بين عامي 1993 و 1995 من 0.1 مليون طن من مكافئات النفط إلى 0.2 مليون. وفي عام 1995 بلغت نسبة الطاقة الكهربائية إلى إجمالي استهلاك أنواع الطاقة 4.6% مقابل 44.9% للنفط و 8.2% للغاز الطبيعي و 2837% للفحم و 3.6% للمصادر الأخرى(362).

ومن المعلوم أن النفط والغاز الطبيعي يشكلان أهم الواردات التركية من المنطقة، حيث بلغت قيمة وارداتها النفطية لعام 1991 نحو 1.541 مليار دولار، ارتفعت إلى 1.711 مليار دولار عام 1992(363). وفي عام 1994 بلغ استيراد النفط 84% من حجم إجمالي وارداتها في الوقت الذي بلغ فيه فائض الطاقة الكهربائية في تركيا عام 1995 ما يعادل مليوني طن من مكافئات النفط(364)ويتوقع زيادة هذا الفائض في السنوات القليلة القادمة مع قرب اكتمال سدود ومحطات "جاب" عام 2025 فضلاً عن أن تركيا أعلنت عن مناقصة في كانون الأول /ديسمبر 1996 لإقامة محطة نووية للطاقة الكهربائية قرب ميناء مرسين بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار، وستنتج عند اكتمالها عام 2005 لا يقل عن 1400 ميغا واط / ساعة من الكهرباء(365).

أ– مشروع الربط الكهربائي بين تركيا ودول المشرق العربي (366):

(359) طارق المجذوب، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ص198-201.

(360) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص63.

(361) على احسان باغيش، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995 ، ص171.

(362) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، جدول رقم (26) ص115.

(363) أنظر تعقيب جهاد الزين، على ورقة النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، ص361-362.

(364) أنظر، معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، جدول رقم (27)، ص120.

(365) المرجع نفسه، ص79.

(366) أنظر بهذا الخصوص، المجذوب، مرجع سابق، ص 188-190، ومعوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص76-81،ولبكي، مرجع سابق، ص130.

في مواكبة اقتراحها تنفيذ مشروعها المائي الإقليمي "مياه السلام" اقترحت تركيا في نهاية الثمانينات مشروع ربط شبكات الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر. واستضافت أنقرة الجولة الأولى من مباحثات وزراء الدول المعنية في 16-1989/1/17. وجرى التوقيع على اتفاقية بهذا الخصوص في عمان 1993/6/14.

ويدعو هذا المشروع إلى تبادل الطاقة الكهربائية بين ست دول مختلفة من حيث إنتاجها واستهلاكها من هذه الطاقة ومن حيث نصيب هذه الدول ضمن إجمالي استهلاك الطاقة.ويتكلف المشروع حوالي 1.2 مليار دولار هم في تغطيتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، وتوفر الدول المعنية التمويل الباقي غير المشمول بالقروض.

ويتضمن المشروع في مرحلته الأولى ربط الشبكتين المصرية والأردنية وربط الشبكتين السورية والأردنية بطول 100كلم والشبكتين السورية واللبنانية، وربط شبكات الدول العربية الثلاث الأخيرة بتركيا، أما المرحلة الثانية، فتتضمن ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من بغداد حتى زاخو على الحدود، ثم تصل الشبكة المشتركة إلى أنقرة وتلتقي الخط المصري قرب استانبول. وقد تم ربط الشبكتين المصرية والأردنية بالفعل في شهر مارس /آذار 1999 بتكلفة 160 مليون دولار قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إذن إضافة إلى انضمام لبنان إلى هذا المشروع عام 1996، فقد تنضم إليه مستقبلاً بعض أو كل الدول الخليجية، والتي حددت منها بعض المصادر التركية في نيسان /ابريل1989 وهي؛ السعودية، الكويت ، الإمارات. ويقدم هذا المشروع عدد من المزايا المتوازنة نسبياً للدول المعنية وهي(367):

1- تأمين مصدر بديل للطاقة في حالة حدوث أعطال تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي،وكذلك في حالة عدم قدرة محطات توليد الكهرباء على توفير الحاجة القصوى للاستهلاك،حيث تقدر الخسارة الناشئة عن هذه الأعطال بدولار واحد لكل كيلو واط/ساعة مقابل 7 سنتات لتوليد 1 كيلو واط/ساعة من الكهرباء، مما يعني أن تكلفة استيراد الكهرباء قد تكون أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.

2- التوفير في تكاليف تجهيز وصيانة محطات الطاقة الاحتياطية؛ ذلك أن الاختلاف بين الدول المعنية بالمشروع في الأوقات الاستثنائية لوصول حجم الحاجة والطلب على الكهرباء إلى الحد الأقصى يتيح للطرف الأقل حاجة توفير الحاجة القصوى للطرف الآخر خلال هذه الأوقات بتكلفة أدنى من تكلفة تشغيل المحطات الاحتياطية، والأخيرة أعلى تكلفة في تشغيلها مقارنة بالمحطات العادية الكبيرة.

3- إتاحة الفرصة للدول ذات الفائض (تركيا)، كي تحصل على عوائد من بيع وتصدير فائضها الكهربائي إلى دول المشروع ذات العجز.

(367) المجذوب، مرجع سابق، ص191.

9- تركيا ومشروعات استيراد الغاز الطبيعي (368):

تتعلق هذه المشروعات بكل من الجزائر ومصر وقطر وإيران. فضلا عن اتفاقين مبرمين بين تركيا وكل من العراق واليمن.و تبتغي تركيا من هذه المشروعات غايتين؛ الأولى تتعلق بتنويع مصادر إمدادها بالطاقة التي يزداد الطلب المحلي عليها بنسبة تتراوح بين 11-12% سنويا؛ وذلك عن طريق زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، والمتوقع- طبقا لتقدير وزارة الطاقة التركية- زيادة الطلب عليه إلى ما يتراوح بين 30-35 مليار م3 سنويا عام 2010 مقارنة بـ 8-9 مليارات عام 1996. حيث وصل حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة 1991-1995 إلى 23.1 مليون طن مكافئ للنفط. أما الغاية الأخرى فترتبط بطموح تركيا وتطلعها إلى التحول إلى مركز عالمي لنقل وتصدير الغاز -والنفط- عبر موانيها على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سينطبق بوجه خاص على المشروع التركي-العراقي في حالة تنفيذه. ويمكن عرض أبرز جوانب هذه المشروعات :

1- الجزائر: تستورد منها تركيا 3 مليارات م3 سنويا من الغاز المسال لمدة 20عاما ابتداء من عام1994.

2- قطر : ستبدأ اعتبارا من منتصف عام 1998 أو بداية عام 1999 في تزويد تركيا بـ 2 مليار م3 سنويا من الغاز الطبيعي المسال.

3- مصر : بعد تعذر تنفيذ ما يسمى"بأنبوب السلام" لنقل وتصدير الغاز الطبيعي المصري عبر غزة إلى إسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا بسبب جمود عملية السلام، تم التوقيع في "القاهرة" في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1996 على اتفاق بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بوتاشي التركية وشركة أموكو الأمريكية لتصدير 10 مليارات م3 سنويا من الغاز الطبيعي المصري المسال والمنتج من حقول دلتا النيل إلى تركيا ابتداء من عام 2010. واتفقت الشركات الثلاث المصرية والتركية والأمريكية في 14 تموز/يوليو 1997 على اختيار مصرف سيتي بنك ليكون المستشار المالي للمشروع، وذلك في مواكبة استمرار المباحثات بينهما بشأن تفصيلات مبيعات هذا الغاز لتركيا.

4- العراق : تم التوقيع في بغداد في 10 أيار/مايو 1997، خلال زيارة وزير الطاقة التركي للعاصمة العراقية، على اتفاق لنقل وتصدير الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا عبر أنبوب طوله 1300 كم وكلفته 2.5 مليار دولار وطاقته في المرحلة الأولى تتراوح بين 4.3 آلاف م3 سنويا من الغاز قابلة للزيادة في مرحلة لاحقة إلى 10 مليارات م3 سنويا. و في زيارة وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد لأنقرة في 2001/7/25 اتفق الطرفين على مشروع مد أنبوب للغاز من كركوك إلى جنوب شرقي تركيا كمرحلة أولى لتصدير 11 مليار متر مكعب سنويا و ليتصل مستقبلا بخط الربط الأوروبي سنة 2010 بالغاز الطبيعي .ودراسة إنشاء أنبوب نفط آخر من حقول النفط العراقية

(368) أنظر، معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص80-81، 122-123 ، ونضال الليثي، "بعد مشاريع مشتركة مع إيران وروسيا ومصر، تركيا تخطط لربط إمدادات الغاز القطري والعراقي إلى الأسواق الدولية"، الحياة، 12531، 1997/6/21، ص12.

إلى موانئ تركيا على البحر الأبيض المتوسط يضاف إلى الأنبوب السابق لمضاعفة تصدير كميات النفط العراقي عبر تركيا مستقبلا. (369)

5- اليمن : عقدت تركيا عام 1997 اتفاقا مع اليمن لاستيراد الغاز الطبيعي منه حال بدء إنتاجه مطلع القرن المقبل. وتبلغ احتياطات اليمن المؤكدة من الغاز في نهاية عام 1994 481 مليار م3.

10- التعاون في مجال السياحة (370):

يساهم السياح العرب بدور كبير نسبيا في تطور صناعة السياحة التركية وزيادة عوائدها التي تشكل بندا رئيسيا في ميزان المدفوعات التركي، حيث زادت في الفترة 1987-1990 بنسبة 87.1% من 1.721 مليار دولار إلى 3.220 مليار وبنسبة 34.2% خلال الفترة 1990-1994حيث بلغت في الأخير 4.321 مليارات دولار، وارتفعت في عامي 1995و1996 بنسبة 13.9% من 4.975 إلى 5.650 مليارات دولار، وبلغت 828 مليون دولار في كانون الثاني/يناير – آذار /مارس 1997. ومع مراعاة أثر أزمة الخليج الثانية في حركة السياحة إلى تركيا، يتضح أن إجمالي السياح العرب إلى تركيا قد بلغ عام 1990 نحو 88705 بنسبة 6.07% من الإجمالي و 63095 بنسبة 4.28% من الإجمالي عام 1991 وقد احتلت سوريا المرتبة الأولى من الدول العربية بنسبة 42,9% مقابل 11% لليبيا و 9.2% لتونس و 7.69% للدول الخليجية و 5.9% للجزائر و 5.8% للأردن و 4.5% لمصر و 4.4% للبنان.

وبالرجوع إلى مصادر إحصائية، يمكن تقدير عدد السياح العرب في تركيا عام 1995 بنحو 446.6 ألفا من إجمالي عدد السائحين البالغ 7.7مليون. ويصل حجم الإسهام العربي في عوائد السياحة لنفس العام حوالي 228.504 مليون دولار من إجمالي يقدر بـ 4.975 مليار وطبقا لتقدير منظمة السياحة العالمية، يتوقع وصول إجمالي عدد السياح في تركيا إلى 15 مليون عام 2000، سيكون منهم حوالي 870 ألفا من العرب. ويتوقع وصول الإسهام العربي لنفس العام إلى حوالي 615.09 مليون دولار من إجمالي العوائد السياحية المقدرة بـ 10.6 مليار دولار.

و يمكن القول بأن تركيا نجحت في إطار سياستها نحو المنطقة في "تحييد" علاقاتها الاقتصادية عما تثيره سياستها من توتر في العلاقات السياسية. بمعنى انه لا يقترن ما تلحقه هذه السياسة من آثار سلبية (آنية أو مستقبلية) بالمصالح و الأمن القومي العربي ، بتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا و الدول العربية . خصوصا و أن هذه الدول تتمتع بأهمية استراتيجية لتركيا سواء في تزويدها بنسبة كبيرة من احتياجاتها من النفط و الغاز أو في تصريف منتجاتها الزراعية و الصناعية . ويلاحظ ذلك في تطور العلاقات الاقتصادية و التجارية بين تركيا و كل من مصر و العراق وسوريا بصورة لا تتلاءم و تزايد احتجاجات هذه الدول العربية على السياسة التركية ، بما يعكس عجز الجانب

(369) الحياة ، العدد 14011، 2001/7/26، ص5.
(370) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص81-83.

العربي عن توظيف هذه العلاقات الاقتصادية وما تحققه تركيا في ظلها من مزايا كوسيلة للتأثير في سياستها بصـــدد قضايا عديدة ذات حساسية كبيرة .

☒الفصل الرابع

الأمن القومي التركي و الشرق الأوسط

خلال حقبة الحرب الباردة تحكم الموقع الجغرافي لتركيا إلى حد بعيد بمفهوم الأمن القومي التركي ، و منذ أن انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام **1952** أصبحت السياسات الأمنية التركية منسجمة أساسا مع الاستراتيجيات الأمنية لهذا الحلف ، و حتى هذه الفترة لم تكن منطقة الشرق الأوسط تحتل أولويات في حسابات الأمن القومي التركي . و لن هذه العلاقات لم تكن عدائية كما لم تكن حميمة ، ظل الانتشار العسكري في مواجهة المنطقة ضئيلا للغاية (بالمقارنة مع الجبهات الأخرى) على امتداد عدة عقود من الزمن مما يعكس هذه الحقيقة.(371)

و بعد انتهاء الحرب الباردة ، لم تخرج تركيا بإحساس من الأمن و الطمأنينة . فقد قال وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين ، على سبيل المثال ، في عام **1993**" لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة ، و ذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي و الجيوستراتيجي الذي يضعها في اقل مناطق العالم استقرارا و أكثرها تقلبا و غموضا و من الممكن للأزمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا"(372)

لقد انعكست هذه التغيرات في الجغرافيا السياسية على الاستراتيجية الدفاعية التركية ، خاصة وأن النهج الاستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية يدفع بتركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها. و بعبارة أخرى " تظل الرؤية التركية الإقليمية غارقة في الشعور بوجود خطر دائم ، و الذي ازدادت حدته منذ انتهاء الحرب الباردة "(373) . و لا تنفصل منطقة الشرق الأوسط عن هذا النهج التركي.

تقليديا ، تعد تركيا دولة شرق أوسطية ، و مع انتهاء الحرب الباردة و أزمة الخليج الثانية اصبح أمن و استقرار تركيا مرتبطا بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط إلى حد القول " أن الأمن التركي لم يعد منفصلا عن الأمن في منطقة الشرق الأوسط "(**374**).و ضمن هذا المنظور ، ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه: (**375**)

- ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة.
- وإقليمي عبر الاهتمام بتوفر الأمن و الاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي كالصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية، والأصولية الإسلامية، وتكديس الأسلحة ، و الإرهاب)
- والتدخل الخارجي و التنافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط.

---

(371) Kemal Krisci , Post Cold-War Turkish Security and the Middle East, Journal of Middle East Review of Internatinal Affairs, Vol.1 , No.2,July ,1997,P2

(372) Malik Muftl ,Daring and Caution in Turkey Policy, Middle East Journal , Vol.52,No.1 , winter 1998.p033-34

(373) Malik Muftl, Op.Cit.p41-42

(374) Kemal Krisci , Op.Cit.p.2 and 4

(375) الكيلاني،تركيا و العرب ، دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز المارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية (**6**سس) ، ابو ظبي ، **1996**، ص**79**.

ورغم ما تعكسه العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من تأثير إيجابي في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من المنظور التركي ــ فيما يخص عدم إمكانية نشوب مواجهة عربية إسرائيلية وتطورها لتشمل دائرة أوسع ، فضلا عن غياب أية قوة مهيمنة أو أية دولة في المنطقة لها الرغبة أو القدرة في تهديد تركيا– كانت الاهتمامات/ التهديدات الإقليمية المتجددة (الأصولية الإسلامية، و الإرهاب، و أمن الحدود، و الحد من التسلح ..) والتي تنبع بالأساس من البيئة المحلية للمنطقة ،تجبر تركيا على أن لا تبقى غير مكترثة أو أن تتعامل معها من موقف انعزالي(376)

و يدرك المسؤولون الأتراك أن مشاركة تركيا في هذه الاهتمامات يأتي في إطار تصورهم لمكانتها الأمنية بوصفها جسراً (حلقة وصل) ومتراساً (للتصدي للأخطار ومشاركتها في احتوائها) في آن واحد في الشرق الأوسط ، وأن هذا التصور الأمني ليس قائم بذاته و إنما يأتي في إطار جهد دولي مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية(377). و تحرص تركيا أن لا تذهب تلك المشاركة إلى حد التدخل والهيمنة والتأثير بل إلى التشاور والتعاون في المصالح و القضايا ذات الاهتمام المشترك، باعتبار أنها ليست مرغمة بل أن لها الرغبة في ذلك، و أن افضل وسيلة لضمان أمن تركيا يكون في بناء جو من الثقة المتبادلة مع كافة الدول المجاورة(378) .

وتكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من الدول المجاورة نفسها(سوريا و إيران و العراق) أو أن تستخدم أراضيها –لتكون ممرا – بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمن التركي عبر استغلال القضية الكردية، والتي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية مع المنطقة(379)

و في المقابل ، تجد تركيا نفسها بوضع حرج ، لاسيما و أنها لا تدخل في علاقات ودية مع دول الجوار الجغرافي نتيجة مواريث تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية . إضافة إلى أن الحدود المشتركة بين تركيا و دول المنطقة تشكل نحو **60%** من أجمالي حدودها البالغة **2753**كلم. (380) و تتميز هذه الدول بخصوصية معينة ، فلا تملك تركيا ميزة استراتيجية بالنسبة للسكان ولمساحة الأرض حيال إيران، وهي أضعف عسكريا من حيث الصواريخ والأسلحة غير التقليدية من سوريا. ومن وجهة نظر تركيا، فإن لهذه الدول طموحات إقليمية قيادية (وإن اضمحلت بالنسبة للعراق)، وأنها منتجة رئيسية للنفط، ولها إمكانيات زراعية كبيرة، كما أن عدد السكان في كل منها كبير بالمقياس الإقليمي(381).

---

(376) شادي اورغوفنتش، الأمن التركي و الشرق الأوسط ، الدراسات الفلسطينية ، العدد **26** ، ربيع **1996**، ص**104،102**.

(377) المرجع نفسه، ص**103**.

(378) سعد ناجي جواد و منعم صاحي حسني ، الأمن التركي بين مهمتين ، السياسة الدولية ، العدد **116**، إبريل **1994**، ص**46**.

(379) الشاذلي، قضية تركيا أزمة الهوية، ص**51**.

(380) Turkey, 1988. Edited by Teoman Fehim. Ankara: General Directorate of press and Information, 1988, p.1-2

(381) فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري،دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث،دمشق ،ص **62 – 64**.

و يزداد القلق الأمني لتركيا خصوصا مع امتلاك سوريا و إيران أسلحة معقدة و صواريخ ارض ــ ارض قادرة على إحداث دمار شامل، و تشير التقارير و الدراسات التركية إلى أن المنشآت التركية و المراكز السكانية و السدود و محطات الطاقة و القواعد الجوية و المقرات العسكرية تقع في مرمى هذه الأسلحة(382) .

العراق و سوريا

و على العموم ، يعتبر المخططون الاستراتيجيون الأتراك سوريا و العراق المصدر الأساسي للتهديد الخارجي في منطقة الشرق الأوسط لا سيما سوريا التي تدخل معها في مشاحنات غير ذات جدوى و التي من المحتمل أن تتحول إلى صراع مسلح .

حيث تعارض سوريا بناء السدود التركية على مجرى نهر الفرات و روافده ، كجزء من مشروع الغاب، و التي خفضت ــ حسب السوريون ــ تدفق المياه بقدر كبير إلى سوريا . و تطالب سوريا و منذ فترة طويلة باسترجاع لواء الاسكندرون الذي لم تتنازل دمشق عن اصله العربي السوري ، إلا أن فقدان اللواء بالنسبة لسوريا كدولة تطمح أن تكون دولة إقليمية هو إثبات دائم على هيمنة القوة التركية. و تذهب القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية إلى اتهام سوريا بالارتباط مع حزب العمال الكردستاني **PKK** ، واعتبارها القوة الأساسية المحرضة و الداعمة لعمليات الحزب منذ بداية شنها عام **1984** عن طريق إيواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان (383). ولذا باتت مسألة أمن الحدود إلى جانب المياه، من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات.

كما شكلت العلاقات بين سوريا و اليونان عاملا مؤثرا في رؤية تركيا إلى سوريا كعامل تهديد أمني ، لاسيما و أن تركيا ترى في اليونان عدوا تقليديا لها على الرغم من عضويتهما في حلف الأطلسي. و كانت زيارة وزير الخارجية السوري لأثينا **1995/10/30** مناسبة لصدور تصريحات يونانية تؤكد على موافقة سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية ، في حين أكدت سوريا أن علاقاتها مع اليونان محددة الأهداف و أن سوريا لا تسمح لأي جهة باستخدام أراضيها، " و في حالة و جود اتفاق كهذا بين سوريا و اليونان فإن الأقمار الصناعية تكشفه و تكشف حركة أية طائرة يونانية لدى انطلاقها من أي ارض سورية"(384) . و حسب الأتراك فإن ذلك قد اظهر الشراكة الاستراتيجية التي بدأت تكمن بين الدولتين بدءا من عام **1990** (385). الأمر الذي دفع دبلوماسي تركي متقاعد إلى القول بان على تركيا أن تضع استراتيجية لخوض معركتين و نصف المعركة : ضد اليونان و ضد سوريا و ضد

---

(382) Kemal Krisci , Op.Cit.p4.

383) معوض، صناعة القرار في تركيا، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998، ص198.

(384) الكيلاني ، مرجع سابق ، ص **82**.

(385) Malik Muftl, Op.Cit, p .35

حزب العمال الكردستاني P KK (386) . و يبدو أن التصعيد المتكرر بين تركيا وسوريا على تلك الخلفية قد خفت حدتها بصورة واضحة بعد إبرام البروتوكول الأمني بين البلدين في تشرين الأول / سبتمبر 1998، وتجديده بإبرام اتفاقية أخرى في أيلول /سبتمبر 2001.

و في المقابل ، شكلت تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل حرب الخليج الثانية مصدر تهديد للأمن القومي التركي من وجهة نظر القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية ، ففي 1991/2/16 ذكر الرئيس اوزال " أن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه ، كان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران و الكويت و كان تصرفنا حكيما في مساندة القضاء على هذا التهديد و لهذا وافقنا على السماح لقوات أمريكية باستخدام قاعدة انجرليك "(387) .

وعلى الرغم من أن العراق ليس في وضع يسمح له بالتهديد العسكري لتركيا وعلى امتداد فترة طويلة مقبلة ، أثارت التطورات التي حصلت في العراق بعد الحرب قلق تركيا لاسيما إعلان الدولة الفدرالية الكردية في شمال العراق ، ومنع بغداد من فرض سلطتها المركزية على هذه المنطقة ،و الصدامات الدموية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق. وزاد من تخوفها محاولات حزب العمال الكردستاني PKK استغلال الفراغ الناشئ في الشمال العراقي لتأسيس قواعد له هناك ينطلق منها لشن هجمات داخل تركيا . و من منظور الأمن القومي التركي اتفق صانعو القرار الأتراك على اعتبار العراق في وضعه الراهن قد " اصبح مصدر القلق الأمني الأول ومركز الاستقطاب الرئيسي لسياسة تركيا الشرق أوسطية اعتباراً من انتهاء حرب الخليج " (388).

الأصولية الإسلامية

من جهة أخرى ، تمثل انتشار مظاهر الأصولية الإسلامية و نشاطات الجماعات الإسلامية في دول الشرق الأوسط إحدى التحديات التي تواجه الأمن و الاستقرار الإقليمي في المنطقة على المستوى العام في ظل معطيات النظام الدولي الراهن. و تمثل هذه المظاهر و النشاطات إحدى القضايا المشتركة التي تجمع تركيا مع المنطقة . و رغم أن تركيا توصف بأنها ذات نمط ديمقراطي قادرة على استيعاب الإسلاميين في إطاره ، تنظر النخبة العلمانية الحاكمة و المؤسسة العسكرية بعين الريبة و الشك إلى انتشار مظاهر الصحوة الإسلامية / الدينية التركية ، و ذهبت إلى محاربتها بالإعلان أن " الأصولية الإسلامية ثم حزب العمال الكردستاني في مقدمة المخاطر على الأمن القومي التركي " (389).

---

(386) Kemal Krisci , Op.Cit.p4

(387) الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 56.

(388) عماد الضميري ، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية،2000، ص137-138.

(389) هاكان ياووز ، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، مجلة الدراسات الفلسطينية،العدد 33 ، شتاء 1998، ص 65.

تعاني تركيا منذ بداية التسعينيات من تصاعد العمليات الإرهابية/ العنفية للمنظمات الإسلامية المتطرفة و بخاصة في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة " الحركة الإسلامية الثورية " و " الثأر الإسلامي "و غيرها . و تميل تركيا إلى التركيز على العوامل الإقليمية لهذا العنف دون الخوض في العوامل الداخلية المجتمعية المسؤولة عنه. وتحرص على التعامل مع أنشطة تلك المنظمات من منظور إقليمي ، لاسيما مع تردد وجود ارتباط لهذه المنظمات بإيران و استفادة بعضها من خبرة المشاركة في الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي و تزايد الأنشطة المماثلة في دول أخرى في المنطقة كدول شمال أفريقيا (دون أن تتطور عمليات العنف / الإرهاب المنفذة من جانب منظمات إسلامية متطرفة في تركيا إلى المستوى الذي بلغته عمليات منظمات مماثلة في بعض الدول العربية كالجزائر و مصر) الأمر الذي لايمكن أن يستبعد معه وجود نوع من التنسيق بين هذه المنظمات و نشاطاتها في تركيا و هذه الدول العربية كتعبير عن تزايد الحركة الأصولية في دول الشرق الأوسط . و لهذا يتعين مواجهة هذا التنسيق ــ المرجح ــ بتنسيق آخر بين الدولة التركية و هذه الدول(390) .

وهو ما يفسر ضمن عوامل أخرى ، اتجاهها إلى عقد اتفاق مع إسرائيل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عام **1994** (391)، لاسيما و أن إسرائيل تعاني من العنف الإسلامي " المرتبط بالمنظمات الفلسطينية الإسلامية المعارضة لإطار التسوية على المسار الفلسطيني" و لا ينصرف هذا التعاون إلى مكافحة نشاطات " الجماعات و المنظمات الإسلامية المتطرفة " و لكنه يشمل أيضا استفادة تركيا من أساليب إسرائيل و خبراتها في مكافحة تركيا لعمليات العنف المرتبطة بالمنظمات الكردية و اليسارية التركية (392).

و ذهبت تركيا إلى قامت علاقات تعاون أمنية مع تونس منذ آذار / مارس **1990** لمواجهة التطرف الإسلامي في كلا البلدين و قطع أي علاقة بين منظمة الثأر الإسلامية التركية و حركة النهضة الإسلامية التونسية (393) . و في أيلول **2001** أبرمت تركيا و الجزائر مذكر تفاهم لاقامة تعاون ثنائي وطيد في مجال التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب و تبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات المتطرفة في كلا البلدين (394).و تمتلك تركيا و مصر و تركيا و الأردن فضلا عن باقي الدول العربية نظرة مشتركة ومبادئ متطابقة حول مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة و المطالبة بعقد مؤتمر دولي يتعامل مع كافة جوانب ظاهرة الإرهاب،و ضرورة التوصل إلى إجماع عام لوقف الدعم للإرهاب وأدانت الأعمال الإرهابية أيا كانت دوافعه ومرتكبوه.(395)

---

(390) لمزيد من التفاصيل ، انظر جلال معوض ، الإسلام والعنف السياسي في تركيا ، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد، مركز البحوث و الدراسات السياسية في جامعة القاهرة ، القاهرة ، **1995** ، ص**168** فما بعد.

(391) هاكان ياووز ، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، مجلة الدراسات الفلسطينية،العدد **33** ، شتاء **1998**، ص **63**.

(392) جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، **1998**، ص**217**.

(393) معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مرجع سابق ، ص **216**.

(394) الزمان اللندنية ، العدد **1034**، **29** / **9** / **2001**.

(395) جريدة الرأي الأردنية ، العدد **9568** ، **12** / **11** / **1996** ، ص**18** .و الأهرام ، العدد، **40137**، **1996/10/5**،ص**16**.

الأمن في منطقة الخليج العربي

و على المستوى الإقليمي ، أدرك القادة الأتراك بأن أمامهم دوراً يقومون به في المنطقة ، خاصة بعد ظهور مصدر قلق أمني محتمل بالنسبة إلى تركيا بعد حرب الخليج الثانية يتمثل بضمان أمن منطقة الخليج العربي.

و تستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي و إلى تطور علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة و التي تعدها تركيا " من اكثر المناطق أهمية و متابعة من قبل السياسة الخارجية التركية "(396) .و تنظر تركيا إلى نفسها بأنها تشكل القاعدة الخلفية لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، و بالتالي يمكن دعم الأمن الاستراتيجي الأمريكي في البحر الأحمر و الخليج و البحر المتوسط على حد سواء ، وذلك عبر ربط القواعد العسكرية الأمريكية في عُمان و البحرين و قطر بتركيا لا سيما و أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تدخل في علاقات عسكرية تعاقدية مع الولايات المتحدة و تفاهم مشترك مع الأخيرة حول بعض القضايا الأمنية في المنطقة . و قد قاد "اوزال" هذه الصيغة الأمنية على محمل الجد حيث صرح في **1991/4/9** " أن تركيا كدولة ذات حدود مشتركة مع الشرق الأوسط و مجاورة لأكبر دولتين في الخليج : إيران و العراق ، تولي اهتماما كبيرا للترتيبات الأمنية الجارية في المنطقة ..و إذا كانت دول المنطقة تحتاج إلى ترتيبات ثنائية مع تركيا لاستكمال الترتيبات الأخرى , فإننا سننظر بعناية و دقة إلى هذا الطلب و نقويه في إطار سياستنا الكلية إزاء الخليج "(397) . وقد اشتركت النخبة التركية في هذا الطرح بضرورة الانفتاح إقليميا على منطقة الخليج العربي كجزء من الانفتاح الإقليمي العام متلمسة دواعي التوجه نحو الخليج لما تمثله من طموح و اضطرار(398).

وبذلك جرى الحديث عن إمكانية قيام تركيا بدور بارز لإنشاء بنية أمنية في الخليج العربي. و بعد التغير في القيادة التركية و ظهور نمط جديد للروابط الاقتصادية و الأمنية الخليجية مع الدول الغربية ،اصبح هناك اتفاق جماعي للرأي بين القيادة المدنية و العسكرية في تركيا للإبقاء سياسة التوازن المحايدة في الخليج العربي .وذهبت تركيا إلى وضع تصورها الذاتي لطبيعة العوامل التي ترتكز عليها الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج و التي تسير وفق عناصر ثلاث:(399)

- مهمة ضمان الاستقرار الإقليمي في الخليج أمر تأخذه دول المنطقة على عاتقها.
- أمن الخليج يتطلب إشراك كل من تركيا وإيران وسوريا ومصر باعتبارها قوى إقليمية في المنطقة.

---

(396) عبد المنعم سعيد ، العرب و دول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، **1987** ، **46**.

(397) معوض ، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب ، في مصر و أمن الخليج بعد الحرب ، تحرير مصطفى علوي ، مركز البحوث و الدراسات السياسة في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ، ص**231**.

(398) سعد ناجي جواد و منعم صاحي حسني، مرجع سابق ، ص **44**.

(399) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،**1991**، ص**137**.

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الشامل كوسيلة للتطبيع الأمني والسياسي في المنطقة. بحيث يكون مرتبطا بضمانات أمنية من قبل نظام أمن إقليمي ينشأ على غرار نموذج مؤتمر الأمن و التعاون الإقليمي.

و جاء هذا التصور بناءا على قناعة عامة تجمع عليها القيادة السياسية التركية والمؤسسة العسكرية و تدعو إلى ضرورة ابتعاد تركيا عن لعب أي دور عسكري/أمني ضمن أي ترتيب أمني مقبل في منطقة الخليج العربي ضمن الاستراتيجية الأمريكية لاسيما و أن هذه الرؤية التركية تمنح دورا محدودا للقوات الغربية في المنطقة ،و انه على الرغم من أهمية الحضور العسكري الغربي فانه يجب أن يكون بناء على طلب خاص من قبل دول المنطقة على أن تدخل الدول الغربية في تأسيس لعلاقات متساوية مع الدول الإقليمية مبنية على صيغة التعاون (400). و في الحقيقة توجد اعتبارات واقعية تحول دون لعب دور عسكريا ما في الخليج العربي ؛ عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، و المبدأ العام في التزام الحياد إزاء العلاقات العربية بالنظر إلى ما تحفل به العلاقات العربية – العربية من مصادر عديدة للتناقض و الصراع ، وخشيتها من تكرار تجاربها السابقة في استعداء المنطقة (حلف بغداد)، فضلاً عن أن إشراك تركيا في سياسة أمنية غربية بالخليج ينطوي عليه حساسية سياسية إزاء أي خطوة قد تسفر عن استفزاز ضار لمصالحها، ولهذا استبعدت فكرة إقامة أي ترتيبات أمنية ثنائية مع دول المنطقة . (401)

لاسيما و أن أمن هذه المنطقة لا يكاد يرتبط باهتمامات تركيا الأمنية إلا من زاوية تعرضها لتهديد من جانب قوة مسيطرة يمكنها أن تشكل خطراً على مصلحة تركيا الاقتصادية في استمرار تدفق النفط الخام و الغاز الطبيعي.

و يتوافق هذا التصور مع تحفظات الولايات المتحدة على الدور التركي في منطقة الخليج العربي ، فهي لا ترغب في أن تنفرد تركيا بدورها المستقل ، وإنما ينبغي أن يكون دورها ضمن إطار النفوذ الغربي بحيث تكون شرطيا جديدا ، تقوم بحماية منابع النفط مقابل تجهيزها باحتياجاتها النفطية ،و إقامة مؤسسات مختلفة /مشتركة (خليجية ــ غربية ــ تركية) يؤدي فيها الأتراك دور الشريك الأصغر(402) ، في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة من العالم و بعيدا عن سياسة الحياد و حسن الجوار المتبعة منذ عهد مصطفى اتاتورك. (403)

الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط

(400) Mohmut Bali Aykan, Turkey Perspectives on Turkish- US Relations Concerning Perasian Gulf Security in the Post-Cold War , 1989-1995, Middle East Journal,Vol.50,No.3,summer 1996,P349.

(401) معوض، دور تركيا و النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجانب الأمني، شؤون عربية ، العدد 67، 1991 ص59.

(402) بيل كلنتون و آل جور ، رؤية لتغيير الولايات المتحدة ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1992،ص18.

(403) جان بيير شوفنمان ، أنا و حرب الخليج ، ترجمة حياة الحويك و بديع عطية ، عمان ، دار الكرمل ، 1992 ، ص 28.

و يمكن القول ، بأن دور تركيا الإيجابي في أزمة الخليج الثانية يوحي بان مصالح جيوستراتيجية كبيرة لتركيا ستكون في الميزان عندما تتوصل الولايات المتحدة إلى توظيف الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتها الإقليمية و تحقيق أهداف استراتيجية إقليمية متماسكة . دون إغفال أن الاستراتيجية الأمريكية تعمد إلى إحياء وظيفة الموقع الاستراتيجي لتركيا في المنطقة الممتدة بين روسيا الاتحادية و البحر المتوسط لتحقيق أهداف عدة : احتواء دور روسي محتمل ، ومحاصرة إيران و الأصولية المنبعثة عنها ، و منع تبلور توافق عربي متضامن يشكل قطبا أساسيا في المنطقة . (404) بحيث يمثل الاستقرار في تركيا و روابطها المتواصلة مع الغرب استراتيجية جوهرية للولايات المتحدة في الترويج لاستقرار إقليمي اكبر(405).

و لعل مكانة تركيا في الاستراتيجية الأمريكية افضل ما تظهر في عبارات مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق مارتن انديك بقوله "... تركيا دولة علمانية وديمقراطية إسلامية وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل واحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال افضل لهده العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط ..."(406).

وكان من نتائج ذلك إدراك الأخيرة بأن تركيا مؤهلة للقيام بدور مركزي في الشرق الأوسط، وركناً أساسيا في أية محاولة لبناء نظام أمني واسع في المنطقة ، وتقوم بذلك كـ "رأس الجسر الحيوي" للمصالح الأمريكية تحت ستار التأكيد على القيمة الإيجابية للدور التركي الإقليمي، وفي هذا الإطار كتبت صحيفة "وول ستريت" جورنا ل تقول: "أن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا بلا ضجيج خدمات مهمة في الشرق الأوسط"(407). وباتت تركيا بذلك قوة إقليمية تحدد عبرها المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة(408).

إذ من شأن القدرات العسكرية والجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا أن يجعلاها الدول المثالية للقيام بهذا الدور لتصبح من الضامنين للاستقرار وبما يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية من جهة ،وان تلعب تركيا دور الموازنة ضد هيمنة القوى الإقليمية التي تهدد أو قادرة على تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى(409).

---

(404) ناصيف حتي ، مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى ، شؤون عربية ، العدد 93 ، آذار / مارس 1998 ، ص 112.

(405) Mohmut Bali Aykan , Turkey Perspectives on Turkish-Us Relations, Middle East Journal ,Vol.50 ,No. 3 , 1996, p347

(406) تقرير معهد واشنطن شارك في اعداده، مادلين اولبريت، لين اسين، مارتن انديك، وليام كوهين، الكسندرهيج، صموئيل لويس، نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص115ـ153.

(407) شاكر اليساوي، دور تركيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات عربية ، السنة 27، أيلول / سبتمبر 1991، ص47.

(408) نبيل حيدري ،تركيا:دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945،ط 1،دار قرطبة للنشر سو التوثيق و الأبحاث،دمشق،1986، ص177

(409) مصطفى كامل محمد، الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الوسط، المخاطر والفرص، السياسة الدولية ، السنة 32 ، العدد 126، أكتوبر1996 ، ص240

و الواقع فقد هيأ تورغوت اوزال تركيا لتقوم بدور فاعل في أي ترتيبات لبنى أمنية سياسية في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة . و ليس أدل على ذلك ؛ موافقة تركيا الرسمية في آذار/مارس 1991على تخزين معدات عسكرية وأسلحة و ذخائر أمريكية تقليدية في أراضيها ، في إطار خطط رسمتها الولايات المتحدة حتى يسهل عليها نقلها بسرعة اكبر وتكلفة أقل لاستخدامها في المنطقة في المستقبل إذا دعت الضرورة لذلك.و احتواء المسألة الكردية عبر تطور التنسيق مع الولايات المتحدة و بريطانيا في شمال العراق ، سواء عبر قوة "المراقبة الشمالية " لما يسمى بمنطقة الحظر الجوي في شمال العراق أو إطار عملية "أنقرة للسلام" للوساطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني أو باستمرار قيام القوات التركية بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق . كما دأبت الأوساط التركية إلى التأكيد أن من أهم المتطلبات الضرورية للنظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط لغرض إحلال الاستقرار والسلام في المنطقة يكون بتدمير ما تبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية(410).

وما يساعد تركيا على أن تكون أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط فضلا عن ميزات الموقع الجغرافي لها وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، إمكانية استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية التركية في شن هجمات أرضية غربية ضد العراق أو طلعات جوية من القواعد التركية عند الحاجة ، خاصة وان هذه القواعد مصممة لاستقبال طائرات النقل العسكرية العملاقة وقوات الرد السريع لحلف شمال الأطلسي التي استقرت مراكز تنظيمية هامة له في مناطق استراتيجية في الأراضي التركية، وأصبح للقيادة المركزية وللحلف وجود دائم في تركيا(411).

و تتراوح الاستجابة العسكرية التركية لمظاهر النشاط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط من المشاركة في مناورات عسكرية على الأراضي التركية ، إلى تقديم المساعدات اللوجستية و غيرها كلما كان ذلك ممكنا من وجهة نظر المصالح الأمنية و الاقتصادية التركية و فق ما قدمته تركيا لقوات التحالف أبان أزمة الخليج الثانية .

ورغم تبدل الأهمية الاستراتيجية جزئيا بالمقارنة بما كانت عليها في فترة الحرب الباردة بالنسبة للغرب، يبقى الأخير بحاجة ماسة إلى القواعد العسكرية والممرات الجوية من "تركيا مستقرة"(خدمات لوجستية)، إضافة إلى حاجته لشريك ممكن في التعامل مع أخطار ممكنة (حرب الخليج الثانية، احتواء إيران في آسيا الوسطى..) في المناطق المجاورة لها(412).

---

(410) انظر في هذا الجانب الكيلاني،مرجع سابق ،ص96.و معوض ،التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب ، مرجع سابق ، ص 227.

(411) مسلم ،مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه ، في العلاقات العربية التركية : حوار مستقبلي ، اورهان كولوغلو و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 403.

(412) عماد الضميري ، مرجع سابق ، ص 102.

وهكذا انتقلت الوظيفة التركية في التحالف الغربي ، جغرافياً و سياسياً وعسكرياً ، لتكون بحجم اكبر من السابق ، تشمل على أطر إقليمية يرتبط بما تراه تركيا يدخل ضمن مصالحها الوطنية العليا (التي شهدت انفتاحاً واسعاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) دون تجاهل حقيقة أن الغرب – خاصة الولايات المتحدة – لا يعترض على ذلك طالما بقيت تركيا ضمن الأطر السياسية و الإستراتيجية التي تضعها القوى العظمى (الولايات المتحدة و أوروبا) للمنطقة ، وما دام لا يتعارض مع تطور العلاقة التركية – الإسرائيلية ونموها ،وعلاقاتها مع الولايات المتحدة(413).

و في المحصلة ، يبدو أن التوجهات التركية نحو المنطقة ينتابها الكثير من التعقيد و التشابك بين المصالح الوطنية التركية من جهة ، و المصالح الأمريكية ـــ الأوروبية من جهة أخرى . و قد انعكس ذلك على السياسة التركية في كيفية المحافظة على التناغم الموازن بين الالتزامات التركية الأمنية في حلف شمال الأطلسي و مصالحها الإقليمية ، و تعد هذه الصيغة من اكثر الصعوبات التي تواجهها هذه السياسة لا سيما في الشرق الأوسط (414). و ما يزيد من ذلك توفر عدة عوامل تدفع إلى هذا التعقيد من قبيل : (415)

– عدم رغبة الدول الغربية عموماً،في زيادة تطور القدرات العسكرية التركية إلى حد يسمح لها بالتحول إلى قوة عسكرية إقليمية "كبرى" يمكنها أن تؤدي دوراً مهيمناً في المنطقة. إذ أن تدخلها في أي مشكلة إقليمية يورط معها هذه الدول، فضلاً عن حرصها على استمرار التوافق في توازن القوى في بحر ايجة بين تركيا واليونان وعدم تغييره بصورة جذرية لصالح الأولى.وأقصى ما تهدف إليه هذه الدول هو توفير عنصر الردع للقوات التركية سواء في مواجهة اليونان أو العراق أو سوريا (أمام ادعاء تركيا بتطوير سوريا صواريخ بالستية وأسلحة كيماوية) أو إيران (التي تملك صواريخ بالستية بعيدة ومتوسطة المدى) أو مخاطر الأسلحة النووية الروسية.

– إن اتخاذ القرار العسكري التركي يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية والتي تتمثل بـــ : تعدد التهديدات الأمنية، ومعارضة حلف شمال الأطلسي بأن تشكل تركيا تصوراً ذاتياً لأمنها، والحدود الاقتصادية للميزانية التركية أمام عدم انتظام الدعم / التمويل الخارجي ، والاعتماد الواضح على المعونات العسكرية الخارجية رغم التطور النسبي في الصناعة العسكرية.

– التوجه الاستراتيجي التقليدي في تركيا هو الابتعاد عن أي تورط عسكري خارج حلف شمال الأطلسي، وامتناعها استخدام القوة في علاقاتها الشرق أوسطية، كما أن هذا التوجه يفتقر إلى إجماع وطني حول ممارسة سياسة قوة توسعية– امبريالية.

مبادرة الجيران

(413) السبعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 1998، ص 20.

(414) عوني عبد الرحمن السبعاوي و عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، العلاقات الخليجية التركية ، معطيات الواقع و آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2000، ص 43.

(415) عماد الضميري ، مرجع سابق، ص 240–241.

و في هذا الجانب ، يعتقد الأتراك أن الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط قادرة وليس هناك ما يمنع من إقامة منظمات دفاعية إقليمية أو منتدى للتحاور الأمني أو تقديم المساعدة للدول الموالية للغرب عبر نقل الأسلحة وإعداد المشروعات و الخطط الأمنية، لاسيما التعاون الثنائي الأمني مع حليف إقليمي. وفي هذا الإطار احتلت إسرائيل مكانة خاصة في مبادرات طرحت خلال حرب الخليج الثانية وبعدها مباشرة بشأن " التعاون الأمني الإقليمي الشرق أوسطي " ونال معظمها دعم الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على الرغم من أنه لم تتح لها فرصة التطبيق فور الإعلان عنها لاعتبارات معينة (416). إلا أن ما حدث من توقيع اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي قد يكون مقدمة لتحقيقه.

وترتيباً على ذلك، فان التحدي الأمني أمام تركيا يكمن في أن تكون قادرة على أن تقف عير مسافة أبعد نسبياً عن المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو تقف على مقربة اكثر من الدعوة إلى لعب دور إقليمي متعدد الأطراف ومستقل نسبياً عن هذه المخططات، لا سيما و أن تركيا تملك خبرة واسعة في إطار مشاركتها ضمن مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي. و في هذا الصدد يشير حكمت تشيتين" إذا أرادت تركيا أن تلعب أي دور إقليمي جديد فانه يتحقق فقط من خلال التعاون مع جميع القوى في الشرق الأوسط و ليس مع الغرب فقط "(417) .

وبالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة من جانبها لإزالة الهواجس العربية والإيرانية تجاهها لاسيما بشأن طبيعة ومخاطر تعاونها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل، اقترحت تركيا ــ في سبيل إجراءات نظام الثقة و الأمن المتبادل في الشرق الأوسط ــ إبان زيارة وزير خارجيتها "إسماعيل جيم" لبغداد في **4ــ1998/2/5** مبادرة إقليمية "لتوثيق العلاقات مع دول الجوار باسم مبادرة "الجيرة" أو "منتدى الحوار". وطبقا لما ذكره "جيم" ، تستهدف هذه المبادرة " إقامة جسر من التعاون بين تركيا ودول الجوار الجغرافي بما فيها العراق، وتأتي في إطار مساعي تركيا للتوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة قامت بها تركيا منذ الأيام الصعبة للأزمة العراقية الأخيرة من اجل إزالة الأسباب العميقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخالقة للأزمات في العراق، وما تزال المبادرة مطروحة، ومن شأنها أن تضم جيران العراق كأعضاء بالإضافة إلى العراق نفسه بهدف خلق جو يؤدي إلى مزيد من المساعدة والدعم.." وهو ما سبق وان أشارت إحدى الصحف التركية في **1997/12/19**: "أن وزير الخارجية التركي سيقوم بجولة في عدد من الدول العربية بهدف تحسين العلاقات بين تركيا والدول العربية ودول الشرق الأوسط بعد العزلة التي تعرضت لها تركيا في قمة طهران الإسلامية، وسوف يقترح خلال جولته تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي"(418).

---

(416) الكيلاني، مرجع سابق ، ص**96**.تردد في أنقرة خلال حرب الخليج الثانية فكرة مؤداها أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يريد من تركيا أن تقود حلفا عسكريا على نمط الناتو في المنطقة بعد الحرب ، و سيضم الحلف تركيا و باكستان و إيران ــ في حالة تطور الاتجاهات السياسية المعتدلة في الأخيرة ــ كما سيضم مصر و سوريا و دول الخليج العربية و العراق (بعد تغيير نظامه) و كذلك إسرائيل بعد توقيعها اتفاقيات سلام مع الدول العربية ، و ستكون للحلف أمانة دائمة في أنقرة ، و ستكون وظيفته الأساسية ضبط التسلح في المنطقة و منع أي دولة عضو من مهاجمة الأخرى.

(417) .Williams Hall ,Turkey the Middle East and the Gulf Crisis , International Affairs , Vol.68 ,No.4 , October, **1992**, P692

(418) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، مجلة البحوث و الدراسات العربية ، العدد **36**، تموز/يوليو **1998** ، ص**127ــ128**.

وحسب التفسيرات التركية،تتناول المبادرة ثلاثة دوائر جغرافية متداخلة :

- الأولى ثنائي يضم تركيا والعراق.
- الثانية إقليمي ــ فرعي يضم دول الجوار المباشر للعراق وهي في المرحلة الأولى، سوريا والأردن وإيـــران تليها السعودية والكويت .
- والمرحلة الثالثة مفتوحة لسائر القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وتدعو المبادرة إلى التنفيذ الكامل لكافة قرارا مجلس الأمن الصادرة بحق العراق لاقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل انسجاماً مع الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن رقم 687 و معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، وكذلك بناء الثقة من خلال التعاون الاقتصادي و دعم الجهود التي تسهل رفع جميع العقوبات الاقتصـــادية عـــن الشعب العراقي و تضمن أمنهم ، لان حل الأزمة العراقية بشكل سلمي و إعادة العراق إلى المجتمع الدولي يجـــب أن يتعزز من خلال مراجعة شاملة للأمن و التعاون في الشرق الأوسط بأكمله وعندئذ يمكن للدول الأطراف الاتفـــاق على إعلان نوايا يستند على المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يتطور ليسفر عـــن خطـــوات محددة باتجاه التعاون وبناء الثقة والأمن (419). وحسب المسؤولون الأتراك فإن هذه المبادرة "فكرة تركية محضـــة، قامت بها تركيا بما يتناسب مع مسؤولياتها كدولة إقليمية كي تبني الثقة في جزء من الإقليم الذي تنتمي إليه"(420). وقد أثارت هذه المبادرة العديد من التحفظات من جانب بعض دول الشرق الأوسط (العربية وإيران) يمكن إيجازها: غلبة الطابع الأمني على هذه المبادرة والتي تنادي بحلف أو مجموعة تضم دول عربية، قبل حل الخلافات بين تركيـــا وكل من سوريا والعراق حول الفرات و أمن الحدود ، وهو ما يشكل صعوبة حقيقية لتنفيذها.

تثير المبادرة قلقاً كبيراً خاصة بعد قيام تعاون عسكري بين تركيا و إسرائيل ، والرفض الاقليمي الشامل للأعمـــال العسكرية التركية في شمال العراق، وأنها يمكن أن تكون خطوة متقدمة لإدخال إسرائيل ضمن التفاعلات الإقليمية .

من الصعوبة اقامت نظام أمني في المنطقة على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لاعتبارات:

- أن كل دول في الشرق الأوسط تدخل في مشكلة أو أكثر على الأقل مع أحد جيرانها وهي أما مشـــكلات عرقية أو إقليمية ــ حدودية أو ثقافية أو أيديولوجية.
- يصعب عملياً إقناع دول عربية بتدمير أسلحتها غير التقليدية، خاصة من الصواريخ، في ظل عدم قبـــول إسرائيل التخلي عن ترسانتها للأسلحة الدمار الشامل.

(419) محمد فتحي الشاذلي، قضية تركيا أزمة الهوية ، مرجع سابق ،ص48.

(420) كاندار آذر، تركيا دولة شرق أوسطية، الباحث العربي ، العدد 48 ، يوليو / تموز – أكتوبر / تشرين الأول ، ص57.ففي ختام زيارة إسماعيل جـــيم وزيـــر خارجية تركيا إلى الأردن 26 ــ 27 /2/ 1998 أكد الجانبان على بذل الجهود لعقد منتدى الجيران للسعي لتحقيق مبادرة سلام الجيران التركية عبر تطوير خطـــة للتطبيع التدريجي فيما يتعلق بالوضع المحيط بالعراق مع دول المنطقة ذات المصلحة في ذلك ، و ضرورة ترتيب لقاءات دورية لمراجعة تطـــورات تأســـيس منتـــدى الجيران و أمور ثنائية ،الأسواق الأردنية العدد 1432 ، 28 / 2/ 1998، ص 13.

- و يمكن أن تسعى تركيا في المستقبل المنظور إلى تفعيل هذه المبادرة مع توفر عوامل تساعد على وضعها على ارض الواقع لاسيما عند التوصل إلى اتفاقية تسوية نهائية لحل المشكلة الفلسطينية الضرورية للتوصل إلى سلام دائم وعادل في المنطقة ، على الرغم من تصريح وزير الخارجية التركي" اسماعيل جيم "في نهاية تموز / يوليو2001 بأن "أنقرة طرحت قبل ثلاث سنوات بعض المبادئ لإقرار السلام فيما بين دول الجوار(للعراق)و تحقيق المصالحة لكل العراقيين للأسف أعلنوا عدم استعداهم للتحرك في هذا الاتجاه " (421)

الفصل الخامس

العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الصراع العربي الإسرائيلي

تأثرت علاقات تركيا مع منطقة الشرق الأوسط بالنتائج التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ،حيث أصبحت تركيا في أزمة استراتيجية بتطويقها غرباً وشرقاً وشمالاً من دول شيوعية، فضلا عن بروز التيار القومي العربي الوحدوي تدريجياً بعد الحرب وارتباطه بحركة عدم الانحياز التي خرجت في هذه الفترة من النفوذ الغربي واقتربت من

(421) الشرق الأوسط اللندنية ، العدد 8282 ، 1 / 8 / 2001 ، ص 8.

الاتحاد السوفيتي. و بالرغم من تأييد تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ضمن الثلاثة عشرة دولة التي صوتت في 1947/11/29 ضد قرار التقسيم رقم 181 (422)، انضمت في العام التالي تحت تأثير الضغط الغربي إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية مع بريطانيا و فرنسا.بعد أن اصبح تحقيق الأمن القومي والحصول على المساعدات الاقتصادية من أولويات التوجه التركي نحو المنطقة والذي لا يتحقق إلا باعتبارها شريكا موثوق به عند الغرب(423).

و ضمن هذا الإطار اعترفت تركيا، تحت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها، بإسرائيل اعترافا واقعيا في مارس/آذار1949 و قانونيا في كانون الثاني/يناير 1950وتم تبادل البعثات الدبلوماسية. و رأت تركيا أن تنمية علاقاتها مع إسرائيل و تطويرها سيكون مصدر أمن و استقرار في منطقة الشرق الأوسط فعمدت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية و التجارية معها وعقدت اتفاقية تجارية وسمحت لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل(424) . وقد رأت تركيا اعترافها في إسرائيل سيساعدها على الظهور كدولة علمانية متمدنة جديرة بالاهتمام و المساعدة من جانب الغرب سياسيا و اقتصاديا لا سيما أن العلاقات الأمريكية التركية كانت تسير في تلك الفترة في إطار مبدأ ترومان ، حيث كانت تأمل في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، واعتبرت إسرائيل عنصر توازن مضاد للأطماع السوفيتية في محيطها الإقليمي الجنوبي، وحليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط (425).
وقد ساهم ذلك في تثبيت صورة سلبية على السياسة التركية في المنطقة(426).ففي حين مثل الصراع العربي الإسرائيلي الأولوية القصوى بالنسبة للعرب، أولت تركيا اهتمامها الأكبر للترتيبات الدفاعية الغربية(427).
أصبح ارتباط السياسة الخارجية التركية بالغرب أمرا حتميا، مع انضمامها إلى حلف الأطلسي كعضو كامل في عام 1952. وأخذت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال التنافس العالمي بين القطبين الدوليين . ولتأكيد ميولها الغربي شاركت في إقامة تحالفات إقليمية موالية للغرب في المنطقة لاحتواء النفوذ السوفيتي وحركة القومية العربية (كمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط1951 ، حلف بغداد 1957، مشاركة الولايات المتحدة في التصدي" للأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط" 1958) .

---

(422) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في العرب و الأتراك في عالم متغير ، ج1، تحرير ميشيل نوفل ، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية و التوثيق، بيروت ، 1993، ص118.

(423) Suha Bolukbasi, Behind The Turkish-Israeli Allance: A Turkish View, Journal of Palestine studies xxix, No.1, Autumn 1999, P22.

(424) نجدة فتحي صفوة، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي ، العدد45،1982، ص93. كانت الهجرة اليهودية من تركيا قد بدأت في أيلول/سبتمبر 1948 و بلغت ذروتها في نيسان/أبريل 1949، حتى انخفض عدد اليهود في تركيا بمقدار 30 ألف و كان عددهم في تلك السنة 78,730 ألف يهودي.

(425) قدمت تركيا مبررات لاعترافها في إسرائيل و المتمثلة في المحافظة على بقاء إسرائيل ضمن أراضيها التي حددتها الأمم المتحدة و الوقوف ضد التوسع الإسرائيلي في أراضي الدول العربية و تأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين باعتبار أن تركيا من أوائل الدول التي تعاملت مع إسرائيل من خلال لجنة التوفيق و تعرفت على أساليب الخداع و المراوغة الإسرائيلية.

(426) مهمت جونلوبول،تركيا والشرق الأوسط ، الباحث العربي ، العدد27، 1991، ص28.

(427) نبيل حيدري،تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945،دار قرطبة للنشر و التوثيق والابحاث،دمشق، 1986، ص106.

و قد واجهت تركيا طوال فترة الخمسينات مآزق في اتخاذ قراراتها السياسية في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . فاستجابة بحذر لتعرض مصر لعدوان ثلاثي في 1956/10/30، حيث استدعت وزيرها المفوض من تل أبيب " سيفكيت استنيالي" استجابة لضغوط الرأي العام التركي، وخشيتها التورط في مواقف حساسة خارج أراضيها، وسعيها للمحافظة على حلف بغداد (428).إلا أنها في الوقت ذاته أبلغت إسرائيل أنها ستستمر في المحافظة على علاقات الصداقة معها، بعد ذلك استأنفت العلاقات الدبلوماسية على مستوى أدنى.

و بعد قيام الثورة في العراق في 1958/7/14 و مع خروجه من حلف بغداد، تم نقل مقر الحلف إلى أنقره مع تغير اسمه إلى الحلف المركزي. ومعها أصبحت تركيا أكثر تعرضاً لهجوم الدول العربية(429) . وأمام هذه التطورات اتجهت تركيا نحو إنشاء علاقة استراتيجية مع إسرائيل وإيران بتوقيع اتفاق "الرمح الثلاثي" في آب /أغسطس 1958، بحيث مثل هذا الاتفاق مدى شكوك تركيا العميقة بالعالم العربي ككل(430). و أخذ العرب على تركيا أنها تقف إلى جانب الغرب و إسرائيل اكثر مما تقف إلى جانبهم ، لهذا اصبح للصراع العربي الإسرائيلي دورا مقيدا لإمكانات تحسين العلاقات العربية التركية . إلا أن الصراع دخل إلى دائرة التنافس و النفوذ الدوليين والحرب الباردة ، وفي هذه الحالة لم يكن في وسع تركيا أن تتفادى تحالفها مع الولايات المتحدة وعضويتها الأطلسية.و لذا نشأت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية من ارتباط تركيا بالتحالف الغربي و بعد ذلك للاعتبارات الاستراتيجية و الاقتصادية .

غير أن المسار التصادمي المضطرب للعلاقات التركية في المنطقة تراجع في فترة الستينات نتيجة أربع عوامل ؛ الضغوط السياسية الداخلية بما فيها دور الإسلام المتزايد في السياسة الانتخابية، انعكاسات الأزمة القبرصية الأولى (1963–1964) حيث وجدت تركيا نفسها ليست معزولة فقط من الدول الاشتراكية وبعض الدول العربية بل ومعزولة عن الدول الغربية ذاتها وإسرائيل التي اختارت صف اليونان في هذه المواجهة، وتراجع التيار القومي العربي الوحدوي نتيجة الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة، وفشل مشروع الوحدة الفدرالية المصرية–السورية–العراقية في عام 1963 واستحكام الحرب الباردة العربية خلال هذه الفترة (431).

و كان من نتيجة ذلك أدرك القادة الأتراك بأن الدور التركي السابق في الشرق الأوسط قد ساهم في ضرب العزلة عليها ، مما زاد من ضرورة إعادة النظر في مرتكزات هذا الدور والذي يقضي تعاون تركي اقل مع الولايات المتحدة وموقفا اكثر توازن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وفق" سياسة متعددة الأطراف" لغرض أن تحظى القضايا التركية القومية بتأييد المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن . (432)

---

(428) صفوة ، مرجع سابق، ص95.

(429) عبد المجيدفريد، محرر الندوة الدولية الثالثة (تركيا و العرب)، المستقبل العربي، العدد1982،45، ص159.

(430) فيليب‌روبنس، تركيا والشرق الأوسط ،ترجمة ميخائيل خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، دمشق ، 1993،ص 97.

(431) عبد المنعم سعيد ، العرب و دول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987، ص76.

(432) جونلوبول، مرجع سابق، ص 29.

واعتبرت تركيا نشوب حرب 1967 فرصة لتطبيق سياستها بدرجة كبيرة . و خلال الحرب لم تسمح تركيا باستخدام القواعد العسكرية التابعة للحلف الأطلسي على أراضيها في إعادة تزويد إسرائيل بالسلاح(433).

وبعد حرب 1967 بدأت تركيا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، موازنة بذلك بالاعتراف بإسرائيل واعترافها بالحق ذاته للمنظمة.وطالبت تركيا بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها ، ودعت إلى وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوقه القومية واعتبرت أن تصويتها إلى جانب القرار رقم 242 الذي يعطي جميع دول المنطقة الحق بالحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها بما فيها إسرائيل انتصارا لسياستها الخارجية، ولكنها في الوقت ذاته لم تخضع للمطالب العربية و الإسلامية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (434).

غير أن هذه السياسة وضعت حدودا لعلاقات تركيا بإسرائيل ، إذ ضعفت تلك العلاقات ، رغم استمرار الارتباط بينهما وتفهم كل منهما لاهتمامات الآخر. (435)

في فترة السبعينات حدث تحول درامي آخر في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة . يعود ذلك إلى؛ تراجع التيار العربي الوحدوي وبرز التيار العربي الوظيفي ، إلى جانب ظهور أزمة الطاقة العالمية مما جعل من الطبيعي أن تفكر تركيا بالتقارب إلى الدول العربية المصدرة للنفط ، فضلا عن نشوب الأزمة القبرصية الثانية والتي أدت إلى التدخل العسكري التركي في قبرص في عام 1974 مما جعل تركيا للمرة الثانية تتوجه إلى الوطن العربي طلباً للمساندة في المحافل الدولية مع إقرار الكونغرس الأمريكي في 1974/12/30 قانون حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا (436).
و خلال حرب 1973 شاركت تركيا كل من إيران وباكستان– المشتركة معا في الحلف المركزي – في الإدلاء بتصريح شفهي يحتوي على اعتراف هذه الدول الثلاثة بالحقوق الشرعية للفلسطينيين(437). كما طلبت مرة أخرى من الولايات المتحدة عدم استخدام المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا لأغراض دعم الجهد العسكري الإسرائيلي (438) وبعد انتهاء الحرب أيدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب في الجمعية العام للأمم المتحدة ، وصوتت

---

(433) Bruce R. Kuniholm ,Turkey and the West, Foreign Affairs, Vol. 70. No2. 1991, p26

(434) Bulent Aras,Turkish Foreign Policy and Jerusalem: Toward A Societal Construction of Foreign Policy, Arab Studies Quarterly, Fall2000, Vol. 22 Issue 4, p41.عارضت تركيا القرار الذي طالب به المؤتمر الإسلامي إلى عقد في الرباط عام 1969 المتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب إقدام السلطات الإسرائيلية على حرق المسجد الأقصى في 1969/8/11.

(435) شادي ارغوفنتش، الأمن التركي في الشرق الأوسط ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 26، ربيع 1996، ص102.

(436) نازلي معوض احمد ، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، الجزء الأول ، إشراف محمد صفي الدين أبو العز ، معهد البحوث و الدراسات العربية و المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، القاهرة ، 1991، ص 312، وحيدري ، مرجع سابق، ص 163.

(437) بنية الأصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية و الواقع الدولي ، السياسة الدولية ، العدد 52، 1987، ص 100.

(438) Bruce, Op. Cit, p26

لمصلحة قرار الجمعية في تشرين الثاني/ أكتوبر 1975 والذي يعرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري(439)، ثم امتنعت عن التصويت على إلغاء القرار السابق عام 1992 في حين أيدت دول عربية عديدة قرار الإلغاء. (440) وفي عام 1976 استقبلت تركيا وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن اعترفت بها " الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، وفي آب /أغسطس 1979 أصبحت تركيا أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظمة (441). في الوقت الذي أخذت علاقاتها بإسرائيل في التقلص.

بدأ عقد الثمانينات بتقلص النشاط الدبلوماسي التركي الإسرائيلي حيث أغلقت تركيا قنصليتها في القدس وقامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثان في 1980/8/28.وجاءت هاتان الخطوتان كرد فعل على قرار الكنيست في 1980/7/3الذي اعتبر أن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة لإسرائيل(442) ، تبع ذلك جمود العلاقات الثقافية وانكماش العلاقات الاقتصادية الثنائية. وقد استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية على أدنى مستوى دون الوصول إلى نقطة اللآ عودة ، بمساعدة وتأثير أطراف دولية(443).

و عادت تركيا تنظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي كنوع من الصراع السوفيتي الأمريكي (444) . لاسيما مع نشوء عدة متغيرات عربية وإقليمية ودولية أعادت تركيا إلى وضع مسار سياستها الخارجية في إطار التحالف الغربي من أهمها؛غلبة الاتجاه القطري داخل الدول العربية، وتراجع أسعار النفط العالمية، وعودة الحرب الباردة بين القطبين السوفيتي والأمريكي ، وحدوث تغير داخلي في الأحوال السياسية والاقتصادية التركية منذ الانقلاب العسكري في 12 /1980/9 بحيث تجاوز النظام التركي المرارة تجاه الغرب بخصوص قبرص وسعيه إلى تدعيم علاقاته بالولايات المتحدة وحلف الأطلسي وتطوير الانتساب التركي للجماعة الأوروبية.

وعلى الرغم أن تركيا لم تغير من موقفها الرسمي المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي فإنها أصبحت أقل اهتماماً بالموضوع في منتصف الثمانينات عما كانت عليه قبل سنوات مضت(445). كما أن التناقص التدريجي في العلاقات الاقتصادية المربحة مع الدول العربية جعل تركيا تدرك أن مصالحها القومية لم تعد تتطلب منها أن تكون على درجة كبيرة من الحذر في ارتباطها مع إسرائيل أو الولايات المتحدة مما كانت منذ منتصف الستينات.

---

(439) سيم شاكماك ،موقع تركيا في الحلف الأطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، العدد45، 1982 ، ص106

(440)نور الدين،تركيا في الزمن المتحول ،قلق الهوية وصراع الخيارات،رياض الريس للكتب و النشر،بيروت،1997،ص 263 و273.

(441) عبد الوهاب بكر، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي،في العلاقات العربية التركية ،ج1، اشراف محمد صفي الدين ابو العز، معهد البحوث والدراسات العربية و المنظمةالعربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1991 ص303.

(442) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق ، ص124.

(443) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة،مقاربة الدين و السياسة و العلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، ص 264.

(444) Ali L.Karaosmnoglu,Turkeys Security and Middle East , Foreign Affairs,Vol.62,No.1,Fall 1983, p163.

(445) عبد المنعم سعيد ، العرب و دول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987، ص80.

وفي هذا الإطار، بدأت تركيا بتوجيه اهتمامها إلى عملية إعادة التقارب مع إسرائيل وتم في عام 1986 إحياء اتفاق التبادل التجاري واستعادة التنسيق في مجال الأمن والاستخبارات و المعلومات ، في مواجهة سوريا التي ترى فيها تركيا تهديدا فيما يتعلق بلواء الاسكندرون ودعم حزب العمال الكردستاني والأرمن وتقديم الدعم للقارصة اليونانيين. وكان لوجود التنسيق بين إسرائيل وتركيا في مجال "مكافحة الإرهاب" بأن قامت إسرائيل بتزويد تركيا وثائق تدل على وجود علاقات بين جماعات إرهابية تركية ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث حصلت هذه الجماعات على تدريب ومعدات عسكرية مختلفة في معسكرات تابعة للمنظمة، كذلك قامت إسرائيل بتسليم عدد من الأتراك أسرتهم مع مقاتلي المنظمة عند غزوها لبنان عام 1982 (446). و ذهبت تركيا إلى التوجه للربط بين حركة النضال الفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت تركيا تقف منها موقفاً متناغماً مع وجهة النظر الأمريكية.(447)

وهكذا كانت الظروف الإقليمية وعامل المنفعة الاقتصادية والاعتبارات الأمنية –السياسية ، فضلاً عن الحسابات الجيوبوليتكية ومحاولات تركيا لتحقيق توازن بين السمات الشرق أوسطية والأوروبية في هويتها تفسر السياسات التي انتهجتها تركيا حتى منتصف الثمانينات نحو إسرائيل، باعتبار أن هذه السياسات ذهبت إلى تحقيق مصالحها القومية بما تتطلبه المواقف الآنية.

لم يمنع التوجه للربط بين حركة التحرير الفلسطيني و ظاهرة الإرهاب الدولي من أن تكون تركيا الدولة الخامسة في العالم، وقبل مصر وسوريا ولبنان والأردن، والأولى من المعسكر الغربي التي تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنت في تشرين الثاني/أكتوبر 1988(448). و قد أيدت تركيا مبادرات التسوية السلمية التي طرحت من الأطراف المعنية – إسرائيل و الدول العربية – بخصوص إنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي ما قبل أزمة الخليج الثانية عام 1991.

و خلال أزمة الخليج وبعدها ، دعت تركيا إلى أهمية تسوية القضية الفلسطينية في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط. وعبرت عن استعدادها للإسهام في حل هذه القضية عن طريق استضافة أي مؤتمر دولي أو إقليمي يتقرر عقده بشأنها، مع إدراكها لمسئوليتها التاريخية في تسوية القضية الفلسطينية" حيث أن كافة دول المنطقة بما فيها فلسطين والأردن كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى"(449). ونظر المسؤولون الأتراك بأن شروع العرب وإسرائيل إلى محادثات ثنائية مباشرة في مدريد عام 1991 على أساس قراري مجلس الأمن

(446) جلال معوض، العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات، شؤون عربية ، العدد 62، 1990ص139.

(447) Bulent Aras,Op.Cit., p43.

(448) روبنس، مرجع سابق، ص100.

(449) معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية،شؤون عربية ، العدد 1992،69 ص 238.

242 و338 هو برهان بنجاعة سياسة التوازن التركية بين الطرفين.وقد رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 1991/11/23 بانعقاد المؤتمر وعده خطوة على طريق السلام الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام(450).
و دعت هذه التطورات إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولإسرائيل في أنقرة إلى مستوى السفارة في 19 كانون الأول/ ديسمبر1991 (451).

و لان تركيا حاولت ، طوال فترة الصراع العربي الإسرائيلي ، أن تسلك سياسة متوازنة تجاه طرفي الصراع ، فانها لم تستطع– من خلال سياستها تلك– أن تكسب سياسيا أو اقتصاديا ، أو حتى أن تنال ودا غير منقوص. وهو ما اثر سلبا على علاقاتها مع طرفي الصراع ، واضطراب حجم تبادلها التجاري معهما. وبمثل ما كان لحالة الصراع العربي الإسرائيلي دوراً مقيداً بالنسبة لتأثيراتها على موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط ، وعلاقاتها مع طرفي الصراع ، سيكون لحالة السلام و تسوية هذا الصراع تأثيراته على تركيا في الداخل و الخارج. (452) كما أن حرب الخليج الثانية وتأثيرها في تقسيم العالم العربي دفع صانعي السياسة التركية إلى الاستنتاج بأن مفهوم "كتلة عربية" في مجملة يجب ألا يؤخذ بجدية(453).

لقد أنهى مشروع التسوية السلمية "مبدأ التوازن" في السياسة التركية تجاه القرارات الخاصة بالمنطقة، وأراح صانعي السياسة الخارجية التركية من هم أجراء حسابات دقيقة و مطولة لكل خطوة يخطوها إزاء الشرق الأوسط، وبخاصة أن العديد من قراراتهم كان يضع تركيا أمام مآزق جديدة بدلا من ضمان المكاسب. كما حجمت من سلبية ارتباط تركيا بالغرب إن لم يكن قد حولت هذه الرابطة إلى أمر إيجابي في نظر عدد من دول المنطقة(454).
و لكن لا جدال في أن توقيع اتفاقية أوسلو في 1993/9/13، واتفاقية وادي عربة في 1994/10/24، فتح الطريق أمام تحول ملحوظ في السياسة التركية إزاء إسرائيل بحيث شكلت "عامل مسهل" حمت الحكومة التركية من نقد الرأي العام التركي والعربي(455).وبذلك لم تعد علاقتها المتطورة بإسرائيل تسبب الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه في السابق ، إذ لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل مع اعتراف كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قانونياً وواقعياً عبر اتفاقات السلام ودخول دول متشددة مثل سوريا مفاوضات التسوية مع إسرائيل(456). وبذلك اصبح الطريق ممهداً أمام تجاوز اعتبار علاقات تركيا مع إسرائيل عقبة في سبيل تحسين علاقاتها مع العرب بل بإمكانية تطوير علاقاتها مع إسرائيل و مع العرب في آن واحد.

---

(450) نور الدين، الشرق الأوسط ضمن السياسة الخارجية التركية، ص 125.
(451) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب و النشر ، بيروت،1997، ، ص264.
(452) اورغوفنتش، مرجع سابق، ص59ـ60.
(453) حاقان ياووز،العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، الدراسات الفلسطينية ، العدد 33،1998 ، ص59–60.
(454) اورغوفنتش، مرجع سابق، ص102.
(455) ياووز، مرجع سابق، ص60.
(456) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص202ـ203.

وترحب تركيا بتحقيق تسوية سياسية "شاملة" للصراع العربي –الإسرائيلي لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكبها خطوات "متواضعة" في بناء ترتيبات اقتصادية إقليمية تستفيد منها تركيا في مجالات المياه والتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري وغيرها، مما يفسر تأكيد مسئوليها على اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام في المنطقة، وتأييدها تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية تأييداً كاملاً" (457). وتفهم تركيا بأن المفاوضات السلمية على المسارين الثنائي والمتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد عام 1991، ما هي إلا تمهيدا لبناء المشروع الشرق أوسطي الذي يؤكد على مركزية تركيا في المنطقة ، و يدخلها في مجالات متنوعة عبر هياكل البنية الاقتصادية والأمنية الجديدة (458).

وتشارك تركيا بفعالية نسبية إزاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي، وكذلك مشاركتها في "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي عقدت في الدار البيضاء في عام 1994 بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وفي عمان عام 1995، وفي القاهرة عام 1996، وفي الدوحة عام1997 ، ويلاحظ أن إحدى الآليات التي حددتها قمة "الدار البيضاء" لتحقيق هذا التعاون هي إنشاء "بنك تنمية الشرق الأوسط " كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفني بين دول المنطقة و بخاصة مشروع "مياه السلام" و مشروعات البنية الأساسية الإقليمية، وهو ما يتفق مع اقتراح الرئيس اوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد (459).

وتجد تركيا بإمكانية اضطلاعها بدور الوسيط في المفاوضات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لإظهار رغبتها في الحفاظ على التوازن في علاقتها مع الأطراف المنخرطين في عملية التسوية . حيث يرى فؤاد ياسين– ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة– أن وجود علاقات جيدة لتركيا مع إسرائيل ومع الفلسطينيين يساهم في تحقيق السلام في المنطقة(460). وشدد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية أثناء زيارة الرئيس ديميريل إلى غزة في تموز/ يوليو 1999 على أهمية الدور التركي في عملية السلام وما يقوم به الرئيس ديميريل شخصياً بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية(461) ، مبديا معارضه للانتقادات العربية شديدة اللهجة لتركيا لتوقيعها اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل. وبهذا سعت تركيا إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين عارضة عليهم العون في مجال البنية التحتية والإسكان ، وتم تبادل الزيارات الثنائية والوفود الرسمية على أعلى مستوى (462).

---

(457) انظر مقابلة الرئيس ديميريل في ، الأهرام ، العدد 40474، 1997/9/16،ص5.

(458)كاظم هاشم نعمة ، التعاون التركي الإسرائيلي : قراءة في الدوافع الخارجية ، المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 220، حزيران/يونيو 1997، ص5.

(459)حيث اقترح اوزال إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية ، ويتم تمويه بنسب معينة من الفوائد النفطية العربية و إسهامات الدول الصناعية كاليابان و ألمانيا من اجل تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة. معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص 351.

(460) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص127.

(461) الأهرام، العدد 41139، 1999/7/17، ص9.

(462) Sabri Sayari , Turkey and The Middle East In The 1990s , Journal of Palestine Studies XXVI,No.3 spring 1997 , p.50.

و تلعب تركيا حسب وزير خارجيتها إسماعيل جيم في تموز/ يوليو2001 " دورا هاما في منطقة الشرق الأوسط منذ البداية و لكن منذ عام و نصف العام تقريبا وبعد المناقشة مع إسرائيل و بناء على طلبها كان لتركيا دورا لا أقول انه كان كبيرا و لكن كان دورا فعالا خلال فترة حكم باراك .. أما اليوم وقد أصبحت المسألة اكثر تعقيدا فنحن مع ذلك في إطار مفهوم السلام و في طريق إنهاء العنف ، نعمل جادين على المحافظة على دورنا الفعال و الإيجابي".(463) وفي هذا الإطار، فإن حرص تركيا على حث الأطراف المعنية وعرضها المساعدة في التوصل إلى التسوية السلمية إقليميا–عبر رؤيتها الغربية الخاصة– هو تعبير عن اهتمامها بأداء دور في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وفق بيئة سياسية وفكرية جديدة . بما يحقق مصالحها في الأجل البعيد ، وفي مقدّمتها المصالح الاقتصادية من خلال المبادرة بالدعوة إلى إقامة مشروعات التعاون الاقتصادي والإقليمي وفرص التبادل والاستثمار بين دول المنطقة أولا باعتبارها الركيزة الأساسية لتعزيز السلام و الاستقرار في المنطقة (464) ، على خلاف الدول العربية التي تركز على أساس إيجاد حل سياسي أو تقدم في مسيرة السلام قبل التحدث عن التعاون الاقتصادي.

و تعتبر عملية التسوية السياسية مدخلاً أساسياً في حال نجاحها لمعالجة المشكلة المائية في المنطقة، من وجهة النظر التركية (465). بحيث بدلاً من اقتسام المياه وفق القواعد والقوانين الدولية الناظمة للأنهر الدولية(الفرات و دجلة) وتبعاً للحاجات الأساسية للدولة، فقد يكون القيام بمشاريع مشتركة تركية – سورية أو تركية–عراقية أو ثلاثية هي الصيغة الأمثل. كما يأهل البيئة المناسبة لإنجاز مشروع مياه السلام الإقليمي.

كما تشكل التسوية السلمية عاملا مساندا بالضرورة للدور التركي بغرض تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل باعتبارهما اكبر قوتين دولية و شرق أوسطية دافعتين نحو الترتيبات لاقامة المشروع الشرق الأوسطي .وهو المشروع الذي يعطى لتركيا فرصة مواتية في مجال السياسة الخارجية لفتح نافذة جديدة على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط عموما. وتعد عملية التسوية السلمية من أهم الأبعاد الدافعة باتجاه إقامة النظام "الشرق أوسطي" المقترح لدرجة أنه لا يمكن فصل عملية التسوية، ضمن آلية المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف عن الترتيبات الجارية. ونجد أن هناك دمج متعمد بين عملية التسوية وسياسات التطبيع والمشروع " الشرق أوسطي". ولهذا لا تقتصر عملية التسوية على محاولة إلغاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي وعلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وإنما تصل إلى درجة محاولة إقامة علاقات تعاون ثنائي وإقليمي تعمق من علاقات الاعتماد المتبادل في المنطقة(466).وأكد على ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي قال في خطابه الافتتاحي في مؤتمر مدريد:" إن السلام الحقيقي يتضمن المعاهدات، والأمن، والعلاقات الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والتجارة، والاستثمار، والتبادل الثقافي وحتى السياحة، وستتركز هذه المفاوضات على قضايا مشتركة للمنطقة تتجاوز الحدود

(463) الشرق الأوسط ،العدد 8282 ، 2001/8/1.

(464) انظر مقابلة الرئيس ديميريل في ، الأهرام ، العدد 40474، 1997/9/16،ص5.

(465) اورغوفنتش الأمن التركي في الشرق الأوسط، ص 102.

(466) ناصيف حتى، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القوميةو الإقليمية و العالمية،المستقبل العربي، العدد200،1995، ص20.

الوطنية وهي الحد من التسلح، والمياه، والمسائل المتعلقة باللاجئين، والتنمية الاقتصادية(467)، وهذا ما أعادت إدارة كلينتون التأكيد عليه(468). بحيث ترتبط عملية التسوية بتطور هوية شرق أوسطية مقبولة لدى الجميع.

ومنذ مطلع التسعينات ، لاسيما منذ حرب الخليج الثانية ،و بدء عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات متنامية كامتداد لفترة العقود الأربعة من العلاقات و التي حقق فيها البلـــدين تطورات مهمة ،على الأصعدة الاقتصادية و السياسية و الأمنية و العسكرية ، رغم ما كان يتخللها من مشاكل تعامل معها البلدان بحرص ، رغبة في عدم تصعيدها ، و حتى لا تصل علاقاتهما إلى حد التأزم أو نقطة اللا عودة ، مما وفر لهما في التسعينات بيئة ملائمة لتطوير هذه العلاقات بدرجة اكبر من ذي قبل.

إلا أن الموقف التركي الذي اندفع نحو إسرائيل على اكثر من صعيد خصوصا توقيع اتفاقية التدريب العســـكري في شباط/فبراير 1996، لم يحول دون أن تبقي في الحسبان هامشاً ولو ضئيلاً من حساسية بعض الدول العربية (سوريا، مصر) تجاه علاقات وثيقة لتركيا مع إسرائيل التي ينظر إليها بأنها سلوك غير ودي(469).

و رغم ذلك ، و بعد الحد من انعكاس ظاهرة ما يسمى "بعصر ما بعد أوزال" على التوجه العام للسياسة الخارجيـــة التركية ، باعتباره رجل الدولة الذي رفع تركيا في الساحة الدولية من مركز "اللاعب الثـــانوي" أو"الهامشـــي" إلى مركز "اللاعب الرئيسي" المهم (470)، وفد جيل جديد من السياسيين التراك الذين نظروا إلى أن إسرائيل وتركيـــا سوية بمقدورهما لعب دور ما في الشرق الأوسط، وكان من المدافعين عن هذا الاتجاه وزير الخارجية التركي الســـابق حكمت تشيتين(471).

و قاد تشيتين حملة "التطبيع" المعاصر مع إسرائيل ابتدء بزيارة وزير الساحة التركي، عبد القادر آتش في حزيـــران/ يونيو 1992– كأول زيارة يقوم بها وزير تركي خلال 27 عاماً– وتوقيع اتفاقية التعاون السياحي بين الدولتين، وفي 1993/11/14 زار وزير الخارجية التركية حكمت تشيتين إسرائيل ، وهو أعلى مسؤول تركي يقوم بذلك منـــذ قيام إسرائيل سنة 1948، ووقع اتفاقات بشأن السياحة والتعاون الاقتصادي وتبادل برامج التعليم، غير أن أهميـــة الزيارة تكمن في أنها تفتح عهداً جديداً في العلاقات التركية الإسرائيلية. ولدى عودته إلى أنقرة صرح "تشيتين" بأن التعاون بين الدولتين سيكون أبعد مدى مما كان متوقعاً لإقامة نظام جديد في الشرق الأوسط حيث لا تسمح تركيا أو إسرائيل بأي أعمال إرهابية أو بوجود منطقة متاحة لتدريب وتحركات الإرهابيين دون عـــائق(472) في إشـــارة إلى

(467) أنظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1992، ص 186.
(468) أنظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1992، ص 265ـ267.
(469) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص202.
(470) جنكيز تشاندرا، التقارب التركي الإسرائيلي،شؤون الأوسط ، العدد 51، 1996، ص33.
(471) يوسف الجهماني، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، سلسلة ملفات تركية ، دمشق ،1999ص63.
(472) المرجع نفسه، ص61.

سوريا. غير أن زيارة رئيسة الحكومة التركية آنذاك تانسو تشللر إلى إسرائيل في الفترة 3ـ5/11/1994 كانت نقطة تحول في العلاقات الثنائية. ليس فقط لكونها أول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى لإسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ولكن أيضا لما تم خلال هذه الزيارة من بحث موضوعات عدة وتوقيع اتفاقات للتعاون الثنائي ومنها إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة، والاستعانة بالخبراء الإسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية، وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد والتعاون العسكري، إضافة إلى بحث مشروع "مياه السلام" لنقل المياه إلى المنطقة بما فيها إسرائيل(473).

و تأخذ تركيا في الاعتبار ، المجموعة اليهودية التركية في تركيا وفي إسرائيل. حيث يتركز اليهود في تركيا بالأساس في استانبول، ويتمتع هؤلاء بنفوذ كبير يتجاوز عددهم الضئيل نسبيا (30 ألف) بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة التجارية منذ العهد العثماني. وتبدي تركيا حرصها الشديد للحفاظ على مجموعتها اليهودية بما لها من تأثير في الأوساط اليهودية " النافذة" في أمريكا. ويقدر عدد اليهود الأتراك الذين يعيشون في إسرائيل بـ 120 ألف معظمهم هاجروا في الستينات والسبعينات هربا من الفوضى الاقتصادية والعنف اللذين ساد تركيا آنذاك. ويقوم هؤلاء بنشاط واسع في إسرائيل في سبيل تركيا التي تحافظ على هذه الرابطة كعنصر إيجابي في العلاقات الثنائية(474). وتأسيسا على ذلك ترى بعض الأوساط التركية بأن اندفاع تركيا نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل لا ينبع دائماً من مصالح استراتيجيته مشتركة، بل هي محاولة لإيجاد حلول لبعض المشكلات المزمنة والمعقدة التي تواجه تركيا وبالأساس المشكلة الكردية من جهة، ومن جهة ثانية، يشدد معظم الأتراك المؤيدين للتعاون مع إسرائيل على أهمية هذا التعاون من زاوية المصالح الاقتصادية التركية.

و على العموم، يصبح من الضروري النظر إلى هذه التطورات كنتيجة لعوامل و تغيرات داخلية و إقليمية و دولية فاعلة منذ بداية التسعينات و كنتيجة أيضا لتطورات متواصلة في العلاقات بين البلدين منذ الاعتراف التركي بإسرائيل وحتى نهاية الثمانينات. ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل والتي دفعت بالعلاقات التركية الإسرائيلية لكي تأخذ وضعاً تصاعدياً.

1-الأوضاع التركية الداخلية

يقصد بهذه الأوضاع ؛ المشكلات السياسية الداخلية في تركيا، و دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية التركية، والمشكلات الاقتصادية .

المشكلات السياسية الداخلية

(473) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 145ـ146.
(474) روبنس ، مرجع سابق، ص 105.

و يقصد بها مشكلات العنف/الإرهاب و الصراع الداخلي مع التيار الإسلامي. و ترتبط المشكلة الأولى بالمنظمات الكردية أو الإسلامية أو اليسارية، وقد شكلت بدورها عاملاً مهماً لتطور علاقات تركيا بإسرائيل لتقدير الأول إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلات والتي تعيدها الأوساط التركية إلى عوامل خارجية بالأساس، كالوضع في شمال العراق و ادعاء ارتباط سوريا بحزب العمال الكردستاني، وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة. أما المشكلة الثانية فترتبط بالتوتر الداخلي بين التيار الإسلامي ممثلاً في حزب الرفاه وورثيه حزب "الفضيلة" و من بعده حزب السعادة و قوى إسلامية أخرى والتيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب و النخب العلمانية. فخلال كافة مراحل هذا الصراع بين هذه المؤسسة و"الرفاه"، سعت الأولى إلى تطوير التعاون مع إسرائيل باعتبار ذلك –ضمن أمور أخرى– وسيلة "لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية، وفرض ذلك كأمر واقع يصعب على الإسلاميين تغييره أو تحديه"(475).بدليل تأكيد رئيس الأركان العامة التركية إسماعيل حقي قارادي في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في **1998/2/26** "أن قرارات المجلس في العام الماضي ضد حكومة حزب "الرفاه" الإسلامية لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فقط، بل أن الأصوليين ما زالوا يمثلون التهديد الرئيسي للدولة العلمانية "(476) لذلك فإنه يتوقع استمرار تأثير هذا العامل في دفع تركيا مستقبلاً إلى تطوير علاقاتها مع إسرائيل.

المشكلات الاقتصادية التركية

يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات عدة في مختلف المؤشرات الاقتصادية وقد وجدت تركيا في علاقتها مع إسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مما يساعد في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحها الاقتصادية(477).أمام خسائر قدرت بـ **11** مليار دولار في حزيران **1997**جراء توقيعها اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي(478). وقد تمتد علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل إلى جمهوريات أسيا الوسطى عبر النافذة التركية ، حيث أكد الدكتور حسن قوني ، خبير في العلاقات الدولية :"... أن تركيا كدولة غربية وديمقراطية وعلمانية تعد ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى، كما يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر فيها بأمان (أي تركيا).." ويرى أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تنمية اقتصادية وأن تركيا بفضل صدقتها لإسرائيل تستطيع أن تدخل إلى المؤسسات المالية وأوساط التسويق العالمية. ويشير باليم ايريز، رئيس سابق لاتحاد غرف وبور صات تركيا

(475) فهمي هويدي ، الحكومة الخفية في تركيا ، الأهرام ، **1997/5/20**،ص**11**.

(476) معوض، الجديد من العلاقات العربية التركية، ، ص**80–81**.

(477) خالد فياض، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى اربكان ، السياسة الدولية ، العدد**129**، **1997**، ص**183**.

(478) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ،مقاربة في الدين والعلاقات الخارجية، ص**218**.

TOBB ، بأن إسرائيل تستطيع المساهمة في حل مسائل تركيا المالية ذات المدى الطويل من خلال بيع المنتجات التركية بواسطة إسرائيل بصفتها عضواً في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما فعلته إسرائيل مع الهند(479).

2–البيئة الخارجية التركية

تتعلق هذه المشكلات بتوترات العلاقات السورية –التركية وخصوصاً قبل تشرين الأول/أكتوبر 1998، وسعي تركيا لتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة ،وتدعيم مساعيها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ،وضمان نجاحها في الدور الأمني الأطلسي.

توترات العلاقات السورية – التركية

تعود هذه التوترات إلى مشكلات المياه وأمن الحدود والإسكندرونه، وهي لا تشكل فحسب عاملاً مهماً في تطور علاقات تركيا بإسرائيل، ولكن أيضاً يمكن في ضوئها تفسير الموقف التركي إزاء عملية السلام وهو الأكثر تأثيراً في سياسة تركيا حالياً ومستقبلاً. وهو يتمثل في مخاوفها من سلبيات معينة ستعاني منها تركيا، في حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصاً على المسار السوري. الذي يفسره تقدير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب/أغسطس 1997" أن تخوف تركيا من أنها قد ترغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقات مع جيرانهم السوريين والعراقيين على مشكلة المياه التي تستخدمها حالياً كورقة ضغط في تعاملاتها معهم"(480). وهو الذي يمثل أحد أسباب دخول تركيا في تعاون عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها لأن هذا التعاون قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي مرتقب، وفي هذا الخصوص تعهد وزير الدفاع الإسرائيلي "إسحاق موردخاي" باطلاع نظيره التركي على كل تفصيلات المفاوضات مع سوريا إضافة إلى تعهده بعدم عقد إسرائيل أي اتفاق مع سوريا بشأن الجولان لا يضمن المصالح التركية وهذا يعني أن تركيا أصبحت طرفاً ثالثاً، غير مباشر، في التفاوض الثنائي الإسرائيلي السوري(481).

وبالتالي فإن من أهداف التقارب التركي مع إسرائيل، عرقلة أو تأجيل التوصل إلى هذه التسوية (قد يكون التأجيل على الأقل إلى حين استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول "GAP"، أو حدوث تغير سياسي داخلي في سوريا)، واستخدام هذه العلاقة كأداة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً في حالة استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان، بأنه لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا، أو الضغط عليها بفاعلية اكبر سواء بشأن مشكلة المياه أو

(479) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 265–266.
(480) معوض، صناعة القرار في تركيا العلاقات العربية التركية، ص249، انظر تحليلات أخرى حول هذه المسألة في ارغوفنتش، مرجع سابق، ص99، نعمة، مرجع سابق، ص14-15.
(481) الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية ، ص136.

الإسكندرونه، وهذا التقدير الأخير يدعمه مـا ورد في تصـريح وزيـر الـدفاع الإسـرائيلي "موردخـاي" في 1997/4/26، بشأن إدراج سوريا ضمن الدول المستهدف "ردعها" من جانب إسرائيل وتركيا، بغرض منعها من "تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة"(482).

و يأتي ذلك على الرغم من دخول العلاقات التركية السورية ، فيما بعد، بقدر ملحوظ من الهدوء والتحسن بعـد اتفاق أضنه في تشرين الأول/أكتوبر1998. و قد طرح الرئيس ديميريل إبان زيارته لإسـرائيل في 1999/7/14 تفسير جديد لموقف بلاده إزاء علاقات التعاون التركي الإسرائيلي بسوريا حيث شدد على أمرين "أن تركيا تتمنى أن يتحقق السلام بين سوريا وإسرائيل رغم خلافاتها مع سوريا لأنها تعتبرها دولة جارة وليس عدواً ولن يكـون هـذا السلام على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية ولن يؤثر على عمقها على جميع الأصعدة، وأن علاقـات تركيـا وإسرائيل ليست موجهة ضد أي دولة ثالثة، ولهذا فإنها لن تتأثر بالتحسن النسبي الذي طرأ مؤخراً منذ توقيع اتفاق أضنه على العلاقات التركية السورية(483).

تعزيز دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط

على الرغم من أهمية الوضع الجيوستراتيجي لتركيا، والتي لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الأمريكيـة في المنطقـة، يتوقف نهوض تركيا بدور مهم في أي ترتيبات أمنية على مدى متانة وقوة علاقاتها مع إسرائيل، لا سيما وأن هـدفاً رئيسياً للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة يتمثل في حماية أمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري على الجانب العربي مع إدراك العقيدة العسكرية التركية أهمية إسرائيل لخدمة أغراضها سواء على صعيد علاقاتها الأمنيـة أوفي إطـار سياستها الاقتصادية والخارجية وسواء جاءت هذه الترتيبات في صورة اتفاقية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، أو أتت ترتيبات واقعية خارج هذا الإطار. كما أن تطور العلاقات مع إسرائيل يضـمن لتركيـا دوراً "قياديـاً" في الترتيبات الاقتصادية والإقليمية حتى لو اتخذ صورة "الشريك الثاني/ الأصغر" لإسرائيل مع قناعة النخبة الحاكمة في تركيا بأن الشرق الأوسط المنقسم على نفسه في التعامل مع العديد من المسائل غير قادر على تسهيل رغبة تركيا في لعب دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها وليس من خارجها(484).

و ما يساعد على ذلك حدوث تغيّرات شاملة في المجتمعات العربية نتيجة تداعيات حرب الخليج الثانيـة، و أثرهـا الكبير في تصدع النظام الرسمي العربي الذي عجز عن مواجهة التحديات في المنطقة. وتم طـرح احتمـالات عـدم مصداقيته وحتى عدم جدواه الأمر الذي ساهم في انهيار مقومات الأمن القومي العربي(485).على اثر ذلك تعـاظم

---

(482) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص82.

(483) الحياة، العدد 13278، 1999/7/15 ص6.

(484) سمير صالحة ، تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي ،في قضايا شرق أوسطية (2)، مركز دراسات الشـرق الأوسـط ، عمـان ، 1996، ص45، و عوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص82-83.

(485) Bernard Lewis,Rethinking The Middle East ,Foreign Affairs,Vol.71,No.4,Fall 1992, P101

وزن القوى الإقليمية غير العربية (إيران، تركيا، إسرائيل) في المنطقة(486)، وأصبح البحث عن خيارات خارج الخيارات العربية أمراً مبررا مع بروز ظاهرة "انتشار مفاهيم وقيم التعاون الإقليمي وتراجع التيارات المناهضة لهذا التعاون"(487) . والتي أنتجت بنى اجتماعية ـــ ثقافية مسايرة للتطورات الجديدة، بحيث تبدو البيئة الرسمية العربية اكثر طواعية للانخراط مع الاملاءات الخارجية وذوبان حدود النظام العربي مع حدود النظام الشرق أوسطي.

تدعيم مساعي تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي:

تسعى تركيا من توثيق علاقاتها مع إسرائيل إلى كسب مساندة الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني فيها، سواء بشأن أحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة أو بشأن خلافاتها العديدة مع اليونان وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة النظر التركية، ومما يؤكد ذلك قيام "تانسو تشيللر" نائبة رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك، في فبراير / شباط 1997 بالاتصال بنظيرها الإسرائيلي "دافيد ليفي" وبنيامين نيتانياهو" طالبة منهما أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يغير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة بالتوتر منذ تجميد البرلمان الأوروبي للاتفاق الجمركي في أيلول/ سبتمبر 1996(488).ومع إدراك القادة الأتراك بالتأثير الكبير للوبي اليهودي بصنع القرار السياسي في الولايات المتحدة ، فإنهم سيدعمون تركيا طالما أن أنقرة تحافظ على علاقات دبلوماسية وطيدة مع إسرائيل . كما أن هذا اللوبي يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا في إظهار صورتها الإيجابية أمام الرأي العام الأمريكي فضلاً عن إسهام "اليهود الأمريكيين" بدور مثمر في استقطاب رؤوس الأموال الأمريكية في المشروعات الاقتصادية التركية وفي تحرير مطالب تزويد تركيا بالأسلحة في الكونغرس(489).

التغير في البيئة السياسية الدولية

كانت الظروف والأوضاع الدولية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة واندلاع حرب الخليج الثانية بداية التقارب بين الطرفين لتطابق دوافع موقفهما إزاء العراق وما تخلل هذه الحرب أو تابعها من مبادرات تركية عديدة لإشراك إسرائيل في مشروعات أمنية أو اقتصادية إقليمية شرق أوسطية(490).ووقوف معظم الدول العربية ضد العراق وافتقاد منظمة التحرير التأييد الدولي الذي كانت تحظى به أثناء الانتفاضة قلل من احتمال وجود كتلة عربية موحدة لها القدرة على أن تقيّد مجال المناورة أمام تركيا. و يدخل هذا التقارب ضمن هيمنة الولايات المتحدة على النظام

---

(486) جلال معوض، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الحالية و المحتملة ، شؤون عربية ، العدد 80، 1994، ص149.

(487) ناصيف حتي ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي،في العلاقات العربية التركية : حوارمستقبلي ،اورهان كولوغلو و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995، ص51.

(488) انظر ،معوض "ندوة" المستقبل العربي "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية:المستقبل العربي، العدد227 ، 1998 ، ص56.

(489) الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص137.

(490) معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، شؤون عربية ، العدد 89، 1997،ص117.

العالمي الراهن وسعيها لاستثمار هذه التطورات من اجل أحكام سيطرتها الدولية وتعزيز نفوذها على المنطقة والتي أصبحت القوة المسيطرة فيها دون أن يتحداها أحد للمرة الأولى منذ الخمسينات.

ضمان نجاح تركيا في الدور الأمني– الأطلسي:

بعد انتهاء الحرب الباردة و تلاشي التهديدات السوفيتية، بحثت العقيدة العسكرية التركية عن الأمن القومي من جانب إقليمي جديد. وأدركت هذه العقيدة أهمية ارتباطها الاستراتيجي مع إسرائيل في ظل معطيات النظام الدولي الراهن. ففي فترة ما بعد الحرب الباردة انشغلت أوروبا بإعادة ترتيب أوضاع جزئها الشرقي حيث التداعيات الأمنية والاقتصادية ، وتراجع الدعم الأمريكي المباشر لتركيا أمام تدني نسبي لأهميتها الاستراتيجية من منظور التحالف الغربي، وتعاطف الكونغرس مع مطالب اللوبيين "اليوناني والأرمني" ضد تركيا ، فضلا أن الولايات المتحدة ذات استراتيجية متحركة بصدد التهديدات المرحلية . وفي هذا الإطار تبنت تركيا خيارا إقليميا لتعميق تعاونها مع حليف من داخل المنطقة حتى تضم نجاحها في الدور الأمني– الأطلسي في المناطق البعيدة عن الحلف ولكنها قريبة من تركيا.

وساعد على ذلك تصور النخبة التركية بالتشابه بين البلدين في كثير من الخصائص ، باعتبار أن "إسرائيل هي حليف طبيعي لتركيا، لان خصوم تركيا هم في الوقت نفسه خصوم إسرائيل وهما ذات توجه علماني وديمقراطي –غربية إلي حد كبير(491). و تسوق تركيا هذا التصور لما تتسم به إسرائيل من:

1–اشتراكها مع حلف الأطلسي وتركيا في تصورها للبنية الأمنية الجديدة، فضلا عن مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز في المنطقة، و هو الأصولية الإسلامية، و تحجيم الأدوار العربية والإيرانية (492).

2–مشاركتها تركيا القلق نفسه من التغيرات الجارية في المنطقة وفي تبني مفاهيم سياسية واقتصادية مشتركة.

3–أن استراتيجية التعاون الثنائي التركي الإسرائيلي المدعوم من الغرب هي الأنسب والأقل تكلفه بغية احتواء النتائج السلبية عليهما وعلى الغرب(493).

و لا تمنع التطورات المتواصلة في العلاقات بين البلدين منذ بداية التسعينات من النظر إلى مخاوف الأوساط التركية لجهة الانعكاس السلبي لعملية التسوية السلمية الصراع العربي الإسرائيلي على موقع تركيا في المنطقة مع وجود العلاقات المتنامية مع إسرائيل، إذ ستصبح تركيا هي العدو الأول للمنطقة بدلاً من إسرائيل. ويعود السبب الأساسي إلى طبيعة تسوية مشكلة المياه. حيث تختلف تركيا وإسرائيل حول هذه التسوية. وترى إسرائيل أن الحل يكمن عبر

(491) Anat Lewin, Turkey and Israel, Journal of International Affairs, Fall2000, Vol. 54 Issue 1, p239.

(492) احمد رسلان التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز،السياسة الدولية، العدد 130،1997، ص116.

(493) نعمة، مرجع سابق، ص15–16،

طمأنت سوريا حول حصتها من مياه الفرات بما يتطلب تراجعاً في الموقف التركي المتشدد. ومقابل معارضة تركيا لتقسيم العراق، وهي مع أضعافه والمحافظة على وحدته للوصول دون نشوء دولة كردية مستقلة في شماله، تسعى إسرائيل حثيثاً لتفكيك العراق وبالتالي عدم معارضة إقامة دول كردية(494).

و يعد الليبراليون داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقوق الإنسان، حيث انتقدوا العمليات العسكرية التركية في شمال العراق وسوء معاملتها للأكراد في تركيا.و يبدو أن اللوبي اليهودي في واشنطن والذي يعتبره القادة العسكريون الأتراك، ذو نفوذ غير محدود، سيكون على استعداد لاستخدام نفوذه بقوة لدى حكومة الولايات المتحدة من أجل خدمة المصالح التركية، وان كان سيساهم بالأساس بما يجعل تركيا أكثر اعتماداً على إسرائيل. ويرى البعض بأن انتهاج تركيا لسياسة خارجية معتمدة على إسرائيل قد يحقق الارتياح لإسرائيل لكن هذه السياسة ستعزلها عن التأثير في المنطقة وفي النظام الدولي أيضا(495).

وعلى العكس من إسرائيل، فإن تركيا يكمن فيها قلق التهميش الاقتصادي في هياكل "الشرق أوسطية" المستقبلية، وتدرك تركيا أن التقنية والخدمات المصرفية وشبكة التأثيرات الدولية كلها تعين إسرائيل –والتي تشكل مع الولايات المتحدة القوة الرئيسية الدافعة نحو الشرق أوسطية– في الانتشار في حال تحققت الشرق أوسطية على حساب تركيا، ولذلك من الأجدى لتركيا،حسب الأوساط التركية،أن تكون شريكاً لإسرائيل وليس بالضرورة شريكاً بالتساوي. (496) و تأتي هذه المخاوف في إطار التباين بين الخط الرسمي للسياسة التركية في إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل وبين المزاج العام حول هذه العلاقات .وفي استطلاع رأي أجرته مؤسسة "سوفريز" لحساب صحيفة تركيا في 1992/8/30 تبين أن إسرائيل احتلت المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي يكرهها الأتراك ، بعد أرمينيا وقبرص اليونانية واليونان(497) . وفي استطلاع آخر أجرته مؤسسة استراتيجي موري في يونيو 1997 عن ما الذي يجب أن تكون له الأولوية في السياسة الخارجية التركية بان تطور علاقات افضل مع إسرائيل أو مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط ؟ أجاب 27% من العينة انهم يفضلون إسرائيل بينما يفضل 51,5% الدول الأخرى في الشرق الأوسط.(498)

كما لا تمنع التطورات المتواصلة في العلاقات بين البلدين من النظر إلى تباين وجهة نظر البلدين حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي .وخلال المؤتمر الصحفي المشترك بين رئيسي الوزراء التركي و الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2001 في ختام زيارة اريئيل شارون لأنقرة . قال أجاويد " أن هدف تركيا و إسرائيل واحد و هو السلام لكن هناك خلاف بيننا في الأساليب الواجب اتباعها من اجل تحقيقه " معلنا بوضوح موقف تركيا الداعي إلى البدء في المحادثات السلمية فورا و رفع الحصار على المناطق الفلسطينية ، و أضاف عليه الرئيس سيزر" أن استدعاء قوة حفظ

(494) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 274–275.
(495) باووز، مرجع سابق، ص 68–69.
(496) سهابوليك باشا ، تطور العلاقات بين تركيا و إسرائيل و الدول العربية المجاورة ، الباحث العربي ،العدد1998،48، ص38–39.
(497) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص126.
(498) وليام هيل ، سياسة تركيا الخارجية في عصر ما بعد الحرب الباردة ، الباحث العربي ، العدد48،ص14.

سلام دولية سيساعد على تهدئة الأوضاع في المنطقة " . فيما أعلن شارون انه يؤمن بضرورة تبادل المصالح و التعاون المتبادل بين الأصدقاء كأساس لتلك العلاقة و أضاف " أن لدى تركيا بعض المشكلات التي يمكن أن نسهم في حلها لو طلب منها ذلك ، و لكننا نتوقع في المقابل أن تساعد أنقرة في استعادة الهدوء و الأمن إلى المنطقة ".(499) و يقصد بذلك أن ممارسة تركيا لضغوطها على السلطة الفلسطينية عرفات لوقف الانتفاضة و يربط شارون ذلك شرط أولي لمساعدة تركيا في حل مشكلاتها السياسية و المالية من خلال اللوبي اليهودي في الكونغرس الأمريكي . وبعبارة أخرى ، قد لا يكون التعاون العسكري و الأمني بين أنقرة و تل أبيب كافيا بعد الآن لحث إسرائيل اللوبي اليهودي على مساعدة تركيا و الوقوف إلى جانبها ضد اللوبي الأرمني واليوناني هناك ، و إنما اصبح مطلوبا من أنقرة إضافة إلى ذلك أن تكون امتداد سياسيا أو ظلا لسياسات إسرائيل في المنطقة .

و لعل هذا الخلاف الذي بدى واضحا في وجهتي النظر الإسرائيلية و التركية حول الأوضاع في التراضي الفلسطينية و مستقبل عملية السلام كان السبب في زخم الزيارات الإسرائيلية إلى أنقرة خلال عام **2001** التي بدأها وزير الخارجية شمعون بيريز في ابريل / نيسان و تبعه وزير الدفاع بن اليعيزر و قائد الأركان الإسرائيلي شاوول موفاز في تموز /يوليو. (500)

و ما يزيد من ذلك ، أن القيادة الجديدة للجيش التركي قد عملت على تصفية ما يمكن أن يسمى باللوبي اليهودي داخل الجيش و إحالتهم على التقاعد و على رأسهم الجنرال شفيق بير مهندس التعاون العسكري التركي الإسرائيلي و ذلك بعد أن اكتشفت بعض التجاوزات في عمليات المناقصات العسكرية الممنوحة لإسرائيل و مبالغة تلك في أسعارها .و يبدو أن المعاملات العسكرية الثنائية ستشهد بعض التعقيدات ، ومثال ذلك المناقشات الطويلة التي شهدته صفقة تحديث دبابات ام**60** التركية التي كسبتها إسرائيل بعد إجبار الأخيرة تقديم تنزيلات و تسهيلات مالية لتركيا من اجل إتمام الصفقة .ناهيك عن إلغاء القيادة العسكرية الحالية بعض الصفقات العسكرية مع إسرائيل مثل شراء قمر اصطناعي لأغراض التجسس. (501)

و لعل ما جعل أيضا العلاقات التركية الإسرائيلية تسير في منحى جديد يستدعي من تل أبيب بذل جهد إضافي من اجل العودة بها إلى حالتها السابقة ، التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية العربية خلال العامين الماضيين و التعاون الواسع في كل المجالات بين سوريا و تركيا الذي تضمن توقيع اتفاق تعاون للتدريب العسكري المشترك و التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية الإيرانية و زيادة التعاون التجاري بينهما (502)، و الانفتاح التركي اقتصاديا على العراق بدأت نظرة تركيا تتبدد إزاء هذه الدول لتحل محلها نظرة لتعاون واسع على كل الأصعدة .ومع زيادة التعاون العربي التركي في مجال الحفاظ على الأمن و تعزيز التعاون الاقتصادي فإن كل المؤسسات السياسة والعسكرية التركية تشهد نقاشا جديا حول مستقبل علاقاتها مع إسرائيل خصوصا مع تضاؤل فرص تحقيق

(499) الحياة ،العدد 17،2001/8/14033.
(500) الحياة ،العدد 28،2001/7/40141و الرأي الأردنية، العدد 11262، 2001/7/10.
(501) الحياة ،العدد 17،2001/8/14033.
(502) الحياة ،العدد 13،2001/2/13849.

السلام في المنطقة و هو ما عبر عنه أجاويد بقوله انه "كلما تضاءلت فرص السلام كلما أصبحت العلاقات التركية الإسرائيلية في موقف حرج في المنطقة ".

و من الخطأ الظن بان تركيا تسعى إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل أو اتخاذ خطوات راديكالية في علاقاتها معها على خلفية ما حصل من تحسن في علاقاتها مع العرب، ذلك أن تل أبيب تستطيع إلحاق الضرر بالمصالح التركية أو على الأقل التأثير سلبا على علاقاتها بواشنطن . و في إطار ذلك ، أثار اللوبي اليهودي مسألة مذابح تركيا للأرمن وسلم مشروع الاعتراف بالمذابح التركية ضد الأرمن للوبي الأرمني في الكونغرس و رفض بعد ذلك الوقوف إلى جانب تركيا حتى تدخل الرئيس كلنتون و نجح في تأجيل تصويت الكونغرس ، على اثر تصويتها مع قرار الأمم المتحدة الذي أدان إسرائيل لاستخدامها العنف الزائد ضد الفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر **2000** .و هو الملف الذي قد يثار في أي وقت مجددا. ناهيك عن أن تركيا ترى في إسرائيل بوابة للوصول إلى المؤسسات المالية الدولية التي تقرضها المال لإنقاذها من أزمتها الاقتصادية الراهنة. (503)

العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية

دخلت العلاقات العسكرية التركية–الإسرائيلية مرحلة جديدة من التطور مع توقيع البلدين اتفاق التعاون العسكري في **1996/2/23** أبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي "جوبق بر" لإسرائيل ولم يتم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار / مارس **1996**.و في الوقت الذي ما يزال الغموض يكتنف هذا الاتفاق نتيجة عدم وضوح التفسيرات التركية الرسمية المقدمة حتى الآن بشأن الاتفاق فضلا عن التضارب في تقدير طبيعة هذا الاتفاق و أهدافه حتى من جانب المسؤولين الأتراك ، اصبح هذا الاتفاق يشكل عنصرا جوهريا في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط (504).

و بالرغم من التفي الرسمي التركي بأن يكون تعاونها العسكري مع إسرائيل موجها ضد العرب ، عبء هذا التعاون قطاع هام في العالم العربي و بخاصة سوريا التي تخشى من أن يحيط بها دول غير ودودة .و ذهبت تركيا إلى التهوين من شأن الاتفاق بنفيها أن يكون تحالفا استراتيجيا موجها ضد أي دولة في المنطقة عربية كانت أو غير عربية (إيران)، وإنما جاء لأغراض التدريب وتبادل الخبرات العسكرية. حيث أكد وزير الخارجية التركي في **1996/4/9** "أن أنقرة ليست بحاجة لمساعدة إسرائيل في ضرب سوريا ، و ليست لديها الرغبة أو النية في ذلك ... و اتفاق التعاون العسكري لا يعتبر معاهدة دفاع مشترك ، و لا يستهدف سوريا أو إيران ، و إنما يهدف إلى قيام إسرائيل بمساعدة تركيا في تحديث و تجهيز طائرات الفانتوم التركية ،وتبادل الخبرات في المجالات العسكرية" (505).

---

(503) الحياة ،العدد 17،14033/8/2001.

(504) Alain Gresh ,Turkish- Israeli- Syrian Relations and their Impact On The Middle East ,Middle East Journal , Vol.52,No.2,Spring 1998, P.188.

(505) الأهرام ،العدد 39962، 1996/4/10

و خلال زيارته لتركيا في 2-1996/5/3 ، حصل وزير الخارجية المصري على جملة من التصريحات التركية الرسمية، التي أكدت " أن الاتفاق العسكري بين تركيا و إسرائيل تدريبي و ليس استراتيجي ، و لا يستهدف أي دولة من دول المنطقة " (506) . كما نص البيان الختامي المشترك في نهاية الزيارة على " تأكيد مصر و تركيا أن قيام تحالفات أو محاور في الشرق الأوسط يضر بالسلام و الاستقرار في المنطقة، وان الترتيبات الثنائية بين دول المنطقة يجب إلا توجه ضد دول أخرى" (507). ومن جهة أخرى، دافع وزير الخارجية التركي عمرو جونساي عن الاتفاق العسكري في مؤتمر صحفي عقده في 1996/5/22في واشنطن قائلا :" أن الجهود الدبلوماسية التركية بددت بعض مخاوف الدول العربية و الإسلامية ، و أن رد الفعل العربي المعادي للاتفاق يعود في جزء منه إلى سوء الفهم و المعلومات الخاطئة و ربما التضليل " (508). و يبدو أن المسؤولين الأتراك لا يغامرهم التفكير في التراجع أو إلغاء أو إعادة تصحيح بنود الاتفاق العسكري ، و إنما يكون ذلك في تصحيح أسلوب تناول الاتفاق و طرحه على الرأي العام التركي و الدولي" (509).وهو ما أكده الرئيس ديميريل في 1996/9/22 قائلا:" أن لا تراجع عن التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل،وان التعاون في كل المجالات الأخرى سيستمر دون انقطاع" (510).

و لهذا رأى المسؤولون الأتراك أن الاتفاق العسكري بين تركيا و إسرائيل لا يستدعي هذه الضجة التي أثيرت حوله، وانه لا يختلف عن اتفاقات مشابهة للتدريب والتعاون العسكري وقعتها أنقرة مع 27 دولة أخرى ، منها ثماني دول عربية هي ؛ السعودية والكويت والإمارات و العراق والأردن و مصر وليبيا و تونس ، حسب رئيس البرلمان التركي مصطفى قالملي. (511) وما زالت هذه الاتفاقيات سارية المفعول وان لم يتم توظيفها عمليا بالقدر الكافي،باستثناء تجميد الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا و العراق . (512)

و على العموم ، فقد مارست المؤسسة العسكرية التركية ضغوطها على القيادة والنخبة الحاكمة بصدد تنشيط العلاقات مع إسرائيل لتتوافق مع رؤيتها الذاتية بتأهيل تركيا لأداء دور إقليمي أكبر في إطار التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة وتطوير علاقاتها مع أوروبا وحلف الأطلسي. وظهر إشراف المؤسسة العسكرية على سير سياسة تركيا الخارجية بصورة جلية في ظل الأزمة السياسية التركية التي ظهرت بعد الانتخابات النيابية-كانون الأول/ديسمبر1995 أمام عدم قدرة الأحزاب التركية على تشكيل حكومة مستقرة، حيث تناما دور البيروقراطية العسكرية (513).وأخذ وزنها يتزايد في عملية صنع سياسة تركيا الخارجية الذي عبر عنه نائب رئيس الأركان الجنرال تشيفيك " أن القوات المسلحة التركية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية"(514). بما تمثله المؤسسة

(506) الأهرام ،العدد 39985، 1996/5/3.
(507) الأهرام ،العدد 39986، 1996/5/4.
(508) الأهرام ،العدد 40005، 1996/5/23، ص 9.
(509) الأهرام ،العدد 40020، 1996/6/8، ص9.
(510) الحياة ،العدد 12266، 1996/9/23، ص6.
(511) الأهرام ،العدد 40105، 1996/9/3،ص8. الحياة، العدد 12121، 1996/4/28.
(512) عبد الله صالح ، الاتفاق التركي الإسرائيلي و عملية السلام ، السياسة الدولية ، العدد 125 ، ص 79.
(513) جنكيز تشاندرا، التقارب التركي الإسرائيلي،شؤون الاوسط، العدد 1996،51 ص38.
(514) نور الدين، 75 عاما على الجمهورية التركية ، نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة ،شؤون الأوسط ، العدد 1998،3 ص95.

العسكرية من "سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة"(515). وقد سعت إلى تنشيط العلاقات العسكرية مع إسرائيل إلى حد توقيع اتفاق التعاون العسكري في 1996/2/23 أبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي "جوبق بر" لإسرائيل. ورغم أنه يتعين عرض الاتفاقات التركية كافة على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان طبقا للدستور،إلا أن هذا الاتفاق بالذات تم تدقيقه خفية عن هذه اللجنة تحت ذريعة "الإجراءات الأمنية" التي تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها،بحيث مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث "حتى أن أربكان لم يكن قد أطلع على الاتفاقية المذكورة عند تشكليه للحكومة "(516).

وفي فترة حكومة أربكان–تشيللر تسارعت وتيرة الزيارات المتبادلة بين قيادات الجيش التركي ونظيره الإسرائيلي، بصورة أسبوعية (517). وقد قصد منها إلى حد ما، إحراج حكومة دعا رئيسها علنا إلى قطع تلك الصلات. وبزيادة توثيق الصلات بإسرائيل، حول الجنرالات" السياسية الخارجية إلى لعبة سياسية داخلية " .و قد تم تدعيم الاتفاق الأول باتفاق ثاني في 1996/8/28 بشأن مشروع تحديث إسرائيل 54 طائرة فانتوم تركية ، وباتفاق ثالث في 1996/12/1 بشأن المشروع نفسه و تنظيم تدريبات و مناورات مشتركة ، و باتفاق رابع في 1997/4/8 بشأن خطة تقدير المخاطر، وتم توقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنيع العسكري و التعاون التجاري (518). و على العموم ، يمكن التعرف على طبيعة التعاون العسكري التركي الإسرائيلي وأهم مجالاته من خلال المحاور الآتية:

1–التعاون التركي الإسرائيلي في الصناعات والمشروعات العسكرية المشتركة:

رغم عضوية تركيا في حلف الأطلسي تواجه مشكلة في الحصول على بعض النظم والخدمات التسليحية من الولايات المتحدة و أوروبا بسبب مسألة حقوق الإنسان ونزاعها مع اليونان (519). ومنذ عام1997 اتجهت تركيا إلى تعميق علاقات التصنيع العسكري مع إسرائيل ، بحيث أصبحت هذه العلاقة أحد أهم مداخل تركيا لرفع كفاءة وفاعلية قواتها المسلحة من خلال الاهتمام بالجانب الكيفي والتكنولوجي للمنظومة العسكرية التركية (520)، لا سيما أن

---

(515) معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998 ص117.

(516)حاقان ياووز، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، الدراسات الفلسطينية ، العدد 33،1998 ، ، ص74.

(517) وكانت الزيارات المتبادلة من إسرائيل وتركيا على النحو التالي، زيارة وزير السياحة الإسرائيلي لتركيا في كانون الثاني/يناير 1997، و زيارة رئيس الأركان العام التركي لإسرائيل في أواخر شباط/فبراير 1997 ، و زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لتركيا في 8–1997/4/9، و زيارة وزير الدفاع التركي لإسرائيل في 30/4–1997/5/4، و زيارة نائب رئيس الأركان العام التركي لإسرائيل في 5–1997/5/6، ولتتواصل هذه الزيارات على مستويات أخرى دون ضجيج إعلامي بعد إسقاط حكومة اربكان حتى تعود مجددا إلى المستويات العليا مع زيارة "أمنون شاحاك" لتركيا في 12–1997/10/10/14 وزيارة إسحاق مردخاي لتركيا في 8–1997/12/10 وزيارة وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي ناتان شارانسكي لتركيا في 24–1998/3/25 وزيارة قائد القوات البرية التركية حسين كيفريكوميو لإسرائيل في 3–1998/2/5.

(518) معوض ، صناعة القرار في تركيا ، ص 248.

(519)John Tirman, Improving Turkey's `bad neighborhood', World Policy Journal, Spring98, Vol. 15 Issue 1, p65.

(520) اشرف كشك، الاتفاق التركي الإسرائيلي و اثره في الأمن القومي العربي ، شؤون الأوسط ، العدد 52، 1996، ص69.

إسرائيل تمتاز بأنها مجتمعاً متقدماً في الصناعة العسكرية وتطوير التكنولوجيا العسكرية الأمريكية. وهو ما سوف يقوى موقف الجيش التركي، ويدعم دوره في صنع السياسة العامة لتركيا(521).

وفي هذا الإطار تشهد المشروعات العسكرية المشتركة تطوراً ملحوظاً، حيث أبرم البلدان (14) اتفاقاً في هذا المجال حتى نهاية حزيران/ يونيو 1997 وثلاثة مشروعات مهمة أعلن عنها في كانون الثاني / يناير 1998، بعضها جاري تنفيذه بالفعل والآخر قيد البحث والإعداد (522). وفي مقدمتها تحديث واسع لسلاح الطيران التركي ، من خلال برنامج مدته 5 سنوات وتبلغ تكاليفه حوالي 600مليون دولار، بهدف تحديث التأهيل القتالي لـ54 من طائرات سلاح الجو التركي من طراز أف– 4 بواسطة خبراء و مدربين إسرائيليين و أمريكيين، ويحظى هذا البرنامج بدعم مالي من الولايات المتحدة .و تحديث 48 طائرة تركية من طراز" أف–5 " ، فضلا عن تحديث دبابات تركية من طراز"أم–60سي" ، وإنتاج صواريخ جو–ارض متوسط المدى من طراز "بوباي2" ، وإنتاج صواريخ مضادة للقذائف من طراز "آرون " ، وتنفيذ مشروع لتصنيع 145 طائرة عمودية هجومية ، و دراسة إمكانية الإنتاج المشترك للسفن الحربية الإسرائيلية من طراز "سعاره" في تركيا. (523) وهكذا يعطي تحديث القوات العسكرية التركية ضمن الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة تفوقا نوعياً لها على دول الجوار الجغرافي (سوريا والعراق وإيران)، بما يشكله من عامل مهم في خلخلة موازين القوى العسكرية في المنطقة .

2–أجراء المناورات التركية– الإسرائيلية بين القوات الجوية والبحرية.

يسمح اتفاق شباط/فبراير1996 لكلا البلدين باستخدام المجال الجوي للآخر من أجل أغراض التدريب العسكري ، وابتداء من منتصف نيسان /إبريل 1996 بدأ السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتواجد في الأجواء التركية واستخدام قواعد تركية معينة (انجرليك–فان–قونيا) للقيام بطلعات تدريبية في الأجواء التركية ، حيث ستتم زيارة كل من الطائرات الإسرائيلية و التركية للبلد الآخر أربع مرات سنويا ولمدة أسبوع في كل مرة (524). و لا يمنع ذلك انطلاق الطائرات الإسرائيلية المتواجدة في تلك القواعد لغرض جمع المعلومات المخابراتية الجوية على طول حدود تركيا مع سوريا والعراق وإيران، و دون استبعاد انطلاقها من هذه القواعد لضرب أهداف داخل هذه الدول.و يبدو أن الخبرة التي ستكسبها القوات الجوية الإسرائيلية من تدريباتها فوق المناطق الجبلية في تركيا يمكن أن تفيدها في حالة احتاجت إلى أن تقوم بعملية ضد إيران وهي فكرة يتم مناقشتها بتزايد في إسرائيل. (525)و جاء

(521) عبد الله صالح ، الاتفاق التركي الإسرائيلي و عملية السلام ، السياسة الدولية ، العدد 125 ، ص 80.

(522) رضا هلال، التحالف التركي الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام، العدد 40439، 7/ 7/1997، ص6.

(523) انظر حول مشروعات التعاون العسكري في؛ معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص85–87، معوض:صناعة القرار في تركيا ، ص231–233، الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص127–128، الجهماني، مرجع سابق، ص90–102، التقرير الإستراتيجي العربي 1997، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1998، ص154، معوض، تركيا والعرب1999، المؤتمر القومي العاشر ،تقرير حال الأمة 2000، ص12.

(524) Turkey -Israel Pact Up and Down , look at :http://www.jinsa.org/issue.cfm?I=2&T=133&MID=2&L=24. Visit 17/3/1998.

(525) Alain Gresh ,Op ,Cit. P.189.

التطبيق العملي للاتفاق في 1996/6/15 حيث أكدت مصادر فرنسية "أن اكثر من 30 طيارا إسرائيليا يقومون بالتدريب منذ بضعة أسابيع في قاعدة قونيا بموجب الاتفاق"(526).

وفي 1996/6/9 أعلن مسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية أن 21 طيار تركي شاركوا في أيار/مايو 1996 بـ 12 طائرة تركية في تدريبات في إسرائيل مع طائرات تابعة للأخيرة. (527) وفي الفترة 19-1998/4/24 قامت طائرات تركية "أف 16" بإجراء تدريبات عسكرية دون مشاركة طائرات إسرائيلية في إحدى القواعد الإسرائيلية(528).و تأتي أهمية تدريب المقاتلات الإسرائيلية في الأجواء التركية الواسعة إلى مساحة التدريب المحدودة في الأجواء الإسرائيلية (529).

و في إطار التعاون بين القوات البحرية للبلدين وهو ما ينظمه اتفاق شباط/فبراير 1996، و اتفاق ديسمبر/كانون الأول 1996 ، زار وفد من البحرية التركية إسرائيل في 16-1997/6/20 بغرض عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي في مواكبة رسو خمس قطع بحرية تركية في ميناء حيفا. (530)

و أثارت المناورات البحرية والجوية المشتركة على الصعيد الثنائي ضمن "ذئب البحر 1997" و التي جرت في حزيران/يونيو 1997 تكهنات وهواجس الدول العربية لاسيما سوريا . وامتدت بين بحر ايجه وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مروراً بالمجالين الجوي والبحري لقبرص، وشاركت فيها سفن ومقاتلات حربية تركية وإسرائيلية. وقد شهدت في اليوم التالي لبدايتها اختراق الطائرات التركية و الإسرائيلية للمجال اللبناني قبل هبوطها في إحدى القواعد العسكرية التركية ، وهي بمثابة رسالة تحذير و تهديد موجهة من طرفي التحالف إلى سوريا بعلاقاتها الوثيقة بلبنان (531).و جاءت المناورات البحرية المشتركة "حورية البحر المتمكنة" في شرق البحر المتوسط بين تركيا وإسرائيل وأمريكا وبمشاركة الأردن كمراقب في الفترة 5-1998/1/9(532) ، لتقدم أكثر من دلالة مهمة عن الدعم الأمريكي للتعاون الإسرائيلي- التركي، وعزم طرفيه على تطويره، فضلاً عن احتمالات اتساع التحالف مستقبلاً سواء باتجاه انضمام أمريكا إليه رسمياً، ليصبح أداة أكثر فاعلية لخدمة وتأمين مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، أو باتجاه ضم بعض الدول العربية المعتدلة في المنطقة (كالأردن) تربطها علاقات وثيقة بطرفي التعاون وبأمريكا إذا توافرت مقومات تطويره، وهي مقومات يتعلق بعضها بطرفي التعاون في المقام الأول كحدوث تغيير في سياسات كل منها إقليمياً في اتجاه يكفل توفر تصور مشترك للأهداف والمصالح ومصادر التهديد من جهة ، ومقومات تتعلق بالبيئة الإقليمية نفسها من جهة ثانية . لاسيما أن احتمال توسيع التعاون العسكري مستقبلاً يقدم آلية فعلية مهمة لمد

(526) الأهرام ،العدد 40028، 1996/6/16، ص8.
(527) الأهرام ،العدد40022، 1996/6/10، ص1.
(528) كشك، الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، ص66.

(529) Scott Peterson ,Eager for Close Israel tie,Turkey turns up the charm , Christian Science Monitor, 10/7/1998, Vol. 90 Issue 158, p11,

(530) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد 36،1998،ص100.
(531) الأهرام ، العدد 40019،7/6/1997، ص5.
(532) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1999، ص197.

حلف الأطلسي باتجاه هذه المنطقة بعد أن تم توسيعه رسمياً جهة الشرق" الشراكة من أجل السلام" بغرض محاصرة روسيا. (533). لاسيما أن برنامج التدريب والمناورات المشتركة يرفع مستوى الكفاءة العملياتية الميدانية للجيشين، وبخاصة للجيش التركي على الحدود مع سوريا والعراق، كما يتيح إمكانية تحقيق التقارب بين المذهبين العسكريين.

و في الفترة 15-17 /1999/12 أجريت مناورات "حورية البحر المتمكنة 1999" كامتداد للمناورات السابقة ، و جرت أحداثها قبالة السواحل الجنوبية التركية على البحر المتوسط ، وشاركت فيها تركيا بالعديد من القطع البحرية منها فرقتان متطورتان وبعض سفن خفر السواحل، وشاركت إسرائيل بسفينتين حربيتين وثلاث طائرات عمودية وعدة طائرات حربية، فيما شاركت أمريكا عبر أسطولها السادس بغواصات وسفن حربية مختلفة وطائرات عمودية وحربية. اتفقت مناورات 1999 مع مناورات 1998 في هدفها المعلن "التدريب والتنسيق في عمليات البحث والإنقاذ" وفي مشاركة الأردن في كليهما بصفة مراقب واختلفت عنها في عدم إثارتها انتقادات حادة عربية "وإيرانية" مماثلة لتلك التي واجهت مناورات 1998(534).

و جرت مناورات اقتصرت على تركيا و إسرائيل 5-2001/1/9 وجرت هذه المرة بعيدا عن اهتمامات العواصم ووسائل الإعلام العربية و الإسلامية التي اكتفت بالتعامل مع الموضوع كخبر عادي. كما قامت قطع الأسطول الحربي الإسرائيلي بزيارة قاعدة اكساز البحرية التركية لتشارك مثيلاتها التركية في مناورات بحرية في 1-2001/5/3 دون مشاركة الولايات المتحدة و الأردن. ويبدو أن التعاون العسكري بين البلدين قد وصل إلى مرحلة من النضج الاستراتيجي بحيث لم يعد بحاجة إلى رعاية أو مظلة أمريكية تحميه من الاحتجاجات العربية والإسلامية . (535)

كما شاركت تركيا و إسرائيل و الولايات المتحدة في المناورات الجوية التي يطلق عليها " النسر الأناضولي " وشاركت إسرائيل بعشر مقاتلات من طراز اف16 و طائرتي صهريج و بضع مروحيات و شاركت الولايات المتحدة بست مقاتلات من طراز اف16 فيما شاركت تركيا بـ46 مقاتلة ، وجرت المناورات في أجواء مدينة قونيا في وسط الأناضول ، وشملت التدريبات عمليات قف جوي حي على صواريخ ارض-جو زائفة من طراز سام (536).

3-التعاون الأمني والاستخباري بين تركيا وإسرائيل

يتم هذا التعاون بموجب اتفاق "مكافحة الإرهاب" الذي وقعته رئيسة الحكومة التركية آنذاك "تشيللر" أبان زيارتها لإسرائيل في 3-1994/11/5، وقد جاء تأكيد هذا التعاون بموجب اتفاق شباط / فبراير 1996، كتلك المتعلقة

(533) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، ص196. معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية ، ص100.

(534) Turley and Israel ;A New Balance of Power in the Middle East ,Washengton Quarterly Wintr1999,Vol.22 Issue 1,P.25.

(535) النهار، العدد 14، 2001/5/20944.

(536) النهار، العدد 19، 2001/6/20979.

بإنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنها وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها ، واتفاقية إبريل / نسيان 1997 المتعلقة بالتقدير المشترك لهذه المخاطر. وقد جرى تأكيد البلدين بوضوح عن تصور مشترك لمصادر التهديد وآلية مواجهتها باعتبار أن الهدف من التعاون العسكري بين البلدين هو تكوين قوة ردع ثلاثية (إسرائيل، تركيا، الولايات المتحدة) أو ثنائية مدعومة أمريكياً وخاضعة لاستراتيجية موحدة بما يتيح إمكانية الرد السريع على ما تراه تهديداً محتملاً لمصالحها من جانب دول شرق أوسطية وهي تحديداً سوريا، العراق، إيران) بهدف إرهابها وردعها ومنعها من محاولة إحداث أي تغيير في مواجهة أوضاع قائمة مفروضة بالقوة وبحكم الأمر الواقع(537).

وامتد هذا الحوار ليشمل مجالات أخرى تتعلق بأنشطة المخابرات، وإقامة محطات أرضية للمراقبة الإلكترونية والإنذار المبكر وأجهزة تنصت في تركيا، لرصد التحركات العسكرية في سوريا والعراق وإيران وغيرها من التحركات العربية "والشرق أوسطية" (538). و مساعدة إسرائيل تركيا في مجال تزويدها بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية لتكون بتصرف الجيش التركي في مواجهته لمتمردي حزب العمل الكردستاني الموجودين في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق(539). إضافة إلى أثر التعاون الأمني التركي – الإسرائيلي– الأمريكي في عملية اعتقال "عبد الله أوجلان" في كينيا عام 1999.وقد قطعت تركيا وإسرائيل عدة خطوات على طريق دعم هذا التعاون بتداعياته الآنية والبعيدة المدى على المنطقة العربية لا سيما سوريا والعراق .

ففي الأسبوع الأول من أيار/ مايو 1997 قامت إسرائيل بتزويد تركيا معلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات "ميغ 29" الروسية بعد دراستها لثلاث منها تلقتها من ألمانيا، فضلاً عن استعانة إسرائيل في هذا الخصوص بخبرات الفنيين العسكريين الروس اليهود ممن هاجروا إليها إثر تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ، حتى تستغل تركيا المعلومات في تحديث النظام الهجومي لطائرات "أف 16" لتحييد ميزة المرونة التي تتمتع بها طائرات "ميج 29" في أي اشتباك مستقبلي مع سوريا والعراق التي تمثل هذه الطائرات أفضل مقاتلات لديهما (540). و أثناء مباحثات "موردخاي" في أنقرة في كانون الأول / ديسمبر 1997 تم بحث رغبة تركيا في الاستعانة بقمر التجسس الإسرائيلي لتزويد تركيا بالمعلومات وإمكانية ربط قيادتي الأركان في البلدين عن طريق القمر الصناعي الإسرائيلي .(الجديد في العلاقات ص92)

---

(537) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص96-97.

(538) الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص42.

(539) حسب تصريح لنائب رئيس الأركان التركية في 1996/4/7 ، انظر معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث و الدراسات العربية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1996، ص35.

(540) إحسان بكر ، جنرالات تركيا و تحالفاتهم الجديدة، الأهرام ،العدد40353، 1997/5/11 ،ص11.

وساهمت إسرائيل في بعض العمليات العسكرية التركية ضد "حزب PPK "، وفي إقامة المنطقة الأمنية التركية في شمال العراق المعلنة في تشرين الأول / أكتوبر 1997على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في الجنوب اللبناني (541).و ذكر تقرير استراتيجي "شرق أوسطي" نشرته صحيفة "بريد الجنوب" الصادرة في أوروبا في 1997/11/14، إن عسكريين إسرائيليين شاركوا في عمليتي فولاذ 1995و 1997 التركيتين بشمال العراق، ومنهم (50) ضابطاً في العملية الأولى بغرض نقل خبرة إسرائيل في إقامة منطقة عازلة في جنوب لبنان إلى الأتراك الساعين إلى إنشاء منطقة مماثلة داخل العراق، فضلاً عن تحقيق أهداف إسرائيلية أخرى منها التجسس على العراق ، ودعم الاتصال الكردي، وتوثيق الروابط مع القوى الكردية العراقية المسلحة لتقديم العون لها. ويلاحظ بخصوص المسألة الأخيرة أن هذا التحالف يتيح لتركيا الاستفادة من خبرة إسرائيل العسكرية في قمع المقاومة الكردية والضغط على سوريا للتخلي عن دعم حزب العمال الكردستاني (PKK). ففي أوائل آب/أغسطس 1993 قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي بزيارة إلى تركيا، والتقى خلالها مع وزير الدفاع التركي وقائد سلاح الجو التركي حيث كانت تهدف هذه الزيارة إلى إمكانية تعاون مشترك ضد حزب(PKK) وأن القائد الإسرائيلي أعطى معلومات إلى تركيا حول قواعد (PKK) في سهل البقاع اللبناني(542).

4- تأثيرات التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي على استقرار و أمن الشرق الأوسط.

يأتي اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل مغايراً، بالأساس، لروح وجوهر الترتيبات الأمنية المفترض أن تكون عند التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط ، وهو مالا يخدم تطور العلاقات العربية –التركية في المستقبل ويسد السبيل أمام أية حكومة تركية تنوي تحسين أو تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية عموما، وبخاصة سوريا والعراق وإيران . لاسيما أن الاتفاق يفتح المجال التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي ، مما يعني إمكانية إسرائيل في القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة من دول المنطقة (في سوريا والعراق وإيران) (543).

و قد وجدت هذه الأفكار محلا لها في مقابلات وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعيزر مع المسؤولين الأتراك أثناء زيارته لأنقرة في تموز/ يوليو 2001 الذي دعى إلى التصدي لما اسماه بخطر الصواريخ الإيرانية التي قال أنها ستهدد تركيا و إسرائيل معا اعتبارا من عام 2005." لان صواريخ شهاب الإيرانية من مدى 1300كلم قادرة على بلوغ

(541) Alain Gresh ,Op ,Cit. P.190.

(542) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص264. و نقلت صحيفة "حريات" التركية عن وزير تركي لم تحدد أسمه أن تركيا أقامت فعلياً منطقة أمنية في شمال العراق، ونشرت فيها ثمانية آلاف جندي لمنع تسلل متمردي حزب (PKK) إلى أراضيها، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب هؤلاء المتمردين وأن تركيا أقامت نظاماً إلكترونياً لمراقبة القطاع العراقي على الحدود باتفاق مع أمريكا وإسرائيل بواسطة معدات مصدرها الأخيرتين، وأن هذه المراقبة تتم أيضاً باستخدام أقمار صناعية.

(543) Turley and Israel ;A New Balance of Power in the Middle East ,Washengton Quarterly Wintr1999,Vol.22 Issue 1,P.26.

أنقرة و تل أبيب أيضا " كما حذر الوزير قيادة الأركان التركية من القدرات الصاروخية العراقية والسورية القادرة أيضا على إصابة المدن التركية و الإسرائيلية (544).

ورغم اتساع نطاق "الدول المستهدفة" بالاتفاق ، ليشتمل بلدان عربية وأخرى غير عربية (إيران) ، فإن ذلك لا ينفي أن المستهدف الأساسي به هو الجانب العربي، وتحديداً سورياً والعراق وكذلك مصر مع إمكانية استبعاد إيران نتيجة خصوصية علاقاتها مع تركيا وحرص الأخيرة على هذه العلاقات خاصة في المجال الاقتصادي فضلا عن حدوث انفتاح إيجابي معين في العلاقات الإيرانية الأمريكية ويرجع ذلك إلى اكثر من اعتبار:(545):

أ) فمن ناحية، تشوب علاقات هذه البلدان العربية الثلاثة أو بعضها بطرفي الاتفاق أو إحداهما، العديد من المشكلات، أو على الأقل "التوترات الكامنة" ولو بمعنى التنافس غير المعلن على الدور الإقليمي الرئيسي في المنطقة في مرحلة ما بعد التسوية، ولعل هذا ينطبق بوجه خاص على مصر، سواء في علاقاته بإسرائيل أو بتركيا.

ب) ومن ناحية أخرى، فإن البلدان العربية الثلاثة بما فيها العراق ـــ رغم هزيمته العسكرية والقيود المفروضة على تطوره المستقبلي نتيجة لحرب الخليج الثانية ـــ ذات أهمية كبيرة باعتبارها "مراكز ثقل" أو "مفاصل" للنظام الإقليمي العربي المراد استبداله من قبل آخرين من بينهم تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة بنظام آخر شرق أوسطي.حيث يتيح التعاون العسكري لكلا البلدين، انطلاقاً من الرابطة المشتركة بينهما، أن يتبادلا الدعم في دوريهما ومكانتهما الإقليميتين كقوتين رئيسيتين في منطقة الشرق الأوسط، وأن يسهما معاً في بناء النظام الشرق أوسطي المرتكز على التفوق العسكري الإسرائيلي، وعلى الحجم التركي الكبير في المنطقة ومركزها في حلف الأطلسي.

ويشكل هذا الاتفاق في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية فعلياً مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية، أو "حلف شرق أوسطي جديد" يتم في إطار التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري واحتكارها للسلاح النووي "كرادع استراتيجي" حتى في ظل السلام، وفي إطار فعلي يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية متفق عليها إقليمياً ضمن مفاوضات لجنة الأمن وضبط التسليح المنبثقة عن مؤتمر مدريد(546). ويشير ذلك ما يلي(547):

- احتمال أن تعمل واشنطن خلال الفترة القليلة القادمة على فرض هذه الترتيبات الأمنية الواقعية من خلال إبرام اتفاقيات عسكرية وأمنية مع البلدان المعنية.حيث تستبعد الولايات المتحدة إمكانية إقامة تحالف

(544) الشرق الأوسط ،العدد 8267 ، 2001/7/17 . والحياة، العدد ،13995، 2001/7/10.
(545) معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،ص137-140.
(546) معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات ،شؤون عربية ، العدد1997،89، ص135.
(547) الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص49-52. الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص137-140.

استراتيجي ثلاثي(أمريكي–إسرائيلي–تركي) وتفضل أن تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط.

- تشجيع هذه البلدان على عقد اتفاقيات ثنائية للتعاون العسكري والأمني فيما بينها، مما سيجعل واشنطن بمثابة "القابض على ميزان" توازنات إقليمية وترتيبات أمنية جديدة في المنطقة، وكذلك احتمال تطور هذه الترتيبات في مرحلة لاحقة "باتجاه إقليمي موحد" .ومثل هذا التطور يتفق مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والردع ،والقائمة أيضاً منذ نهاية حرب الخليج الثانية على السعي لبناء منظومات أمنية في "الشرق الأوسط" ووضعها في يد قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة في مواجهة قوس الأزمات الذي يشمل إيران والعراق واليمن والسودان وليبيا.أي أن تنقل الولايات المتحدة بعض أعبائها الدفاعية عن النظام الشرق أوسطي المقترح إلى تركيا وإسرائيل نقلاً بطيئاً يتناسب وإيقاع التسوية وبناء هذا النظام.و يبدو أن واشنطن كانت تعول على انضمام بلدان عربية معتدلة إلى التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ليصبح نواة هذه المنظومة ، وينطبق ذلك بوجه الخصوص على مصر التي رفضت هذه الفكرة سواء لدى طرحها عليها من جانب واشنطن أو أنقرة.

- وضوح الموقف الرسمي الأمريكي في دعم الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي و مشاركة طرفي التعاون في المناورات المشتركة على الرغم من الاحتجاجات العربية وغير العربية. ففي **1997/5/10** أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "أن أمريكا لا تأخذ بالحسبان اعتراضات العراق و إيران عندما تقوم بإعداد خطط التعاون بين إسرائيل و تركيا سياسيا وعسكريا لأن البلدين حليفان لها ومن الطبيعي أن تتعاون الدولتان ،وتسعد الولايات المتحدة أن تشارك في هذا التعاون"(548) .

و يمكن القول ، أن تطبيق المشاركة الأمريكية في التعاون بين إسرائيل و تركيا يتمثل في المؤشرات التالية (549):

- تماثل وضعيهما في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالمنطقة بشأن لجوء الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل ، لإمكانية استخدامها مستقبلا في مواجهة أي أزمة تهدد مصالحها في المنطقة.

(548) الأهرام ،العدد 40353، 1997/5/11، ص8.
(549) معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص134-135.

- دعمها السياسي والمالي للاتفاق وتحديداً فيما يتعلق بتمويل جزء كبير من تكلفة برنامج تحديث إسرائيل لطائرات (أف-4) التركية.

- قيام طرفي الاتفاق بدوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط كإجراء مهتم لنشاط الأسطول الأمريكي السادس سيزيد من فاعلية تحقيق سيطرة بحرية في المنطقة.

- توقيع الولايات المتحدة و إسرائيل في 1996/6/28 لاتفاقات جديدة ترفع مستوى التعاون الإستراتيجي بينهما . و التزام واشنطن " بالسعي لكي تحقق لإسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية ، في إطار وضع مماثل تماما لدول حلف الأطلسي ، و السعي لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف"(550). ولسنا في حاجة للتذكير بأهمية تركيا للجناح الجنوبي-الشرقي لحلف الأطلسي ، و للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، سواء ما يتعلق منها في الاحتواء المزدوج للعراق و إيران ، أو مكافحة "الإرهاب" و"الأصولية".(551) وهو ما يتيح لتركيا من فرصة لتدعيم دورها ومكانتها في منطقة الشرق الأوسط.

فتركيا تريد أن تصبح إحدى الدول الرئيسية في المنطقة وأن تلعب دوراً إقليمياً بارزاً من خلال ما تتمتع به من إمكانات جيوستراتيجية وبشرية واقتصادية(552).

و في الحقيقة ، يعد وصول العلاقات التركية مع إسرائيل إلى طابع شمولي خاصة في المجال الأمني و العسكري يؤثر سلبا على دور تركيا في المنطقة . و يمكن تفسير ذلك على اعتبار وجود صعوبة في فصل سياسة تركيا وتطورها إزاء التعاون مع إسرائيل- فضلاً عن الموقف إزاء العراق- عن علاقتها بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية والتطورات اللاحقة لهذه الاستراتيجية منذ انطلاق عملية السلام عام 1991 و ينطوي التعاون التركي – الإسرائيلي تحت خيمة "الحرب الباردة" التي تخلق إسرائيل أسبابها وعواملها في منطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن إسرائيل كيفت فكرها السياسي والاستراتيجي مع الخطوط الرئيسية "للحرب الباردة" التي كانت سائدة بين المعسكرين الغربي والشرقي. فإسرائيل تنطلق من الأساس الأول "للحرب الباردة" هو خلق الذرائع لدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وتركها تستقر على تلك الحافة من دون دفعها إلى الحرب ذاتها، وحتى تضعف عناصر القوة العربية ، فتقبل بالشروط المفروضة عليها.

وإذا ما استعرضنا السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وتجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية وأضفنا إليها أحد أهم عناصر الحرب البارزة، وهو الأحلاف فإننا نلمس حينذاك مظاهر الحرب الباردة التي تديرها إسرائيل وتستكمل عناصرها بتعاونها العسكري مع تركيا، ذلك أن

(550) الأهرام ،العدد 39981، 1996/4/29، ص8.
(551) الكيلاني ، تركيا و العرب ، ص52.
(552) صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام، ص80.

الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل تعيد صياغة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وتشكل الاتفاقية نواة محور سياسي دفاعي أمني في المنطقة بحيث يرقى بأهدافه ووسائله إلى مستوى التحالف، الذي أصبح بذلك، مصدراً تهديد وعدم استقرار في المنطقة بفعل ما ينتج من تحول في موازين القوى الإقليمية، وبخاصة أنه يتوجه نحو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيطرة استراتيجية وسياسية قادرة على تحقيق أهداف ومكاسب اقتصادية لتركيا وإسرائيل. بحيث تسعى تركيا من هذا التعاون إلى الضغط على سوريا والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات، وذلك لعدم رغبة تركيا في الوقت الحالي في الاستجابة إلى الطلب العربي الذي اقره مجلس جامعة الدول العربية في 1997/3/31 وهو دعوة الدول الثلاث (سوريا–العراق–تركيا) إلى الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولي(553). وتهيئة الظروف المناسبة لإحياء مشروع مياه السلام الذي طرحه "أوزال" في عام 1986، والذي يقضي بنقل المياه من تركيا إلى كافة دول الشرق الأوسط.

التعاون المائي التركي الإسرائيلي

تبرز مسألة التعاون المائي التركي الإسرائيلي كأحد الأوجه الأساسية في العلاقات التركية الإسرائيلية بأبعادها المختلفة، و هو ما يعطي قضية المياه في المنطقة بعداً استراتيجياً لم تبلغه في أي وقت مضى ، لا سيما وان إسرائيل تتخوف من فقدانها للمخزون المائي في الضفة الغربية بعد التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية فضلا عن المخزون المائي في هضبة الجولان بعد التوصل إلى معاهدة سلام مع سوريا . وقد سعت تركيا إلى إشراك إسرائيل كطرف طبيعي في المنطقة في مشروعاتها المائية سواء ذات البعد الداخلي (الغاب)أو الإقليمي(مياه السلام ، و التسويق المائي). عبر اندفاعها لتسويق مصادرها المائية الضخمة في منطقة الشرق الأوسط.

إسرائيل ومشاركتها في مشروع "مياه السلام":

عندما فكرت القيادة التركية في مشروع مياه السلام كان في ذهنها إشراك إسرائيل عن طريق مد أن الأنبوب الغربي والذي كان مقرراً أن يمتد إلى الضفة الغربية لنهر الأردن ، بما يضفي اعتراف واقعياً في حق إسرائيل بالمشاركة في الموارد المائية الموجودة في المنطقة. بيد أن تركيا استبعدت الأخيرة نتيجة معارضة الدول العربية المعنية ، و تمسكت باسم المشروع من منطلق تفسيرها لماهية السلام . ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما جاء في بيان للخارجية التركية في 1988/8/3 " لا يمكن تغيير اسم مشروع مياه السلام ، لأن معنى السلام ليس إنهاء حالة الحرب بين العرب و إسرائيل ، وإنما العيش بانسجام دون حساسيات وتوترات بين الدول ، وكلما زاد ارتباط دول المنطقة بعلاقات اقتصادية سلمية كلما طالت الفترة الزمنية لدوام هذا السلام بينها. أن المشروع يشمل تسع دول من ضمنها تركيا،

(553) الكيلاني، البعد الزمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص124.

ثمان منها رفضت دخول إسرائيل طرفا في المشروع ،ولاحظنا أنها على حق فتركنا فكـــرة انضـــمام إســـرائيل إلى المشروع".(554)

وتطرح القيادة التركية مسألة مشاركة إسرائيل في إطار مشروع مياه السلام باعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ودعمه، حيث أشار أوزال في 5/18 /1991 إلى أن هناك مشكلة مياه في فلســـطين وإســـرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط و"لذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام ، سنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع(555)، وفي مواكبة هذه التصريحات جرت اتصالات تركية –إسرائيلية بشأن هذا المشـــروع ،حيث صرح شيمون بيريز عقب لقائه مع الرئيس اوزال في امستردام في نيسان/أبريل 1991 أثناء حضورهما ندوة نظمها مركز الأبحاث الأوروبي لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، "أن الرئيس أوزال مســـتعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط تنشب بسبب الميـــاه وليس الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، والى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكن أن تبدأ بالموارد المائية ويمكن لمشـــروع ميـــاه السلام (الأنبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن(556)،وفي "غوجيك" (Gocek) في تركيا في آب / أغسطس(557). وفي انقره ذاتها طرح وزير الخارجية التركي آنذاك "صفا جيراي" أن إسرائيل ستستفيد أيضاً من مشروع مياه السلام ولو لم تكن اسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مياه السلام(558).

و في هذا السياق ، أشار وفد إسرائيل في الجولة الثانية في المفوضات متعددة الأطراف الخاصة بلجنة المياه في الشرق الأوسط بواشنطن في أيلول / سبتمبر 1992 إلى" أن هدف هذه المفاوضات زيادة مصادر المياه في منطقة الشـــرق الأوسط ؛ ومن السبل المهمة لتحقيق ذلك استغلال موارد المياه الموجـــودة بالفعـــل في دولـــة الـــوفرة المائيـــة : تركيا".(559)

و ظهر ذلك بدرجة أو بأخرى في المؤتمر الاقتصادي الإقليمي للشرق الأوسط و شمال أفريقيا الذي انعقد في " الدار البيضاء " عام 1994، فرغم ما أعلن خلال انعقادها من عقد اجتماعات لمناقشة آليات التعاون الاقتصادي الإقليمي

---

554) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، في مصر و امن الخليج بعد الحرب ، تحرير مصطفى علوي، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1994ص245.

555) هيثم الكيلاني،**تركيا و العرب ، دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز المارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية (6)، ابو ظبي ، 1996، ص76.**

556) السبعاوي، **إسرائيل و مشاريع المياه التركية :مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحـــوث الاســـتراتيجية ، سلســـلة دراسات استراتيجية(10)، أبو ظبي ، 1997** ، ص31.

557) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص218.

558) السبعاوي، مرجع سابق، ص26.

559) معوض ، العلاقات الاقتصادية التركية العربية ،مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي، 1998، ص 72.

في عدة مجالات ؛ منها موارد المياه ، أدت حساسية مسألة المياه إلى عدم اقتراح آلية محددة للتعاون الإقليمي بصددها . و أن كان ذلك لم يمنع إسرائيل من التعبير خلال هذه القمة عن تشجيعها لهذا التعاون و لمشروع " مياه السلام " سواء في إطار هذه اللجنة أو غيرها كلجنة التجارة الإقليمية ، التي ذكر مندوب إسرائيل خلال مناقشاتها " أن هناك بعض الدول في المنطقة لديها فائض كبير من مصادر المياه لا تستغله الاستغلال الكافي في وقت تعاني فيه الدول الأخرى من نقص في هذه المصادر ، وهناك خطوات تتخذ من اجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول كلها ". (560)

ويمكن القول أن الدول العربية في حال موافقتها على مشروع أنابيب السلام مع استبعاد إسرائيل منه، فإنه من الوارد، في المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع أو حتى فور موافقة الدول العربية المعنية على أعداد دراسة الجدوى النهائية للمشروع، أن تلجأ إسرائيل إلى ممارسة أسلوب الضغط للحصول على مقابل معين من هذه الدول سواء في شكل مالي أو في شكل تنازلات عربية إضافية لإسرائيل نظير تعهد الأخيرة ضمنا أو صراحة بعدم ضرب المشروع (561). كذلك فإنه في حالة قبول الدول العربية تنفيذ المشروع مع استفادة إسرائيل منه فإن ذلك سيشكل قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي من حيث خلق الأسباب والظروف لتحريره إلى "نظام شرق أوسطي" يضم بلداناً عربية وغير عربية. وفي الواقع تتبع تركيا أسلوباً معيناً في تعاملها مع مخاوف الدول العربية من مشاركة إسرائيل في مشروع مياه السلام، يقوم على أساس تأجيل عملية ضم إسرائيل إلى المشروع إلى وقت آخر تصبح فيه مشكلة المياه أكثر إلحاحا في الدول العربية ولا سيما الدول الخليجية ويزداد فيه احتياج هذه الدول إلى تنفيذ المشروع. وإذا ما نفذ الأخير فإن تركيا لن تواجه على الأرجح صعوبة كبيرة في إقناع الدول العربية المعنية على قبول توسيع نطاق المشروع ليشمل إسرائيل.

تركيا ومبادرة بيع المياه إلى إسرائيل

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1990 تقريراً قدمه 16 خبيراً في الموارد المائية إلى رئيس الوزراء إسحاق شامير، حول مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها ومنها إبرام اتفاق طويل الأجل مع تركيا لشراء ما يتراوح بين 250–500مليون م3 سنوياً من مياه نهر مانوجات بسعر 22,3 سنتاً للمتر المكعب(562) ، يتم نقلها عبر البحر المتوسط بواسطة حاويات بلاستيكية ضخمة تتراوح سعة كل منها بين 800 ألف مليون م3 ــ مليون م3، وتسحبها سفن شركة تركيا خاصة وشركة "ميدوسا" الكندية من أحد الموانئ التركية على البحر المتوسط حيث سيتم مد أنابيب تكلفتها 200 مليون دولار لنقل المياه من هذا النهر بجنوب تركيا إلى هذا

[560]) معوض ، العلاقات الاقتصادية التركية العربية ، ص 73..

[561]) الكيلاني، مرجع سابق، ص76.يتبادر إلى الذهن في هذا الخصوص دور إسرائيل في إجهاض مشروع مد أنبوب لنقل و تصدير جزء من النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية الإيرانية .

[562]) معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص18.و عبد الله صالح ، الاتفاق التركي الإسرائيلي و عملية السلام ،السياسة الدولية ،العدد 125، ص81.

الميناء ومنه إلى إسرائيل(563). إلا أن الرئيس أوزال نفى في 1990/6/14 ما ورد بهذا التقرير مؤكداً انه "لا علاقة للدولة التركية بما يتردد عن اتفاق إسرائيل وشركة تركية خاصة بشأن تزويد إسرائيل بالمياه"(564).

وفي كانون الثاني / يناير 1994 أفادت الخارجية التركية أن أعمال البناء قد بدأت لإقامة محطة تخزين تتسع لحوالي 180 مليون م 3 سنويا من مياه نهر مانوجات وسوف تنقل هذه المياه بحراً من مرفأ قبالة الساحل ليتم عرضها للبيع في المزاد عندما يكتمل بناء المحطة في عام 1995(565). وفي خطوة تكميلية، عقدت في تركيا أواخر آب / أغسطس 1994 عدة اجتماعات وزارية من أجل تنظيم مناقصة عالمية لأعمال تصدير ونقل المياه التركية عبر شركة أجنبية تكون على علاقة طيبة مع جميع دول الشرق الأوسط ، وذلك لتطويق أي توتر قد يصيب في المستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية ويؤدي إلى وقف تصدير المياه إلى إسرائيل.(566) وفي هذا الإطار كانت رئيسة وزراء تركيا آنذاك تانسو تشيللر قد أكدت أثناء زيارتها لإسرائيل عام 1994عزم تركيا بيع مياه إلى إسرائيل بغض النظر عن مواقف الدول العربية قائلة "سنعمل ما يروق لنا بالنسبة إلى مياهنا، أن مصادر المياه موجودة لدينا ونحن سنبيع لمن نريد ولن يستطيع أحد فرض أرادته وشروطه علينا حول من يجب أن نبيع له المياه، ومن يجب ألا نبيعه المياه، وأننا لسنا على استعداد لأن نسلم بالتهديدات؛ سنبيع المياه إلى إسرائيل(567).

ويمكن تفسير ذلك على ضوء ما تردد في أوساط تركية في تشرين الثاني / نوفمبر 1994 بشأن فشل مباحثات تشيللر وراين بخصوص مسالة تزويد إسرائيل بالمياه لأن الجانب الإسرائيلي عرض سعراً يقل كثيراً عن السعر الذي حددته تركياً (568). ولا تزال هذه المسألة محل تداول بين الجانبين، حيث تم بحثها خلال زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي لتركيا في حزيران / يونيو 1995 وزيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار / مارس 1996 وزيارة الرئيس الإسرائيلي لتركيا في حزيران / يونيو 1996(569). وخلال زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في 1999/7/14 أعيد بحث الاتفاق المائي حيث اتفق الجانبان على أن يتم نقل هذه المياه عبر خط أنابيب تمتد تحت مياه البحر المتوسط وتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء لدراسة إمكان تحقيق المشروع على الصعيد التقني والتجاري(570) وانعقد بالفعل اجتماع لهذه اللجنة في انقره من 1999/9/5، وتم بحث المشروع خلال زيارة باراك لتركيا في

---

563) عوني السبعاوي، إسرائيل و مشاريع المياه التركية :مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية(10)، ابو ظبي ، 1997 ، ص35-36.

564) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،في مصر و امن الخليج بعد الحرب ، تحرير مصطفى علوي، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة، 1994، ص217-218 .

565) صاحب الربيعي،أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه و التصحر ، دار الحصاد للطباعة و النشر و دار الكلمة للطباعة والنشر و التوزيع ، دمشق ، 1999، ص117.

566) طارق المجذوب، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل ، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت،1998، ص217.

567) السبعاوي، ص35.

568) وكانت دراسة عربية قد أشارت في تشرين الأول / أكتوبر 1994 إلى ذلك وأن لم يدخل الاتفاق التركي الإسرائيلي حيز التنفيذ ماري نوفل، مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل، ص16.

569) معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،**شؤون عربية ، العدد 89، 1997** ص19.

570) الأهرام، العدد 41138، 1999/7/16، ص1.

1999/10/25. وأعلنت مصادر تركية في اليوم التالي عن زيارة جديدة لوفد من الخبراء الإسرائيليين لتركيا في تشرين الثاني / نوفمبر1999 لاستكمال دراسة المشروع في الوقت الذي أعلن فيه مسؤول بالخارجية الإسرائيلية إن إسرائيل تدرس استيراد كميات من المياه من تركيا بعد أن أكد فريق خبراء عينه باراك أن تلك الخطوة ستكون مجدية اقتصادياً وان تركيا مستعدة وقادرة على إمداد إسرائيل بالمياه بعد أن استكملت الحكومة التركية إنشاء محطة لتصدير المياه عند مصب نهر مانوجات قرب إنطاكية على البحر المتوسط بلغت تكلفة إقامتها حوالي 150مليون دولار، وان نقل هذه المياه إلى إسرائيل يمكن أن يتم باستخدام ناقلات النفط أو بمد خط أنابيب تحت مياه البحر، غير أن إسرائيل لن تستورد المياه من تركيا ما لم تتأكد أنها ستكون أرخص من تحلية مياه البحر"(571). و قد بلورة هذه الأفكار في بروتوكول أولي وقعته تركيا و إسرائيل في 2001/1/26و يقضي بان تبيع تركيا لإسرائيل 50مليون م3 من المياه سنويا. (572)

تركيا وإسرائيل الغاب

سعت تركيا إلى إقحام إسرائيل في علاقاتها بسوريا والعراق من خلال الإعلان الرسمي عن التعاون التركي الإسرائيلي في مشروع الغاب منذ زيارة وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في أنقرة في 1998/3/25.و أكد الوزير الإسرائيلي بان " إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري لخدمة هذا المشروع(573) لا سيما من الجانب القطاع الخاص الإسرائيلي ،فأثناء زيارة باراك لأنقرة في أب /أغسطس 2000 قال " أنني اشعر بالاعتزاز من انضمام بعض رجال الأعمال الإسرائيليين للمشاركة في مشروع الغاب".(574) وقد أرسلت سوريا في شباط/فبراير 2001 ثلاثة رسائل إلى جامعة الدول العربية تشير فيها إلى إسناد تركيا إقامة ستة مشاريع في منطقة الغاب لشركات إسرائيلية مقابل مليار دولار دون الإعلان عن مناقصة(575) .

[571]) الأهرام، العدد 41268، 1999/10/27، ص4. 1999/9/6،ص4.و الزمان ،العدد29،1999/11/492.

[572]) الشرق الأوسط، العدد 8096 ، 2001/1/27.

[573]) الأهرام، العدد 40668 1998/3/26، ص5.

[574]) السبيل، العدد350 ،2000/9/11.

[575]) العرب اليوم ، العدد 1379 ، 2001/2/28.